المملكة العربية السعودية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية اللغة العربية
قسم النحو والصرف وفقه اللغة

المواهب الرحمانيَّة لطلاب الآجُرُّوميَّة

لأبي بكر بن إسماعيل الشنواني

﴿المتوفى سنة ١٠١٩هـ﴾

القسم الثاني من باب منصوبات الأسماء إلى آخر الكتاب

دراسة وتحقيق

ميمونة بنت أحمد سعيد الفوتاوي

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في النحو والتصريف

إشراف

الأستاذ الدكتور: حمزة عبدالله النشرتي

﴿١٤١٦هـ / ١٩٩٦م﴾

المملكة العربية السعودية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية اللغـــة العربيـــة
قسم النحـــو والصـــرف وفقـــه اللغـــة

المواهب الرحمانيَّة لطلاب الآجُرُّوميَّة

لأبي بكر بن إسماعيل الشنواني

﴿المتوفى سنة ١٠١٩هـ﴾

القسم الثاني من باب منصوبات الأسماء إلى آخر الكتاب

دراسـة وتحقيق

ميمـــــونة بنت أحمد سعيد الفوتاوي

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في النحو والتصريف

إشـراف

الأستاذ الدكتور: حمزة عبدالله النشرتي

﴿١٤١٦هـ / ١٩٩٦م﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾

[الإســـراء ٨٥]

إهـــــــــــداء

إلى من علمني الصبر بصبره. والكفاح بكفاحه...........

إلى من كان يحثني على العملِ والإخلاصِ فيه قولاً ودعاءً .....

إلى من كان يحرص على متابعة خطاي في طريق العلم والعمل ....

إلى من اختطفته يدُ المنون قبل أن يجني حصاد غرسه ونتاج سعيه ..

إلى أبي الحبيب أهدي ثواب هذا العمل....

ربِّ اجمعنا معه في جنة الخلد في الدرجات العُلا .....

ربِّ اغفر لأبي فقد كان بي رحيماً.

إلى التي واصلت الدعاء بالدعاء، ورافقتني في علمي وعملي بقلبها وعطائها ودعائها......

إلى أمي الحبيبة أمدَّ اللّهُ في عمرها ومتعها برضاه ورضوانه....

آمــين

شكر وتقدير

الحمد لله الذي رزقني حبَّ العلم ويسّر لي سبله .

الحمد لله الذي علمني بالقلم وعلمني ما لم أكن أعلم.

الحمد لله الذي رزقني الصبر وأسأله المغفرة والأجر.

﴿ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴾.

إلى كل من كان له فضلٌ وجهدٌ وعطاءٌ وسندٌ.

إلى معلمي الكريم الأستاذ الدكتور حمزة النشرتي الذي قدم لي الكثير ، فقد مهّد الدرب وذلّل الصعب ،وكان لي نعم الأب ،فقد تحمّل معي عناء هذا البحث وعلمني الصبر والدأب فكان لي أستاذاً ومعلماً.

إلى سعادة الأستاذ الدكتور حمدي المقدم الذي كان معي بجده وإخلاصه وعلمه في هذا العمل من أوله وحالت ظروفه دون بلوغ آخره ...

بارك الله له في علمه وعمله أينما كان .

إلى أستاذي الفاضل الدكتور محمد المفدى الذي قدم لي العون والمشورة بروحٍ لا تعرف الملل بل العطاء والبذل.

إلى رجل العلم المِعْطَاء الأستاذ الدكتور أحمد الخرَاط الذي رعى هذا البحث وصاحبته رعاية علمية حقة مذ كان غرساً حتى بدا أنه سيؤتي أكله بإذن اللّه .

إلى أستاذي الدكتور محمد حسن عبد العزيز الذي يسّر لي الكثير من سبل الوصول إلى المصادر وعلمني قيمة اقتنائها والفوز بها، برحابة صدرٍ وسعة بذلٍ .

إلى أستاذي الدكتور محمد صالح النامي الذي ما فتِئ يقدم الكثير الكثير دون كلل أو توان فقد حباه الله صفات الرجال وأخلاق العلماء .

إلى أفراد أسرتي الأحباء.... إخوتي وأخواتي الذين تحملوا معي رفقة هذا البحث إليهم جميعا صغاراً وكباراً جلّ وفائي .

وإلى أخـواتٍ لي في اللّـهِ أعنني على إتمام هذا البحث .

إليهـم جميعًا وإلى كـلِّ من قدَّم الدعم معنـويًا ومادياً. أقدم وافـر شكــري وكلي يقين أنَّ الشكر لا يفـي بقدر أُولي الفضـل ولكنها خطراتٌ تعني العرفان بالجميل.

﴿... رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد للَّه نحمده ونستعينه ونستهديه، ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ باللَّه من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهد اللَّهُ فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له،وأشهد أن لا إله إلاَّ اللَّه وحده لاشريك له،وأن محمداً عبده ورسوله،أفصح من نطق بالضاد، الهادي إلى سبيل الرشاد.

أما بعـــــد:

فـإن الدراسات النحوية والصرفية تظل قلباً نابضاً بحب العربية في كل مكان باسم أولئك النفر الأوائل الذين عنوا بالنحو والصرف وضعاً وتأليفاً، وورَّثوا هذا العلم لأجيالٍ شاركتهم حمل هذه الأمانة فاقتفوا أثرهم وساروا على خطاهم، وتضاعفت مسئوليتهم أمام هذا العلم.

وقد كان من فضل اللَّهِ عليّ -وللَّهِ الحمدُ والمِنَّةُ أولاً وآخراً- أن أكون واحدة من الذين يحاولون جادين تحمل هذه الأمانة وخدمة لغة القرآن الكريم، وعلمائها الأفاضل.

وكان أن تيسرت لي بفضل اللَّهِ وكرمه سبل مواصلة طريقي في مجال الدراسات النحوية والصرفية، حتى كان وقوفي على مشارف درجة الدكتوراه فحرت أَيّ الطرق أسلك في اختيار موضوع لدراستي، فكانت حيرة أيّ حيرة !! وكان ميدان التحقيق حلماً خفياً أخشاه لصعوبة مسالكه وخوفي من التقصير دونه، مع يقيني بعظم نفعه ودقة فوائده.

ولما لاح لي أن بإمكاني دخول هذا الميدان تذكرت تلك المتعة العلمية التي عشتها حين كنت في مرحلة الماجستير في دراسة مقرر «تحقيق التراث»، ومع أنها كانت تجربة صغيرة في بضع ورقات من مخطوطة قُقطِ كنت سعيدة وأنا أفك رموزها وأنتقل من سطر إلى آخر ومن فكرة إلى أخرى.

هنا تيقظ في نفسي ذلك الحلم، ولكني تذكرت قول الجاحظ[1] «... ولربما أراد مؤلف أن يصلح تصحيفاً أو كلمة ساقطة فيكون إنشاء عشر ورقات من حرِّ اللفظ وشريف المعاني أيسرَ من إتمام ذلك النقص حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام».

ومع ذلك لم أحر جواباً في اختيار أمر التحقيق فاستخرت اللّه، واستعنت به، ومضيت متوكلة عليه -مع اعترافي بقصرِ باعٍ وقلة اطلاع- فتقدمت بموضوع «المواهب الرحمانية لطلاب الآجُرُّومية لأبي بكر بن إسماعيل الشنواني المتوفي سنة ١٠١٩هـ القسم الثاني دراسة وتحقيقاً».

فقد وجدت في هذا الكتاب أنموذجاً من التراث النحوي الذي حُمِلنا أمانة الوقوف أمامه مسئولين عن خدمته وإخراجه من خزائنه إلى أيدي الدارسين والباحثين، ففي الكتاب تراث نحوي ضخم أشبَهَ -في نظري- ذلك التراث النحوي الذي نقله لنا السيوطي في كتبه، فالكتاب زاخر بالمسائل والنقول والمذاهب والشواهد، ولا غرابة في ذلك فتأخر عصره هيأ لصاحبه فرصة الوقوف على نتاج النحاة قبله فجمع فأوعى، حتى جاء شرحه جامعاً «نفائس الفرائد والفوائد».

أضف إلى ذلك أن الكتاب شرح للآجُرُّومية وهي إحدى متون النحو المختصرة، طبقت شهرتها الأفاق ونالت حظها من الحفظ والدرس والشرح. والشنواني صاحب الشرح نحوي بارع بارز في عصره حتى لقب سيبويه زمانه.

والحق أقول: إن أول معرفتي بالشنواني كانت مع هذا الكتاب مما خلق في نفسي دافعاً أقوى على السيرفي هذاالموضوع، إذ كانت تنقصني المعرفةبنحاة القرون المتأخرة، والشنواني واحد منهم. فوجدت نفسي أمام جمع غفير من النحاة لم أكن أعلم عنهم شيئاً فكان فضل من اللّه أن يسر لي هذا الكتاب.

---

(١) الحيوان للجاحظ، ت وشرح: هارون، بيروت: ج٧٩/١ .

ولاشك أن إخراج هذا الكتاب سيضيف لبنة جديدة في بناء المصادر النحوية المحققة.

ولما عقدت العزم على تحقيق الكتاب -وهو شرفٌ لي- وجدت نفسي أمام مصاعب ماكان لي أن أتجاوزها إلا بفضل اللّه وكرمه عليّ.

فالعثور على نسخ الكتاب كان أمراً ميسراً لنسختي جامعة الملك سعود، إذ بادر ذوو المسئولية -جزاهم الله خيراً- إلى سرعة إرسال مصورتيهما.

أما نسختا الكتاب الأخريان في تونس وباريس فقد كانتا مطلباً عزيزاً حاولته منفردة فلم يكن، حتى يَسّر لي القائمون على خدمة التراث في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض -وفقهم اللّه- سبيلَ الحصول عليهما دون مشقة أو عناء.

ثم وجدت أن أمامي مصادر كثيرة أخذ الشنواني عنها، أو نصَّ على أسمائها، وأكثرها لاسبيل إلى الوصول إليه وأنا طالبة، فكثير من المكتبات العامة أو الخاصة لاتتيح للطالبات فرص الإفادة المباشرة من محتوياتها إلا قليلاً، فكان لابد من الاعتماد على الجهد الخاص فحرصت على أن أقصد أماكن هذه المصادر التي اعتمد عليها الشنواني، أو التي تحتاجها الدراسة والتحقيق بعد أن حددت أماكن وجودها، فسارعت الخطا إليها ووقفت على مايَسَّر اللّه لي منها. ويعلم اللّه كم جاهدت من أجل ذلك وكفى بالسفر والاغتراب جهداً، ولكنَّ طريق العلم يحلو بمصاعبه.

ثم هيأ اللّهُ لي الكثيرَ من أهل العلم والفضل الذين وقفوا بجانبي أستمد منهم العون والمشورة وأتغذى بعلمهم ودرايتهم في هذا المجال.

وقد أراداللّه لي أن يكون القسم الثاني من الكتاب -من باب منصوبات الأسماء إلى آخر الكتاب- هو حظي في هذه الرسالة ولعل فيه خيراً لي. بعدها أصبح الطريق أمامي واضحاً، فاستعنت بالله وبدأت وقسمت البحث قسمين يسبقهما تمهيد.

التمهيد ابن آجُرُّوم وكتابه

١- التعريف بابن آجُرُّوم الصنهاجي.

٢- دراسة الآجُرُّومية وشروحها.

وقد حاولت جاهدة أن أحصر ماأمكنني من شروح الآجُرُّومية وحواشيها وأماكن وجود المخطوط منها، وذكر ماطبع منها معتمدة على الفهارس النحوية المطبوعة، وفهارس بعض المكتبات.

٣- الشنواني حياته وعصره

ولأن الشنواني أحد شراح الآجُرُّومية فقد رأيت أن ألحقه بالحديث عن ابن آجُرُّوم وكتابه فقدمت له بلمحة موجزة عن عصره سياسياً واجتماعياً وثقافياً.

ثم تحدثت عن نسبه ومولده، وحاولت حصر شيوخه وتلاميذه، ثم تكلمت عن مؤلفاته، وحرصت على استيفائها قدر الإمكان، وحققت أماكن وجودها مطبوعة أو مخطوطة، واستطعت الحصول على مصوراتٍ لأكثر مؤلفات الشنواني التي علمت أماكن وجودها وهذا فضل من اللّه.

القسم الأول: الدراسة

الفصل الأول: المواهب الرحمانية

وفيه مباحث: الأول: مصادر الشرح.

الثاني: منهج الشارح.

وتناولت فيه: أسلوبه في الشرح، طريقته في تناول المتن، استخدامه للعلة، موقفه من الحدود، الاستطراد في الكتاب، طريقته في عرض المسائل الخلافية، ومنهجه في الأخذ عن العلماء

الثالث: منزلة هذا الشرح بين شروح الآجُرُّومية

الفصل الثاني: موقفه من الأصول النحوية

وفيه: ١- السماع: القرآن والقراءات- الحديث- كلام العرب شعره ونثره.

٢- القياس.

٣- الاصول النحوية الأخرى.

الفصل الثالث: موقفه من المذاهب النحوية

وفيه: أ- موقفه من المذهب البصري.

ب- موقفه من المذهب الكوفي.

ج- موقفه من المذاهب النحوية الأخرى.

الفصل الرابع: التقويم

١- اختيارات الشارح وترجيحاته.

٢- اجتهاداته.

٣- اتجاهه النحوي.

٤- مايؤخذ عليه.

الفصل الخامس: موازنة بين المواهب الرحمانية للشنواني واللآليء الدرية للحرفوشي.

ويأتي هذاالفصل ليقدم دراسةموازنةبين كتاب الشنواني،وشرح آخر من شروح الآجُرُّومية، وهواللآليءالدرية. وتتناول دراسةالكتابين الجوانب التالية:

- أسلوبهما في تحليل المتن.
- موقفهما من المؤلف.
- عنايتهما بالحدود.
- شواهدهما.
- موقفهما من العامل.
- التوسع والاستطراد عندهما.
- الاستقصاء.
- عنايتهما بالخلاف.

والحق أن هذاالفصل أخذ من الجهد قدر ماأعطى من الفائدة، إذ كان لابدَّ من قراءة فاحصة لشرح الحرفوشي وهو مخطوط. ومع ذلك فقد ولَّد في نفسي أملًا أن أخدم هذا الكتاب -تحقيقاً- إن شاء اللّٰه،فقد أفادني عرضاً وأسلوباً ومؤلفاً.

القسم الثاني: التحقيق:

أولاً: مقدمة التحقيق.

أ- توثيق نسبة الكتاب إلى صاحبه.

ب- وصف نسخ المخطوط.

ثانياً: منهج التحقيق.

وقد سار منهجي في تحقيق الكتاب وفق الأسس التالية.

- المقابلة بين نسخ المخطوط دون اتخاذ أصل لها، وإنما لجأت إلى طريقة التلفيق بين النسخ؛ إذ ليس بين النسخ واحدة يمكن أن أجعلها أصلاً، وإنما اعتمدت على نسخة تونس في النقول والإحالات لأنها أتم النسخ ومعروفة النسب ناسخاً وتاريخاً.
- تسجيل مابين النسخ من اختلافات قد تمثل وجهاً، وأهملت من الاختلافات -وهي كثيرة- مالاوجه له، أو مامنشأه جهل الناسخ، أو انتقال النظر، أو مايترجح عندي أن سببه التصوير.
- إخراج النص مكتوباً وفق قواعد الإملاء الحديثة.
- تخريج الآيات القرآنية بذكر السورة ورقم الآية، وإكمال مايتم به المعنى في الحاشية.
- تخريج القراءات القرآنية وذكر مافيها من أوجه مما لم يذكره الشارح وذلك اعتماداً على كتب القراءات.
- تخريج الأحاديث النبوية والآثار.
- تخريج الأمثال والأقوال.
- خدمة الشواهد الشعرية وذلك بإكمال الشاهد وضبطه ومحاولة نسبة غير المنسوب منها، وتخريجه من ديوان الشاعر إن كان له ديوان أو من كتب الشعر والمجموعات، وذكر موضع الشاهد إن لم يذكره الشارح، وشرح ماغمض من مفرداته أو معناه هذا مع ذكر رواياته إن كان له أكثر من رواية.

ثم حرصت على حصر أكثر المصادر النحوية التي ذكرت الشاهد وفق ماتيسر لي، وقد كان حرصي على تكثير مصادر الشواهد لأن في بعضها ماتنفرد به، ولندرة بعض الشواهد وقلة من ذكرها، ثم هي -كما أحسبها- خدمة لغيري من طلاب العلم إن تيسر لأحد منهم أو بعضهم أن يفيدوا من دراستي هذه كما أفدتُ من دراسة غيري.

- قمت بعمل تراجم موجزة لجميع الأعلام التي وردت في الكتاب عند أول ذكر للعلم.

أما الآراء والنصوص الواردة في الكتاب فقد اتبعت في تحقيقها المنهج التالي:

- إن كان النص منسوباً إلى صاحبه وقد ذُكر مصدره فقد حرصت على تخريجه من مصدره ذلك مطبوعاً أو مخطوطاً، وقد تيسر ذلك لي إلا قليلاً.
- أما إن كان النص منسوباً إلى صاحبه ولم يُذْكَر مصدره فقد عدت إلى مؤلفاته فإن كان بها فهو المراد، وإلا فمؤلفات من نقل عنه وإن تعددت.
- أما النصوص غير المنسوبة فقد اجتهدت في تخريجها اعتماداً على كتب النحو الأمهات، واستفادة مما وقفت عليه من كتب محققة منشورة أو غير منشورة فقد أضاءت لي كثيراً طريق الوصول إلى المصادر.
- تكثر في الكتاب نصوص غير منسوبة، تتفق فيها عبارات الشارح تماماً مع نص نحوي سابق له، فأشرت إلى تلك النصوص بدايتها ونهايتها في الحاشية ومصدرها دون أن أضعها بين أقواس تنصيص.

- اجتهدت في دراسة بعض المسائل التي ذكرها الشارح مجملة، بالإحالة إلى مصادرها الرئيسية وإيضاح مايحتاج إلى توضيح أو تعليق.

- شرحت بعض المفردات الغامضة من كتب اللغة خاصة الصحاح واللسان.

وأخيراً ختمت تحقيق الكتاب بعمل الفهارس العامةلتكون دليلاً للكتاب مثل فهرس الآيات القرآنية، والأحاديث والآثار، والأمثال والأقوال، وفهرس الشعر والرجز، وقد ذكرت الأبيات كاملة في الفهرس تسهيلاً للرجوع إليها، وفهرس الأعلام، وقد وضعت رقم الصفحة التي ترجمت فيها للعلم بين قوسين. وفهرس القبائل والطوائف، والأماكن والبلدان، والكتب الواردة في الكتاب، وأخيراً فهرس مصادر ومراجع الدراسة والتحقيق ثم فهرس تفصيلي لأبواب الكتاب.

وبعـــــد...

فهذا عمل اختاره اللّه لي وقد بذلت فيه أقصى ماأملك من بحث وفكر واجتهاد، فإن كنت قد وفقت في إتمامه والوصول به إلى غايته المرجوة فهذا فضل اللّه يؤتيه من يشاء.

وإن كانت الأخرى فحسبي أني أخلصت النية وجاهدت واجتهدت ابتغاءً للعلم، ومافيه من عثرات فإنما هو طريقي إلى العلم والاستزادة ورحم اللّه امرأً أهدى إلى عيوبي، أرجو اللّه أن أكون قد أديت الأمانة وحفظت الوديعة وأبرأت الذمة إنه كان عليّ شاهداً ورقيباً.

اللهم ارزقني إخلاص العمل وعظم الأجر واجعله ثقلاً في ميزان أعمالي وأعمال والديّ وأستاذي يوم لاينفع مال ولا بنون إلا من أتى اللّه بقلب سليم.

وآخر دعوانا أن الحمد للّه رب العالمين.

القسم الأول
الدراسة

التمهيد

ابن آجُرُّوم وكتابه

وفيه:

- ابن آجُرُّوم .
- الآجُرُّومية وشروحها.
- الشنواني(عصره وحياته).

أ- ابن آجُرُّوم.[١]

اسمه- مولده- شيوخه- تلاميذه- مؤلفاته- وفاته.

اسمه.

هو: محمد بن محمد بن داود الصُنْهاجي الفاسي[٢]، أبو عبدالله اشتهر ابن آجُرُّوم بهذه الكنية وهي بفتح الهمزة الممدودة وضم الجيم والراء المشددة ومعناها بلغة البربر: الفقير الصوفي.

ويشاركه في هذا الاسم ابنه محمد بن محمد أبو عبدالله الملقب بـ(منديل)[٣] وسترد ترجمته في تلاميذ ابن آجُرُّوم.

وذكر السيوطي -نقلاً عن ابن مكتوم في تذكرته- أنه يعرف بـ(أكروم)[٤]، ولم يذكر ذلك أحد من الذين ترجموا لابن آجُرُّوم.

---

(١) ترجمة ابن آجُرُّوم في:
- أعلام المغرب والأندلس في القرن الثامن (نثير الجمان) لإسماعيل بن الأحمر الغرناطي ت: محمد الداية، بيروت/ ١٣٩٦هـ ص/٤١٦ .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، ت: محمد أبو الفضل، القاهرة/ ١٣٨٤هـ: ج١/٢٣٩ .
- جذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام مدينة فاس لأحمد المكناسي، الرباط/ ١٩٧٣م: ج١/٢٢١-٢٢٢ .
- شذرات الذهب لابن العماد، ت: لجنة إحياء التراث، بيروت/ ج٦/٦٢ .
- كشف الظنون لحاجي خليفة، القاهرة/ ١٤٠٢هـ: ٢/١٧٩٦ .
- هدية العارفين لإسماعيل البغدادي، القاهرة/ ١٤٠٢هـ: ج٦/١٤٥ .
- الأعلام للزركلي، ط/٣: ج٧/٢٦٣ .
- معجم المؤلفين عمر رضا كحالة، بيروت/ ١٣٧٦هـ: ج١١/٢١٥ .

(٢) انظر: (معجم المؤلفين ١١/٢١٥).

(٣) انظر: (جذوة الاقتباس ١/٢٢١، ١/٢٣٣).

(٤) بغية الوعاة ١/٢٣٩ .

مولـــده.

ولـد ابن آجُرُّوم سنة اثنتين وسبعين وستمـائة في مـدينة فـاس.[١] وفي (جذوة الاقتبـاس):[٢] أنه ولـد في السنـة التي توفي فيهـا ابن مـالك صـاحب الألفية في النحـــو.

شيوخـــه.

لم تذكـر لنا التراجم شيئاً عن أسماء شيوخ ابن آجُرُّوم، والمذكـور أنه وُلد في (فاس) وتوفي فيها، وهذا يعني أنه قضى معظم حياته في بلدته، فيكون الـراجح أنه أخذ علمه عن علمـائها، ودرس ما وصلهـم مـن كتب ومؤلفات.

ومـع هذا فقد ذكر أن الـرجل موصوف بالإمامة في النحـو، ومعـروف بالبركة والصلاح، وله دراية بالقراءات والأدب، ولم يكـن في أهل (فاس) في وقته أعرف منه بالنحو مع درايته بالفرائض والحساب.[٣]

ومن المحتمل أن يكون قد مرّ في طريقه إلى مكة حاجاً بالقاهرة والتقى بعض علمائها آنذاك، ولم أقف في تراجمه على مايؤكد ذلك.

تلاميـــذه.

تصـدر ابن آجُرُّوم للإقراء والتـدريس في جامع الحي الأندلسـي بفاس، فانتفع بعلمه عدد من أهل بلـدته، وانتفـع -ومازال ينتفـع- بمقـدمته المشهورة خلق كثيرون في بلدته وغيرها، وغدا ابن آجُرُّوم آنذاك في مقدمة مؤدبي أهل فـــاس.[٤]

ومن تلاميذه الذين وقفت عليهم:

---

(١) انظر: (بغية الوعاة ٢٣٩/١- جذوة الاقتباس ٢٢١/١).

(٢) انظر: (جذوة الاقتباس ٢٢١/١).

(٣) انظر: (أعلام المغرب /٤١٦- بغية الوعاة ٥٣٩/١- معجم المؤلفين ٢١٥/١١).

(٤) جذوة الاقتباس ٢٢١/١ .

١- محمد بن علي بن عمر الغساني.[١]

ويعرف بابن العربي، كان من أهل العلم والدين، عني بالسنة والقراءات والعربية والآداب وتلقى علومه في عدد من مدن الأندلس مثل سبتة وغرناطة ومالقة وغيرها خارج الأندلس.

فقد أخذ عن إبراهيم الغافقي وأبي جعفر بن الزبير، والخطيب أبي عبدالله بن رشيد، ومحمد بن الفخار الأركشي وغيرهم.

وفي (فاس) التقى بابن آجُرُّوم وقرأ عليه ووصفه بـ(الأستاذ).

وذُكِر أن ابن العربي جال في أكثر بلاد الأندلس، وتصدر للإقراء فيها، وتخرج به جمع كثير فقد كانت (الحُمَة) حيث سكناه مقصداً للصادر والوارد من طلاب العلم.

وكان مولد ابن العربي سنة اثنتين وثمانين وستمائة، وقيل: إنه ولد أوائل سنة ثمان وثمانين.[٢] وتوفي في المحرم سنة ثمان وأربعين وسبعمائة.

٢- محمد بن محمد بن محمد ابن آجُرُّوم.[٣]

وهو ابن صاحب المقدمة الآجُرُّومية، يكنى أبا المكارم، وقيل: يكنى أبا عبدالله، ولقبه (منديل).

ولد في (فاس) وعاش فيها وأخذ علومه عن والده ابن آجُرُّوم، فقد قال الابن في شعره مفتخراً:[٤]

نَحنُ الأُلَى فَرَّعُوا للمَجْدِ ذروتَـهُ ... وفي ظِلالِ تِلَالِ العِزِّ قَدْ نَزَلُوا
إنْ كانَ ذُو نَهَلٍ للعلمِ أو عَلَلٍ ... فعنْ أبي كانَ ذاك النَهْلُ والعَلَلُ[٥]

---

(١) ترجمته في: (بغية الوعاة ١/١٨٦- جذوة الاقتباس ١/٢٩٧).
(٢) بغية الوعاة ١/١٨٦ .
(٣) ترجمته في: (أعلام المغرب/ ٤١٦-٤٢٧- جذوة الاقتباس ١/٢٣٣).
(٤) أعلام المغرب /٤٢٥ .
(٥) النهل: هو أول الشُّرب، والعَلَلَ أو العلُّ: هي الشَّربة الثانية، وقيل: هو الشرب بعد الشرب تباعاً يقال: علل بعد نَهْل. انظر: اللسان مادة (علل) (نهل).

وقد ذكر إسماعيل بن الأحمر الغرناطي -٨٠٧هـ: أنه رأى ابن آجُرُّوم (الابن) في فاس، وأخذ عنه وأجازه فيها إجازة عامة.[١]

وفي جذوة الاقتباس أن ابن آجُرُّوم (الابن) لقي أبا حيان الأندلسي وأجاز له إجازة عامة في جميع تآليفه.[٢]

توفى ابن آجُرُّوم الابن سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة في مدينة فاس.

حياته وعلمه.

عاش ابن آجُرُّوم حياته في موطنه فاس، ولم يذكر من ارتحاله وتلقيه العلم خارج بلدته إلا ماذكر من تأليف مقدمته النحوية تجاه الكعبة المشرفة[٣]، ولعل ذلك في رحلته إلى مكة حاجاً.

وكان ابن آجُرُّوم من أعلم أهل زمانه بالنحو، شيخاً متميزاً في الفرائض والقراءات والفقه يدل على ذلك قول ابنه في الفخر:[٤]

إنْ كانَ ذُو نَهَلٍ للعلمِ أو عَلَلٍ ... فَعنْ أَبِي كَانَ ذَاكَ النَهْلُ والعَلَلُ
لم نَتَكِلْ فِي ارتِفَاعِ الصَّوتِ قطُّ علىَ ... إشَادةِ الصَّوتِ مِنْ زَيدٍ كَما اتكلُوا

ثم قال:

ما طابَ أصلٌ لنَا فالفَرْعُ يتبعُهُ ... وليسَ عَنْ طَبْعِهَا الأَشْيَاءُ تَنْتَقِلُ
بِسيبويهِ نسبْنَا كُلَّ فَائِدَةٍ ... في صنعةِالنَحْولا(الكراسُ)[٥]و(الجملُ)[٦]
وفي مسائلِ(إيضاحٍ)[٧]لناوضُحَتْ ... من التَّصرفِ شَمسٌ بيتُها الحَمَلُ[٨]

---

(١) أعلام المغرب/ ٤٢١ .
(٢) جذوة الاقتباس ٢٣٣/١ .
(٣) انظر: (بغية الوعاة ٢٣٩/٢).
(٤) أعلام المغرب/ ٤٢٥ .
(٥) لعله أحد كتب النحو التي انتفع بها ابن آجُرُّوم، ولم أقف عليه.
(٦) لعله يقصد كتاب (الجمل في النحو) للزجاجي.
(٧) لعله يقصد كتاب (الإيضاح) للفارسي.
(٨) الحمل: هو السحاب الكثير. انظر: اللسان مادة (حمل).

وربما كانت لابن آجُرُّوم وابنه دراية بالشعر وعروضه فقد قال ابنه:[١]

وَكَمْ لَنا فِي عَرُوضِ الشِّعْرِ من نكتٍ   يَـدْرِي بِذَلِك عَنَّا الزِّحْـفُ والعِـلَلُ
بِالشِّعْـرِ نَفْعَـلُ إِن نشـرعْ أسنتَـهُ   مَالَيْـسَ تَفْعلُـهُ الخَطِّيَّـةُ الذُّبُلُ[٢]

ويؤكد هذا أن ابن الأحمر قال عن ابن آجُرُّوم الوالد: إنه كان شاعراً. ومن شعره:

يَاغائِبـاً كَـان أُنْسِـي رَهْـنَ طلعتِـهِ   كَيْـفَ اصْطِبَـاري وَقَـدْ كابدْتُ بَيْنَهُمَا
دعـوايَّ أَنَّـكَ فِـي قَلْـبِي يُعَارِضُهـا   شَـوْقِي إِلَيْـك فَكَيْـفَ الجَمْـعُ بَيْنَهُمَـا

وقد نقل هذين البيتين عنه القاضي المكناسي متمثلاً بهما.[٣]

وذكر السيوطي أن ابن آجُرُّوم كان كوفي المذهب، واستدل على ذلك بأنه عبَّر في مقدمته بمصطلح (الخفض)، وهو من مصطلحات الكوفيين.[٤]

وقال عن الأمر: إنه مجزوم، وهذا تعبير كوفي؛ إذ الكوفيون لايفرقون بين ألقاب البناء والإعراب.

وذكر في الجوازم (كيفما) وهي من عوامل الجزم عند الكوفيين.[٥]

---

(١) أعلام المغرب/ ٤٢٥ .

(٢) الخطية: هي الرماح، وتنسب للخط، وهي أرض قيل: هي عُمَان، وقيل: البحرين وعُمَان وهما مرفأ السفن التي تحمل القنا التي تصنع منها الرماح من الهند.
اللسان مادة (خطط).
والذُّبل: جمع ذابل وهي من صفات القنا. والقنا الذابل الدقيق الذي فيه صلابة وقوة.
اللسان مادة (ذبل).

(٣) جذوة الاقتباس ٩٨/١ .

(٤) انظر: (بغية الوعاة ٢٣٩/٢).

(٥) انظر: (شرح المفصل لابن يعيش، بيروت: ج٧٢/١- شرح الكافية للرضي، بيروت: ج١١٧/٢- الموفي في النحو الكوفي للكنغراوي، دمشق/ ١٣٧٠هـ: ص/١١٩- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة النحو واللغة د. مهدي المخزومي، القاهرة/ ١٣٧٧هـ: ص/٢٥٧،٢٨٨،٣٠٥،٣١١).

مؤلفاتــه:

لعل ابن آجُرُّوم -كغيره من العلماء- ترك مؤلفات كثيرة لم تحمل الأيام منها إلا قليلاً، فقد ذكرت كتب التراجم أن له مصنفاتٍ وأراجيزَ في القراءات[1] دون تسمية عناوين هذه المؤلفات.

ومن مؤلفاته التي نُصَّ على أسمائها.

١- المقدمة الأُجُرُّومية: وهي مقدمة موجزة في النحو، اشتهر بها ابن آجُرُّوم، وسيرد الحديث عنها مفصلاً، وقد ذكرتها كلُّ الكتب التي ترجمت له.

٢- فرائد المعاني في شرح حِرْز الأماني:

وهو مايعرف بـ(شرح الشاطبية).[2]

ذكره ابن آجُرُّوم الابن في أبياته في الفخر حيث يقول:[3]

وَعِنْدي (حَرْز الأَماني) شَاهِدٌ فَطِنٌ ... إِذ أَحرِزَتْ بِجمَانا تَكلمُ السُّبُلُ

وقد ذكر الزركلي[4] أن الكتابَ مجلدان في خزانة الرباط برقم/ ١٤٦ أوقاف، وقال: لعلهما بخطه.

٣- في عروض الشعر:

ويترجح عندي أن لابن آجُرُّوم مؤلفاتٍ في العروض لم تُذْكَر أسماؤها، لكن ابنه صرح بما يفيد ذلك في قوله:[5]

وَكَمْ لنَا فِي عَرُوضِ الشِّعْرِ مِنْ نُكَتٍ ... يَدْرِي بِذَلِكَ عَنَّا (الزُّحُفُ) و(العلَلَ)

---

(١) بغية الوعاة ٢/٢٣٩- شذرات الذهب ٦/٦٢ .

(٢) هي قصيدة مشهورة في القراءات السبع، اسمها: (حرز الأماني ووجه التهاني) للشيخ أبي محمد القاسم بن فيرةالشاطبي المتوفى سنة(٥٩٠هـ) وتعرف بالشاطبية. انظر: (كشف الظنون ١/٦٤٦).

(٣) أعلام المغرب ص/٤٢١ .

(٤) الأعلام (المستدرك الثاني ص/٢٢٦).

(٥) أعلام المغرب ص/٤٢١ .

وفاتــه:

أجمعـت كتب التراجم على أن ابن أُجُرُّوم توفي سنـة سبعمـائة وثلاث وعشرين من الهجرة.

وزاد بعضهم[١] أن وفاته كانت يوم الأحد بعد الزوال لعشر أيام بقيت من شهر صفر، ودفن في الغد بعد صلاة الظهر في بلدته (فاس).[٢]

(١) جذوة الاقتباس ٢٢٢/١- معجم المؤلفين ٢١٥/١١ .

(٢) جذوة الاقتباس ٢٢٢/١- بغية الوعاة ٢٣٩/٢ .

ب- الآجُرُّومية وشروحها.

صنف ابن آجُرُّوم مقدمته النحوية في مكة المكرمة، وهي مقدمة سهلة موجزة ضمنها أبواب النحو دون التصريف.

وقد بدأها بالكلام وأقسامه، وحدِّ كلٍّ قسم وعلاماته، ثم انتقل إلى الإعراب، ولم يذكر البناء لاجملة ولا تفصيلاً.

ثم فصَّل في علامات الإعراب، وما الذي يعرب بالحركات، وما الذي يعرب بالحروف.

ثم تكلم عن الأفعال وأقسامها، وذكر في حديثه عن الفعل المضارع نواصبه وجوازمه وانتقل بعدها إلى مرفوعات الأسماء، وعدها سبعة وهي: الفاعل، ونائبه، والمبتدأ، وخبره واسم كان وأخواتها، وخبر إنَّ وأخواتها، والتابع للمرفوع، وفيه أربعة أقسام هي: النعت والعطف والتوكيد والبدل، ثم فصل في كل باب منها.

وتلا ذلك باب منصوبات الأسماء وعدها خمسة عشر.(١) ثم ختم ابن آجُرُّوم مقدمته بباب مخفوضات الأسماء وجعلها ثلاثة: المخفوض بالحرف، والمخفوض بالإضافة، والمخفوض بالتبعية.

ومما يميز المقدمة الآجُرُّومية أنها ممعنة في الإيجاز، فقد كانت تحفظ عن ظهر قلب في المدارس وحلقات التعليم.

كما أن أسلوبها سهل وعبارتها واضحة، وأمثلتها كثيرة لاتخلو من «زيدٍ، وعمروٍ، وهندٍ» شأن معظم المؤلفات النحوية، ولكنها خلت من شواهد القرآن وكلام العرب شعره ونثره.

---

(١) من باب منصوبات الأسماء يبدأ التحقيق (المواهب الرحمانية).
انظر: باب منصوبات الأسماء ص/٢ هامش/١٠،٩ من التحقيق.
المواهب الرحمانية نسخة/ أ ورقة /١٩٦ب.

ومع إيجازها البين إلا أنها تميزت بكثرة الحدود، فقد بدأ المصنف معظم أبوابها بذكر تعريفه إلا قليلاً.

وشدة الإيجاز هذه كانت سبباً رئيساً في اتجاه العلماء إلى شرحها وبسط كثير من مسائلها التي أوجزها المصنف بجملة أو نحو ذلك، وتناولوا كثيراً من المسائل التي تتصل بالأبواب ولم يذكرها المصنف.

وللآجُرُّومية نسخ كثيرة توزعتها خزائن المخطوطات ومما وقفت عليه في ذلك فهارس دار الكتب المصرية، فهارس جامعة الإمام محمد بن سعود، فهرس دار الكتب الظاهرية.

وقد طبعت الآجُرُّومية طبعات متعددة، استطعت أن أحصر منها مايلي:(١)

- طبعة روما عام ١٥٩٣م.
- طبعة روما عام ١٦٣٥م.
- طبعة بولاق عام ١٨٢٣م-١٢٢٩هـ.
- طبعة كامبردج عام ١٨٣٢م.
- طبعة بولاق عام ١٨٣٦م.
- طبعة بيروت (المطبعة الأمريكية) عام ١٨٤١م.
- طبعة الجزائر عام ١٨٤٦م.
- طبعة بيروت (المطبعة الكاثوليكية) عام ١٨٥٩م.
- طبعة مصر (المطبعة الميمنية) عام ١٩١٤م-١٣٣٣هـ.
- طبعة القاهرة (عيسى الحلبي) عام ١٣٤٤هـ.
- طبعة القاهرة (المطبعة الحسينية) عام ١٩٢٦م.
- طبعة القاهرة (مطبعة القاهرة) عام ١٣٦٧هـ.

---

(١) انظر: (فهرست الكتب النحوية المطبوعة، عبدالهادي الفضلي، الأردن/ ١٤٠٧هـ).

- طبعة القاهرة (مصطفى الحلبي).
- طبعة النجف عام ١٩٦٢م.
- طبعة طنطا ت: صبحي رشاد عبدالكريم، دار الصحابة للتراث/ ١٤١٠هـ.
- طبعة القصيم، دار البخاري ط/١: ١٤١٠هـ.
- طبعة جدة (مكتبة السوادي) ط/١: ١٤١٣هـ.
- طبعة جدة (مكتبة العلم) ط/١: ١٤١٥هـ.

وقد اختلفت هذه الطبعات في ذكر عنوان المقدمة بين: (المقدمة الآجُرُّومية) أو (متن الآجُرُّومية) أو (مقدمة ابن آجُرُّوم) أو (الآجُرُّومية).

ونالت الآجُرُّومية -كغيرها من المختصرات- اهتمام الشراح والمؤلفين، الذين عنوا بها يشرحونها ويفصلون قواعدها ومسائلها، فكثرت الشروح والحواشي على الآجُرُّومية حتى تجاوزت -في حدود ماوقفت عليه- مائتي شرح وحاشية مع ماقام على شروحها وحواشيها من تعليقات، وما جرى عليه بعض المؤلفين من إعراب الآجُرُّومية أو نظمها. أو مابُنِي عليها من دراسات. ولعل بعضها قد طُبع أو حُقق مما لم أستطع الوصول إليه.

وهذه الشروح والحواشي هي:[1]

١- إضاءة البدر الجليّة على ألفاظ الأجُرُّومية، لأبي الخير محمد رحمةالله الخطيب، المتوفى بعد ١٢٨٨هـ، ونسخة الكتاب في الظاهرية رقم/ ٧٣٩٥

(١) خلاصة الأثر للمحبي، بيروت: ج١/٧٩-٨٠- كشف الظنون ٢/١٧٩٦- إيضاح المكنون ٤/٥٤٢- هدية العارفين ٥/٢٣٩- فهرس مخطوطات الظاهرية- فهارس النحو في دار الكتب المصرية- فهرس مخطوطات ومصورات جامعة الإمام محمد بن سعود- فهارس مخطوطات جامعة الملك سعود- فهرست الكتب النحوية المطبوعة للفضلي.
نور السجية في حل ألفاظ الآجُرُّومية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة ت: عبدالله الطريقي، الفصل الأول ص/١٤-٢٢.
وقد أفدت من المحقق في زيادة اثني عشر عنواناً من شروح الآجُرُّومية.

بخط المؤلف، ومنها مصورة في جامعة الإمام محمد بن سعود رقم ف/١٣١٨

٢- إملاء الأبراشي على شرح الأزهرية، لمحمد الأبراش، وهي حاشية على شرح خالد الأزهري،منه نسخةفي دارالكتب المصريةرقم/١٢١٤ورقم ١٧٥١

٣- الأنوار البهيَّة في شرح الآجُرُّوميَّة، لمحمد بن أحمد بن عيسى المغربي المتوفى سنة ١٠١٦هـ.

٤- الأنوار المضيَّة في شرح ألفاظ الآجُرُّوميَّة ليحيى الفرضي، منه نسخة في دار الكتب رقم/١٣٤ نحو تيمور.

٥- الباكورة العربية في شرح متن الآجُرُّوميَّة، للعلامة محمد بن إسماعيل الطهطاوي، وهو مطبوع في القاهرة سنة ١٢٩١هـ.

٦- بداية التعريف بشواهد سيدي الشريف على الآجُرُّومية، مجهول المؤلف، دار الكتب رقم/ ١١٦٩

٧- تحفة البريَّة في حلِّ ألفاظ الآجُرُّومية، لإبراهيم البطويسي، في دار الكتب رقم/٨٠ نحو.

٨- التحفة البهيَّة (شرح) لعلي بن حسن الشافعي السنهوري (-٨٨٩هـ). والكتاب شرح لمنظومته للآجُرُّومية، سيرد ذكرها في المنظومات.

٩- التحفة الرضيَّة على المقدمة الآجُرُّومية، لمحمد بن عبدالقادر الخطيب (-١٣١٥هـ) ونسخة الكتاب في الظاهرية رقم/ ١٧٧٤ بخط المؤلف، ومصورتها في جامعة الإمام رقم ف/١٣٩٢.

١٠- التحفة السنيَّة (شرح الآجُرُّومية) لعلي بن إبراهيم الحلبي (-١٠٤٤هـ) دار الكتب/ ٣٣٤ .

١١- التحفة السنيَّة بشرح الآجُرُّومية (حاشية) لمحمد محي الدين عبدالحميد. والكتاب مطبوع ، نشر: المكتبة الثقافية، بيروت، سنة ١٣٥٣هـ.

١٢- التحفة السنيَّة بقراءة الآجُرُّومية ليحي المسالحي.

١٣- تشويق الخلان على شرح الآجُرُّومية لابن زيني دحلان (حاشية) لمحمد معصوم بن سالم السماراني الفاطوني، طبع في القاهرة عام ١٣٢٦هـ، المطبعة الميمنية.

١٤- التعليقة على المقدمة الآجُرُّومية (شرح).

أو التعليقة السنيَّة في حل ألفاظ الآجُرُّومية لأحمد بن علي الحميدي البجائي منه نسخة في دار الكتب المصرية رقم/ ١٩٥٩ نحو، وأخرى رقم/٥٩٧ نحو تيمور.

١٥- تعليق الدرة الشنوانيَّة على شرح الآجُرُّومية (حاشية) للشنواني، وسيرد الحديث عنها في مؤلفات الشنواني.

١٦- تعليق على القصيدةالآجُرُّوميةلأحمد بن أحمد بن حمزةالرملي(-٨٤٤هـ) في الظاهرية رقم/١١٢٥٤ عام، ومصورتها في جامعة الإمام رقم ف/١٥٤٩

١٧- تعليقات على المقدمة الآجُرُّومية (شرح) مجهول المؤلف، في جامعة الإمام رقم /٢٣٣١ (خ).

١٨- تعليق على الآجُرُّومية، لحسين بن محمد بن علي النماوي، دار الكتب المصرية رقم/ ٤٨٧٤هـ.

١٩- تقارير توكليَّة على متن الآجُرُّومية، لسليم طه البكري أو محمد سليم التوكلي، في دار الكتب/ ٦٧٧ نحو.

٢٠- تقرير الأنبابي على حاشية أبي النجا على شرح الأزهري على الآجُرُّومية، لمحمد بن محمد الأنبابي (-١٣١٣هـ) طبع في القاهرة عام ١٢٨١هـ، مطبعة القاهرة.

٢١- تقرير الشيخ منصور الباقي على شرح الأزهري للآجُرُّومية، دار الكتب رقم/٢٢٦ نحو.

٢٢- تقرير على شرح الأزهري على الآجُرُّومية، لمحمد منصور الحنفي، دار الكتب رقم/ ١٣٨٣ .

٢٣- التقريرات السنيَّة في حل ألفاظ الآجُرُّومية، مجهول المؤلف، جامعة الإمام رقم/ ٤٢٩٩ (خ).

٢٤- تهذيب الآجُرُّوميَّة في علم قواعد العربية، لمحمد عبدالمنعم خفاجي، مطبوع في القاهرة سنة ١٣٧١هـ.

٢٥- الجواهر الزكيّة في إعراب الآجُرُّومية، لمصطفى بن محمد السلموني، دار الكتب رقم/ ٣٧٠ نحو.

٢٦- الجواهر الزكيّة لحل ألفاظ الآجُرُّومية لعبدالباري محمد الصغير، دار الكتب المصرية رقم/ ٥٣٣٧ هـ.

٢٧- الجواهر السنيّة في شرح المقدمة الآجُرُّومية، لعبدالله المدعو عبيد بن الشيخ أبي الفضل الفاسي.

٢٨- الجواهر المضيّة في حل ألفاظ الآجُرُّومية، لأحمد بن محمد بن عبدالسلام (-٩٣١هـ).

٢٩- الجوهرة المعنويّة على الآجُرُّومية، لأبي الحسن المالكي (-٩٣٩هـ) دار الكتب المصرية رقم/٧٧ .

٣٠- حاشية أبي النجا على شرح الآجُرُّومية (-١٢٢٣هـ) منها نسخ في دار الكتب المصرية رقم/ ١٤٤٩،١٤٥٩،١٤٦٠، وفي جامعة الإمام /١٢٣٤(خ)، وطبعت في القاهرة عام ١٢٨٤هـ، وعام ١٣٤٣هـ.

٣١- حاشية الحامدي على شرح الكفراوي على متن الآجُرُّومية، لإسماعيل بن موسى الحامدي (-١٣١٦هـ) في دار الكتب المصرية رقم/٥٩٤ نحو طلعت، وطبعت في القاهرة عام ١٢٩٧هـ، وعام ١٣٠٤هـ.

٣٢- حاشية الشنواني على شرح الأزهري (سترد).

٣٣- حاشية عبدالرحمن بن محمد بن قاسم (-١٣٩٢هـ) طبعت أكثر من مرة، الثالثة منها عام ١٤٠٧هـ.

٣٤- حاشية عبدالمعطي الضرير على شرح الأزهري للآجُرُّومية، دار الكتب المصرية رقم ١٣٧٦، ١٤٩١

٣٥- حاشية العشماوي على الآجُرُّومية، دار الكتب المصرية رقم /٥٠٦ نحو تيمور، طبعت في القاهرة عام ١٢٩١هـ وعام ١٣٠٦هـ.

٣٦- حاشية على شرح الأزهريّة، لأحمد بن محمد الغنيمي (-١٠٤٤هـ).

٣٧- حاشية على شرح الأزهري على الآجُرُّومية للبيروني، دار الكتب المصرية /٢٠٠٧ نحو.

٣٨- حاشية على شرح الأزهري، لأحمد بن أحمد سلامة القليوبي (-١٠٦٩هـ) دار الكتب المصرية، رقم/ ٢٣١،٢٣٢،١٤٥١،٥٨٣١هـ. ودار الكتب الظاهرية رقم/ ٤٩٦٩ عام

٣٩- حاشية على شرح الأزهري لعبدالبر الأجهوري (-١٠٧٠هـ) في جامعة الإمام/ ٣٣٩٨ (خ).

٤٠- حاشية على شرح الأزهري، لحسين بن علي المدابغي (-١١١٧هـ) دار الكتب المصرية/ ٢٠٠٩ نحو، جامعة الإمام (خ) ٥٩٤٩

٤١- حاشية على شرح الأزهري، لعبدالرحمن بن العاري، في جامعة الإمام، ٣٣٢٥ (خ).

٤٢- حاشية على شرح الأزهري، لمحمد بن سعد عياد، في دار الكتب المصرية رقم/ ١٣٧٣ وطبعت في القاهرة عدة طبعات.

٤٣- حاشيةعلى شرح الأزهري، مجهولةالمؤلف، في جامعةالإمام/ ٧٦٥٢ (خ).

٤٤- حاشية على شرح أحمد بن محمد السوداني لمحمد المهدي الوزاني، طبعت في (فاس) عام ١٢٩٨هـ، وعام ١٣٤٢هـ.

٤٥- حاشية على شرح الكفراوي، لأحمد البخاري، طبعت في القاهرة (بولاق) عام ١٢٤٨هـ.

٤٦- حاشية محمد الأمين المالكي، المولود سنة ١١٤٥هـ، ومنها نسخة في الظاهرية رقم/ ١١٠٩٣ عام

٤٧- الحواشي المحكمة على ألفاظ المقدمة، لسيف الدين البصير، دار الكتب المصرية / ٦٧٦ نحو تيمور.

٤٨- خاتمة على شرح الآجُرُّومية، لحسن المدابغي، دار الكتب المصرية /٦٠ نحو طلعت.

٤٩- الدرة البهيَّة على المقدمة الآجُرُّومية، لمحمد بن عمر الكفيري (-١١٣٠هـ) في جامعة الإمام/ ٣٨٠٨ (خ).

٥٠- الدرة السنيَّة لحل ألفاظ الآجُرُّومية، لمحمد بن عبدالله الخرشي (-١١٠١هـ)، دار الكتب المصرية ٤٣٣،٤٤١ نحو.

٥١- الدرة السنيَّة على الآجُرُّومية، لشعبان أبو حواء، مخطوط مكتبة جامعة أم القرى رقم/ ٨/٤٠٧ .

٥٢- الدرة الشنوانيَّة على شرح الآجُرُّومية، للشنواني (وسترد).

٥٣- در الكلم المنظوم بحل كتاب الشيخ ابن آجُرُّوم، لأحمد البقري الحنفي، دار الكتب المصرية / ١١٩ نحو م.

٥٤- الدرة المضيَّة على الآجُرُّومية، لمحمد بن على المالكي (-٩٣٩هـ) دار الكتب المصرية / ٣٣٨ نحو.

٥٥- الدر المنظوم في شرح مقدمة ابن آجُرُّوم لأبي العز البصير بن علي البستاني، دار الكتب المصرية / ٣٣٩ نحو.

٥٦- الدرة النحويَّة في شرح الآجُرُّومية، لمحمد بن أحمد بن يعلى الحسيني، دار الكتب المصرية / ٧٠ نحو م، ٤٧٨ نحو، ٢٠٠١ نحو، ٥٢٧٥ هـ.

٥٧- الدرر الفرائد على شرح الآجُرُّومية (حاشية) لأحمد بن محمد بن الشلبي (-١٠٢١هـ).

٥٨- رسالة العطار على شرح الشيخ خالد، لحسن بن محمد العطار، دار الكتب المصرية / ٤٨٧٦هـ.

٥٩- رشف الشرابات السنيَّة في حلِّ ألفاظ الآجُرُّومية، لمحمد الخطيب الشربيني، دار الكتب المصرية / ٥٧٠ نحو تيمور.

٦٠- رشف الشرابات السنيَّة من قراح ألفاظ الآجُرُّومية، لابن ظهيرة المكي علي بن جارالله.

٦١- رياض النجيب في بيان معاني الآجُرُّومية، ويسمى (شرح حمادة على الآجُرُّومية) لمحمد بن حمادة الشايغي، دار الكتب المصرية / ٥٥٧ نحو طلعت، وبرقم/ ٨٨٧ (حاشية).

٦٢- الزبدة الطريَّة شرح نظم الآجُرُّومية، لعلي بن محمد السليمي (-١٢٠٠هـ).

٦٣- زمام الأمور الشرعيَّة شرح الآجُرُّومية، لمحمد بن أحمد الخريشي، دار الكتب المصرية / ٧٢٤ نحو تيمور.

٦٤- شرح الآجُرُّومية، لإبراهيم اللقاني (-١٠٤١هـ) دار الكتب المصرية رقم/١٩٧٧ نحو.

٦٥- شرح الآجُرُّومية، لإبراهيم بن محمد الشاغوري (-٩١٦هـ) دار الكتب المصرية / ٨٤٧، ١٢٢٦.

٦٦- شرح الآجُرُّومية، لإبراهيم بن علي بن إسحاق النحوي، دار الكتب المصرية / ١٠٦٠.

٦٧- شرح الآجُرُّومية، لأحمد بن أحمد السوداني، وهو مطبوع بفاس.

٦٨- شرح الآجُرُّومية، لأحمد بن أحمد بن علي الحديدي (-٨٦٨هـ).

٦٩- شرح الآجُرُّومية، لأحمد بن بكر العبدي النحوي.

٧٠- شرح الآجُرُّومية، لأحمد بن زيني دحلان، طبع عدة مرات عام ١٢٩٧هـ، ١٢٩٩هـ، ١٣٠٤هـ، ١٣٤٤هـ كلها في القاهرة.

٧١- شرح الآجُرُّومية، لأحمد بن عبدالرحمن الأوسي (-١١٥٥هـ).

٧٢- شرح الآجُرُّومية، لأحمد بن عبدالقادر الكوهني.

٧٣- شرح الآجُرُّومية، لأحمد بن على الرملي (-٩٧٣هـ) طبع بتحقيق د. على موسى الشوملي، القاهرة/ ١٩٨٦م.

٧٤- شرح الآجُرُّومية،لأحمد بن مصطفى السكندري،دارالكتب المصرية/٣٣٢

٧٥- شرح الآجُرُّومية، لأحمد بن يحي البهنسي، دار الكتب الظاهرية/ ٩٦٧٩، ومصورتها في جامعة، الإمام ف/١٤٣١.

٧٦- شرح الآجُرُّومية، لجمال الدين الإسفرائيني (الملا عصام -١٠٣٧هـ) طبع في مكة عام ١٣٢٩هـ.

٧٧- شرح الآجُرُّومية، لحسن بن حسين الطولوني: المولود سنة ٨٣٦هـ.

٧٨- شرح الآجُرُّومية، لحسن بن علي الكفراوي (-١٢٠٢هـ)، دار الكتب المصرية / ١٤٦٧، ١٥٤٤، وطبع في القاهرة عام ١٢٩١هـ.

٧٩- شرح الآجُرُّومية، لحسين بن محمد النحاوي المالكي، دار الكتب المصرية / ٤٨٨ نحو طلعت.

٨٠- شرح الآجُرُّومية، لخالد الأزهري (-٩٠٥هـ) وللكتاب نسخ كثيرة مخطوطة، وطبع عدة طبعات في القاهرة عام ١٢٧٤هـ، ١٣٢٥هـ.

٨١- شرح الآجُرُّومية، لزين الدين العطوي، دار الكتب المصرية /١٤٥٢ .

٨٢- شرح الآجُرُّومية،لشمس الدين الحلبي،دارالكتب المصرية/٢٢٩نحو تيمور.

٨٣- شرح الآجُرُّومية، عبدالرحمن المكودي (٨٠١هـ)، دار الكتب المصرية /١١٥٩، ١٤٣٢، وطبع في تونس عام/ ١٣٢٧هـ، وفي القاهرة عام/١٣٠٩هـ، وعام/ ١٣٢٧هـ.

٨٤- شرح الآجُرُّومية، لعبدالملك بن جمال الدين الإسفرائيني (-١٠٣٧هـ) مطبوع في مكة المكرمة سنة ١٣٢٩هـ.

٨٥- شرح الآجُرُّومية، لعلي الأجهوري، مخطوط في الجامعة الإسلامية في المدينة برقم / ٥٥٢٠ .

٨٦- شرح الآجُرُّومية، لعثمان غالب أفندي، دار الكتب المصرية/ ١٣٨٦ .

٨٧- شرح الآجُرُّومية، لعلي بن عبدالله السنهوري (-٨٨٩هـ) في الظاهرية /١٧٤٣، ومصورتها في جامعة الإمام/ ف ١٤٣٥. وفي دار الكتب المصرية رقم/١٠١٨ .

٨٨- شرح الآجُرُّومية، لعلي بن علي الأندلسي المعروف بالكندي، في الظاهرية / ٨٢٠٢، ومصورتها في الإمام/ ف١٤٣٦

٨٩- شرح الآجُرُّومية، لعلي بن عيسى الربعي.

٩٠- شرح الآجُرُّومية، لأبي الحسن علي بن محمد، دار الكتب المصرية/ ١٨٨١

٩١- شرح الآجُرُّومية، لعلي بن ناصرالدين المعروف بابن جبريل (-٩٣٩هـ) في الظاهرية/١٧٧٣هـ،ومصورتها في الإمام/ ف١٤٣٧،ومطبوع في باريس.

٩٢- شرح الآجُرُّومية، لفايد بن مبارك الأبياري، دارالكتب المصرية/٥٣٥٢هـ.

٩٣- شرح الآجُرُّومية، لمحمد بن إبراهيم بن علي أبي الصفا المقدسي.

٩٤- شرح الآجُرُّومية، لمحمد الأبراشي، مخطوط في مكتبة الأزهر في القاهرة رقم/ ١٠٨٤ .

٩٥- شرح الآجُرُّومية، لمحمد البكري.

٩٦- شرح الآجُرُّومية، لمحمد بن علي المالكي الشاذلي (-٩٣٠هـ) وقد شرحها شرحين (شرح كبير وشرح متوسط).

٩٧- شرح الآجُرُّومية لمحمد أبي الغواني البصري، دار الكتب المصرية/ ٣٩٠ نحو تيمور.

٩٨- شرح الآجُرُّومية، لمحمد الخضاري (-١٢٦٧هـ) جامعة الإمام/ ٤٣٩ خ

٩٩- شرح الآجُرُّومية، لمحمد بن عبدالقادر الدمشقي، دار الكتب المصرية /٦٤١ نحو تيمور.

١٠٠- شرح الآجُرُّومية، لمحمد بن يحيى نجم الدين الفرضي (-١٠٩٠هـ) في الظاهرية/١٧٦٥،٨٢٠٤ ومصورتاهما في جامعةالإمام/ ١٤٣٨ف، ١٤٤٠ف.

١٠١- شرح الآجُرُّومية، لمحمد بن يحيى أحمد الصباح، دار الكتب الوطنية في تونس/ ٣٦٣٩ ومصورتها في جامعة الإمام/ ٨٦٤٧ف.

١٠٢- شرح الآجُرُّومية، لمصطفى السقا، طبع في القاهرة عام ١٩٧٩م.

١٠٣- شرح الآجُرُّومية، لهاشم بن محمد الشحات، طبع في القاهرة/ ١٩٧٩م.

١٠٤- شرح الآجُرُّومية، لهاشم الشرقاوي، طبع في القاهرة/ ١٣٢٦هـ.

١٠٥- شرح الآجُرُّومية، مجهول المؤلف، جامعة الإمام ٧٦٥٢ خ.

وهناك عدة نسخ مختلفة لشروح على الآجُرُّومية كلها مجهولة المؤلف محفوظة في جامعة الإمام برقم/ ١٧٦٨ خ، ٣٢٣٥خ، ٣٣٦٤خ، ٧٨٦٢خ، ٢٣٣٢خ.

١٠٦- شرح الباجوري على نظم الآجُرُّومية،للعمريطي،دارالكتب المصرية/٢١٢

١٠٧- شرح البجائي على متن الآجُرُّومية، لعلي بن منصور البجائي، دار الكتب المصرية / ١٦٠٣.

١٠٨- شرح شواهد الآجُرُّومية، للشيخ خالد الأزهري، لعثمان بن محمد المصري (-١٢١٠هـ) دار الكتب المصرية / ٣٩ نحو م.

١٠٩- شرح الآجُرُّومية (شواهد الألفية على متن الآجُرُّومية) لأحمد عبدالفتاح الشافعي، دار الكتب المصرية / ٦٨٠ نحو تيمور.

١١٠- شرح الشيخ زَرُّوق على متن الآجُرُّومية، للعلامة أبي العباس أحمد بن أحمد البرنسي المغربي المشهور بزَرُّوق، رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى مكة ت: ندى السيد محمد الساعي/ ١٤١٢هـ.

١١١- شرح الآجُرُّومية على الطريقة الصوفية، لابن ميمون الإدريسي، مخطوط في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم ٢/٦٨٣٠

١١٢- شرح على متن الآجُرُّومية، لمحمد الحفني وعلي العربي، دار الكتب المصرية رقم/ ٥٢٦٨ هـ.

١١٣- شرح على معاني الآجُرُّومية، لإبراهيم بن محمد بن محمد الشافعي، دار الكتب المصرية / ٥٤٥ نحو طلعت.

١١٤- شرح الآجُرُّوميةفي أصول علم العربية،مجهول المؤلف،دارالكتب/١٣٨٧

١١٥- شرح اللبابيدي على الآجُرُّومية، دار الكتب المصرية / ٥٥١ نحو تيمور.

١١٦- شرح المقدمة الآجُرُّومية، لأبي الحسن التطواني (-١١٢٠هـ) دار الكتب المصرية ١٩٥٢ نحو، جامعة الإمام/ ٧٦٩٦ خ.

١١٧- شرح المقدمةالآجُرُّومية، لعبدالجواد بن أحمدالمصرىالشافعي(-١٠٦٨هـ).

١١٨- شرح وإعراب الشيخ إبراهيم البحيري المالكي (- بعد سنة ١٢٠١هـ) دار الكتب المصرية / ٥٥ .

١١٩- العقود الجوهريَّة في حلِّ ألفاظ الآجُرُّومية، لمنصور الطبلاوي (-١٠١٤هـ) دارالكتب المصرية/٤٣٧ نحو، وفي الظاهريةنسخةبرقم/١٦٣٣ ومصورتها في جامعة الإمام ف ١٤٦٩، وفي القدس رقم/١٦٩-٣٥٤ ضمن مجموع، ومصورتها في جامعة الإمام رقم/ ف٩٢٩٠ .

١٢٠- عوائد الصلات الربانيَّة على متن الآجُرُّومية، لعبدالرحيم الجرجاوي (-١٣٤٢هـ) طبع في القاهرة عام/ ١٣٣٥هـ.

١٢١- فتح رَبِّ البريَّة على الدرة البهيَّة، لإبراهيم الباجوري (-١٢٧٧هـ) طبع في القاهرة عام/ ١٣٠٢هـ، وعام ١٣١٦هـ.

١٢٢- فتح رَبِّ البريَّة في حلِّ شرح الآجُرُّومية، لعلي عبدالقادر النبتيتي (-١٠٦٠هـ) دار الكتب المصرية / ٢٢٣، ٥٢٢ نحو طلعت، وفي الظاهرية / ٣٩٦٩، ومصورتها في جامعة الإمام/ ف ١٤٧٧ .

١٢٣- فتح غافر الخطيَّة على الكواكب الجلية في نظم الآجُرُّومية، لمحمد بن عمر النووي الجاوي البنتني (-١٣١٦هـ).

١٢٤- فتح مقفل الأمنيَّة في شرح الآجُرُّومية، للشنواني (وسيرد).

١٢٥- فتوحات رب البريَّة لحلِّ الآجُرُّومية، لمحمد بن أحمد الخربتاوي (-١٢٠١هـ)، جامعة الإمام/ ٥٩٤٣ خ.

١٢٦- الفتوحات الربانيَّة في معرفة القواعد العربية، شرح لإبراهيم عنابي، طبع في القاهرة عام/١٢٩٥هـ.

١٢٧- الفتوحات القدوسيَّة في شرح المقدمة الآجُرُّومية، لأحمد بن محمد المهدي، ابن عجيبة الإدريسي (-١٢٢٤هـ). في الظاهرية/ ٤٨٤٢، ومصورتها في جامعة الإمام/ ف ١٤٧٩.

١٢٨- الفتوحات القيوميَّة في شرح الآجُرُّومية، لأحمد بن محمد آفذ (-١٠٤٤هـ) في جامعةالإمام/ ١٢٩٥خ ، وفي دار الكتب المصرية/٥٢٧٧هـ.

١٢٩- الفرائد الدريَّة في شرح الآجُرُّومية، لجرجس صفا (-١٣٥٢هـ).

١٣٠- الفواكه الجنيَّة على متممة الآجُرُّومية (حاشية) لعبدالله بن أحمد الفاكهي (-٩٧٢هـ) في جامعة الإمام/ ٥٣٠٩ خ، وفي الظاهرية نسخة برقم / ٨٩٢٧، مصورتها في جامعة الإمام/ ف١٤٨٢ .

١٣١- الفوائد البهيَّة في حلِّ ألفاظ الآجُرُّومية، لأبي عبدالله بن عثمان ميرغني.

١٣٢- الفوائد المرضيَّة لطالب الآجُرُّومية، مجهولة المؤلف، جامعة الإمام/ ٤٣٣٣ خ، انتهى منه المؤلف سنة ٨٤٤هـ.

١٣٣-الفوائد المهدويَّة في شرح المقدمة الآجُرُّومية، لمحمد بن محمد المهدوي، دار الكتب المصرية / ١٧٥٠.

١٣٤- كشف الدجى عن شواهد أبي النجا (شرح على شواهد حاشية أبي النجا على شرح الأزهري على الآجُرُّومية) لأحمد بن الأمين الشنقيطي، طبع في القاهرة عام ١٣٣٠هـ.

١٣٥- كشف المروطيّة عن ستور الآجُرُّومية لمحمد بن عمر النووي البنتني (-١٣١٦هـ)، وطبع في القاهرة عام/ ١٢٩٨هـ.

١٣٦- الكلمات الجليّة في بيان المراد من الآجُرُّومية لعلي بن عبدالبر الونائي (-١٢١٢هـ) في جامعةالإمام/ ٦١٦ خ، وفي دار الكتب/ ٥٥٥ نحو طلعت.

١٣٧- كنز العربيّة في حلّ ألفاظ الآجُرُّومية، لمحمد بن المبارك العقيلي.

١٣٨- الكواكب الدريّة على شرح الشيخ خالد على الآجُرُّومية (حاشية) لحسين بن سليم الدجاني (-١٢٧٤هـ) دار الكتب/ ٥٥٩ نحو تيمور، ٦٣٣ نحو طلعت، وفي الظاهرية/ ١٨٠٧، مصورتها في جامعة الإمام/ ١٤٨٦ف، ونسخة أخرى برقم/ ٣٤٧٠خ.

١٣٩- الكواكب الدريّة شرح متممة الآجُرُّومية، لمحمد بن أحمد بن عبدالباري الأهدل، طبع عدة مرات في القاهرة عام/ ١٣٠٢هـ، ١٣١٢هـ، ١٣٥٦هـ، وطبع في بيروت.

١٤٠- الكواكب الضوئيّة في حلّ الألفاظ الآجُرُّومية، لمحمد بن محمد الحلاوي المقدسي (-٨٨٣هـ).

١٤١- اللمعة السنيّة في حلّ ألفاظ الآجُرُّومية، لريحان أغا بن عبدالله (المتوفى بعد ١١٤١هـ) دار الكتب المصرية ٣٣٤٤ نحو، وفي جامعة الإمام/٩٢٢خ، وفي المكتبة الأزهرية/ ٣١٦٥

١٤٢- اللآلي الدريّة في شرح الآجُرُّومية، لمحمد بن علي الحريري الحرفوشي العاملي (-١٠٥٩هـ) (وسيرد الحديث عن الكتاب في الفصل الخامس).

١٤٣- متممة الآجُرُّومية، لمحمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطّاب (-٩٥٤هـ) مطبوع بهامش الكواكب الدرية للأهدل، طبع عدة مرات في القاهرة، عام/ ١٣٠٢هـ، وعام ١٣١٢هـ، وعام ١٣٥٦هـ.

١٤٤- متن الآجُرُّومية، لعبدالله الشبراوي، دار الكتب/ ١٤٣ نحو تيمور.

١٤٥- المستقل بالمفهوميَّة في شرح ألفاظ الآجُرُّومية، لمحمد بن محمد المالكي الراعي الأندلسي (-٨٥٣هـ).

١٤٦- المشارق النوريَّة في شرح الآجُرُّومية، لمحمد فتح الله بن عبدالقادر الخطيب (- بعد ١٣١٥هـ) الظاهرية/ ٨١٨١ ومصورتها في الإمام ١٤٩٩ف.

١٤٧- مصباح الدياجي شرح آجُرُّومية الصُنْهاجي، لعبدالرحيم التزيلي.

١٤٨- المقاصد الوفية بشرح المقدمة الآجُرُّومية، لمحمد أمان بن عبدالله بن خاتمة الحبشي، طبع في القاهرة عام ١٣٥٨هـ.

١٤٩- مقدمة في علم العربية لمسائل الآجُرُّومية، لعفيف الدين عبدالله، دار الكتب المصرية/ ٦٤٢ نحو طلعت.

١٥٠- مقدمة في علم العربية متممة لمسائل الآجُرُّومية، لمحمد شمس الدين الخطابي، دار الكتب المصرية / ١٣٧٩ .

١٥١- الملح الوفيَّة بشرح لمع الآجُرُّومية، لعبدالرزاق عبدالفتاح، دار الكتب المصرية / ٦١٧ نحو تيمور.

١٥٢- منحة الكريم الوهاب وفتح أبواب النحو للطلاب (حاشية) لأحمد الدمياطي، طبعت في القاهرة عام/ ١٢٩١هـ.

١٥٣- منية الفقير المتجرِّد وسيرة المريد المتفرد، لعبدالقدير بن أحمد الكهني، مطبوع عام/ ١٣١٩هـ.

١٥٤- المواهب الرحمانيَّة لطلاب الآجُرُّومية، للشنواني، وهو الكتاب موضوع التحقيق.

١٥٥- المواهب العليَّة من رَبِّ البرية لحلِّ ألفاظ الآجُرُّومية، لمحمد بن أحمد الخربتاوي، دار الكتب المصرية / ٨١ نحو م.

١٥٦- المأمومِيَّة في شرح الآجُرُّومية، لمحمد بن محمد البخاري الرميثي (-٨٩٥هـ).

١٥٧- النبذة النحويَّة في حل ألفاظ الآجُرُّومية، لأحمد بن حسن الإبلي، في الظاهرية/ ٦٦١٨، ومصورتها في جامعة الإمام /ف ١٥٢١ .

١٥٨- النخبة العربيَّة في حل ألفاظ الآجُرُّومية، لأحمد بن محمد بن عبدالسلام (-٩٣١هـ).

١٥٩- نصر البريَّة على المقدمة الآجُرُّومية، لمحمد فتح اللَّه الخطيب، في الظاهرية /٨١٧٧، ومصورتها في جامعة الإمام/ ف ١٥٢٤ .

١٦٠- النصيحة السنيَّة لطلاب الآجُرُّومية، لعلي بن إبراهيم المقسي، في الظاهرية /١١١٣٣، ومصورتها في جامعة الإمام/ ف ١٥٢٥ .

١٦١- النفحة الزكيَّة في شرح المقدمة الآجُرُّومية، لعلي بن يوسف البصروي، في الظاهرية/ ٦٦١٨، ومصورتها في جامعة الإمام/ ف ١٥٣٣ .

١٦٢- النفحة العطريَّة على المقدمة الآجُرُّومية، لمحمد بن أحمد الأهدل.

١٦٣- النكت اللقانيَّةعلى متن الآجُرُّومية، دار الكتب المصرية/١٣٨ نحو تيمور.

١٦٤- نور السجيَّة في حلِّ ألفاظ الآجُرُّومية، لمحمد بن أحمد الشربيني الخطيب (-٩٧٧هـ) في دار الكتب/٥٧٠ نحو تيمور، وفي جامعة الإمام/٥٢٣٤خ، ٤٤٩٣ خ .وفي الجامعة الإسلامية/ ٥٧٤٥

وقد حقق الكتاب عبدالله بن عبدالعزيز الطريقي في رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة ١٤١٥هـ.

١٦٥- وسيلة المبتدي ودليل المهتدي (شرح) مجهول المؤلف، في جامعة الإمام ٦٥٢خ، وفي الظاهرية/ ٦٠٠٧، ومصورتها في جامعة الإمام/ ف ١٥٤٦ .

إعراب الآجُرُّومية:

١- إعراب الآجُرُّومية، لإبراهيم الدرغامي، دار الكتب /٤٠٦ نحو طلعت.

٢- إعراب الآجُرُّومية، لخالد الأزهري (-٩٠٥هـ) له عدة نسخ في جامعة الإمام.

٣- إعراب الآجُرُّومية، لنجم الدين الفرضي.

٤- إعراب الآجُرُّومية، لعبدالمعطي البرلسي، دار الكتب المصرية/١٤٢ نحو، ٥٧١٤هـ.

٥- إعراب الآجُرُّومية، لمحمد بن محمد المصري، دار الكتب المصرية /١٩٨نحو.

٦- إعراب الآجُرُّومية، لابن هشام، دار الكتب المصرية / ١٢٣٥ .

٧- إعراب الكفراوي على الآجُرُّومية، دار الكتب المصرية/ ٨٥٣، ١٥٤٥ .

٨- إعراب المقدمة الآجُرُّومية، لسعيد بن إبراهيم بن عبدالرحمن (-١٢١٠هـ) في جامعة الإمام/ ٤٦٧١ خ.

٩- إعراب المقدمة الآجُرُّومية، لمحمد بن يوسف الشافعي (-١٢٣٢هـ) جامعة الإمام/ ٥١٧٧ خ.

١٠- الجواهر الزكيَّة في إعراب الآجُرُّومية، لمصطفى بن محمد السلموني، دار الكتب المصرية ٣٧٠ نحو.

١١- الخريدة البهيَّة في إعراب ألفاظ الآجُرُّومية، لعبد بن عثمان العجمي، طبعت عام ١٣١٣هـ القاهرة.

١٢- الفوائد الزكيَّة في إعراب الآجُرُّومية، لأحمد بن محمد الخليلي، دار الكتب المصرية/ ٣٢٧ .

١٣- الهدية البدويَّة لمن يرغب في بسط إعراب الآجُرُّومية، لعلي بن عمر بن ناجي (-١٠٢٤هـ) دار الكتب المصرية / ٤٩٠ نحو طلعت.

نظم الآجُرُّومية:

١- التحفة الإلهية للحضرة الرياضية في نظم الآجُرُّومية، لإبراهيم عبدالقادر، الرياض، دار الكتب المصرية / ١٩٤٥ نحو.

٢- الدرة البرهانيَّة في نظم الآجُرُّومية، لإبراهيم بن والي الذكري (-٩٦٠هـ) في جامعة الإمام/ ٧٥٧ خ.

٣- الدرة البهيَّة في نظم الآجُرُّومية، ليحي بن نورالدين العمريطي (-٩٨٩هـ) دار الكتب المصرية / ٦٠٣ نحو طلعت، ورقم/ ١٨٣٠،١٣٩٣، وفي جامعة الإمام/ ٢٩٠٠ خ، ورقم/ ٦٧١٤خ ضمن مجموع، وطبع في القاهرة عام/ ١٣٠٢هـ .

٤- الدرةالمضيَّةفي نظم الآجُرُّومية، لمحمد الغزي، في جامعةالإمام/٣٥٠٦خ.

٥- العلويةفي نظم الآجُرُّومية،لعلي بن حسن الشافعي السنهوري (-٨٨٩هـ).

٦- الكواكب الجليَّة في نظم شرح المقدمة الآجُرُّومية، لعبد السلام النبراوي، وطبع في القاهرة عام/ ١٢٩٨هـ.

٧- اللمعة المضيَّة، مجهولة المؤلف، في الظاهرية/ ٨١٧٧، ومصورتها في جامعة الإمام ف/١٥٢٦ .

٨- اللآلي السنيَّة في نظم الآجُرُّومية، للترشيحي، ألفها سنة (١٢٥٦هـ) في جامعة الإمام/ ١٢٥٦ خ.

٩- مفتاح العلوم نظم مختصر ابن آجُرُّوم، لمحمد بن محمد التعزي اليمني، في جامعة الإمام/ ٦٤٣٦ خ.

١٠- المنظوقة السنيَّة لما يسمى متن الآجُرُّومية، لعلي السنى المصراطي، طبع في القاهرة/ ١٣٠٧هـ.

١١- نظم الآجُرُّومية، لمحمد بن عبدالله الطبري،دارالكتب المصرية/٤٨٥ نحو.

١٢- نظم المقدمة الآجُرُّومية، لإبراهيم بن عبدالقادر الرياحي التونسي (-١٢٦٦هـ).

١٣- نظم المقدمة الآجُرُّومية، لبدران بن أحمد الخليلي، في جامعة الإمام/ ٣٥٠٦ خ.

١٤- نظم المقدمة الآجُرُّومية، لعبدالرحمن العاري، في الظاهرية/ ٥٦٣٩، ومصورتها في جامعة الإمام رقم/ ١٥٢٩ف، ونسخة أخرى برقم/ ٥٣٠٣ خ.

١٥- نظم المقدمة الآجُرُّومية، لعلاء الدين علي بن نعمان الألوسي (-١٣٤٠هـ).

١٦- نظم المقدمة الآجُرُّومية، لقاسم بن صالح بن إسماعيل الحلاق (-١٢٨٤هـ).

١٧- نظم المقدمة الآجُرُّومية، لمحمد بديع بن يونس الموصلي، في الظاهرية/ ١١٠٤٩، ومصورتها في جامعة الإمام/ ١٥٢٨ ف.

وقد قامت دراسات حول الآجُرُّومية غير الشروح والحواشي والمنظومات وهي:

١- الآجُرُّومية العربية، بيتر هاتالا (-١٩١٨م) طبع في بودابست عام/ ١٨٧٧م.

٢- الآجُرُّومية العربية، جورجي كانبورسكي (-١٩٣٠م) طبع في فيينا عام/ ١٨٨٢م.

٣- الآجُرُّومية الجديدة، محسن الأمين العاملي (-١٣٧١هـ).

٤- آجُرُّومية عربية ألمانية، أحمد كمال باشا (-١٣٤١هـ).

٥- الآجُرُّومية العصرية، عبدالمتعال الصعيدي، طبع في القاهرة، عام/ ١٣٣٩هـ.

٦- الآجُرُّومية المبسطة، عبدالفتاح عبدالصادق، طبع في القاهرة، عام/ ١٩٧٩م.

٧- الآجُرُّومية والدرة اليتيمة، سعيد بن سعد بن نبهان الحضرمي، طبع في القاهرة، عام/ ١٣٦٧هـ.

٨- متن الآجُرُّومية ودروس في النحو، أحمد قصير العاملي، طبع في النجف عام /١٩٦٢م.

٩- المقدمة الآجُرُّومية في قواعد اللغة العربية واللاتينية، المستشرق الإيرلندي ب. أربانيوس (-١٦٢٤م) طبع في ليدن عام/ ١٦١٣م، ليدن/ ١٦٥٦م، ليدن/ ١٦٦٧م، بالرمو / ١٧٩٦م، باريس/ ١٨٤٤م.

١٠- النبذة النحوية في أسئلة الآجُرُّومية، إسماعيل بن محمد الأنصاري، طبع في الرياض عام/ ١٣٧٦هـ.

ج- الشنواني (عصره وحياته)

لما كان الشنواني أحد شراح الآجُرُّومية، ومن الذين عنوا بها، ولهم عليها شروح وحواشٍ -كما سيتضح- رأيت أن ألحقه في الدراسة بالآجُرُّومية وشروحها، وسيتناول هذا الجانب الحديث عن عصر الشنواني وحياته ومؤلفاته لتكون مدخلاً لدراسة كتابه (المواهب الرحمانية).

أ- الحياة السياسية والعلمية في عصره:

ظل المماليك يحكمون مصر -موطن الشنواني- في الفترة من عام ٦٤٨هـ إلى عام ٩٢٣هـ حين قضى الأتراك العثمانيون على ملكهم بقتل السلطان (قانصوه الغوري) وقتل خلفه (طومان باي)، ودخل السلطان العثماني سليم الأول (-٩٢٦هـ) القاهرة فاتحاً.(١)

وانتقل بذلك مقر الخلافة الإسلامية من القاهرة حيث المماليك إلى الأستانة عاصمة الدولة العثمانية، وتتابع دخول العثمانيين إلى باقي الأقطار الإسلامية والعربية، وذلك إبان حكم السلطان سليمان القانوني (-٩٧٤هـ) حيث وصلت حدود الدولة العثمانية إلى حدٍّ لم تصله من قبل، فزادت ثروات الدولة بسبب كثرة الفتوحات والغنائم.

ولما دخل العثمانيون مصر بدأوا في إخماد المقاومة الشعبية التي ظهرت بعد القضاء على حكم المماليك، وقد التزم العثمانيون بحماية مصر من العدوان الخارجي، وقاموا على إدارة شؤونها الداخلية، وأسند السلطانُ أمور الدولة إلى ماعرف بالصدر الأعظم، وهو أكبر الوزراء وتعاظم الجيش في تلك الفترة إذ كان أداة الحرب والحكم معاً.(٢)

---

(١) تاريخ الدولة العثمانية العلية، محمد فريد بك ت: إحسان حقي، بيروت/ ١٤٠٦هـ: ص/١٩٢، الأمبراطوريةالعثمانية (تاريخها السياسي والعسكري) سعيد برجاوي، بيروت/ ١٩٩٣م: ص/٩٧

(٢) تاريخ الدولة العثمانية العلية: ص/٢٥٢ .

وكان مولد الشنواني خلال فترة حكم السلطان سليمان القانوني الذي تولى بعده ابنه سليم الثاني (-٩٨٢هـ)، ثم تعاقب على الحكم عدد من الخلفاء بسبب كثرة الاضطرابات الداخلية على كرسي الخلافة بدءاً من سليم الثاني، ثم مراد الثالث (-١٠٠٣هـ) ومحمد الثالث (-١٠١٢هـ) وأحمد الأول (-١٠٢٦هـ) ومصطفى الأول (-١٠٢٧هـ) وغيرهم.(١)

وظهرت خلال هذه الفترة محاولات داخلية للاستقلال كان من أسبابها انصراف السلاطين عن إدارة الشئون الداخلية للدولة، وانشغالهم بالفتوحات والتوسعات الخارجية وتولى الوزراء السلطة الداخلية، فقامت الثورات مطالبة بالحرية السياسية، فنشأ عن ذلك عدم الاستقرار وتزعزع السلطة، فقلَّ الأمن، وكثرت الفوضى وانتشرت السرقة وقطع الطرق، ولحق الأهالي الذل والهوان، فهاجر كثير منهم إلى الشام والحجاز وغيرها.(٢)

وأثَّرت هذه الأوضاع المتأرجحة بدورها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بصورة واضحة، ومجمل ذلك مايلي:(٣)

١- انتشر الغلاء والقحط والأوبئة والأمراض.

٢- ظهرت الفوارق المادية فكثرت الرشوة ومصادرة الأموال، وفرضت الضرائب مما أدى إلى هروب الناس، فانتشر الفساد وشاع القتل.

٣- انقسم المجتمع إلى: طبقة الحكام وهم الأتراك، وطبقة المحكومين وهم عامة الشعب وكانت مهمة الطبقة الثانية خدمة الأولى، فانهار المستوى

---

(١) انظر: (تاريخ الدولة العثمانية العلية: ص/٢٥٣ ومابعدها- الأمبراطورية العثمانية: ص/١٣٠ وما بعدها).

(٢) تاريخ الدولة العثمانية العلية: ص/١٩٥ .

(٣) تاريخ الدولة العثمانية العلية: ص/١٩٥- الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة، على باشا مبارك، القاهرة/ ط٢: ج١/١٤٦-١٤٨ .

المعيشي لهم، وقلت الأيدي العاملة وتناقص عدد السكان بسبب الهجرة. وظهرت طبقة أخرى هم سادة الاحتكار أهل اليسار التجار الذين امتلكوا موارد الرزق والأراضي الزراعية، وعُرفت فئة نُظّار الأوقاف وجامعو الضرائب، وشاع بينهم الاستغلال. وبالجملةفقد اضطرب حبل الهدوء والأمن، فلا استقلال ولا خلافة، ولا نظام، وتفشت أوبئة الضعف في كل النواحي.(١)

وقد أثّر هذا الاضطراب السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الحياة العلمية في مصر آنذاك، حيث عاش المجتمع في مايشبه العزلة الفكرية عن باقي الأقطار العربية والإسلامية منشغلاً بأوضاعه الداخلية، فأثّر هذا على رواج العلم والأدب وتضاءل الاتصال الفكري والحضاري.

ولعل من أهم أسباب هذا التراجع العلمي أن الدولة العثمانية فرضت اللغة التركية لغة رسمية للبلاد العربية والإسلامية مما حدَّ من نشاط اللغة العربية. وظهرت صورة الحياة العلمية متمثلة في الملامح التالية:

١- احتلت العلوم الدينية الاهتمام الأول عند المشتغلين بالعلم، وهي الفقه والحديث والتفسير، وشاع الزهد الذي صادف هوىً عند الحكام فعملوا على تنميته لتتاح لهم فرصة التمتع بما حُرِم الشعب منه.

أما التأليف في علوم الدين فلم يتجاوز حدود اختصار كتب التفسير، أو شرح المتون.

٢- العلوم اللسانية كالبلاغة والنحو واللغة كان الاهتمام بها متمثلاً في دراسات حول المتون، شرحاً وتعليقاً واختصاراً.

٣- العلوم الطبيعية والرياضيات لم تلق أية عناية، وكادت تقع في المقام الأخير.

---

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة محمد الطنطاوي ط/٢ ١٣٨٩هـ: ص/٢٥١ .

٤- أما علم التاريخ فقد انحسر، وذلك لخوف المؤلفين من الحكام، فغلب على المؤلفات التاريخية آنذاك الثناءُ وامتداح الحكام.

هذا عن الحياة العلمية بعامة، أما علوم اللغة العربية بخاصة فقلَّ النبوغ والتميز في النتاج العلمي فيها. بل إن التأليف شاع في غير نظام، وسيطر الجمود والركود على الشعر وغلبت عليه الصنعة البديعية بصورة ظاهرة، وظهر مايسمى بـ(الأدب الشعبي).

وكان أكثر النتاج العلمي في تلك الفترة دراسات ومؤلفات يبنى أغلبها على كتب المتقدمين.

فكانت تلخيصاً للمطولات، أو شروحاً للمختصرات، أو حواشي على الشروح، أو تعليقاتٍ ومنظومات.

وكتب التراجم والفهارس تحمل عناوين كثيرةً تنم عن طبيعة التأليف النحوي واتجاهه في هذه الفترة، فأكثرها يدور حول متون ابن مالك وشروحه كالألفية والتسهيل، ومتون ابن هشام وشروحه، ومتن ابن آجُرُّوم وشروحه، وكافية ابن الحاجب وشروحها، والأزهرية والجُزُولية وغير ذلك.

ولعل من الممكن أن نقول: إن الأمر جاوز حدَّه في ذلك، فعلى المتن شرحٌ، وعلى الشرح حاشيةٌ، وعلى الحاشية حواشٍ أخرى، وقد تجد على بعضها تعليقات ومنظومات.(١)

وقد تجلت لنا صورة من هذه الصور واضحة في الكلام على الآجُرُّومية وشروحها، ناهيك عما سنعرض له في مؤلفات الشنواني، ومؤلفات شيوخه وتلاميذه.

وقد برز في هذه الفترة نحاة لهم نتاج علمي زاخر يدور في الفلك نفسه

---

(١) انظر: (نشأة النحو ص/٢٥١).

الشروح والحواشي. ومن هؤلاء المبرِّزين.

ابن قاسم العبادي (-٩٩٤هـ)، شمس الدين الرملي (-١٠٠٤هـ)، والشنواني (-١٠١٩هـ)، والدنوشري (-١٠٢٥هـ)، والحرفوشي (-١٠٥٩هـ)، ويس زين الدين (-١٠٦١هـ)، والحفني (-١١٧٨هـ)، والصبان (-١٢٠٦هـ) وغيرهم.

الشنــواني[1]

اسمه ونسبه

هو أبو بكر بن إسماعيل بن فخر الدين بن عثمان الشنــواني الـوفائي. كما نصَّ الشنواني نفسه في ذكر نسبه في نسخة من كتاب: (نزهة النفوس في حكم التعامل بالفلوس لابن الهائم) كتب الشنواني نسخة بخطه. ثم أثبت عليها نسبه.[2]

وزادت بعض كتب التراجم في نسبه[3]، أبوبكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي بن وفاء الشنواني. وأضاف الخفاجي[4]: القطب الرباني الوفائي، وقيل[5]: الشافعي. تونسي الأصل، ذُكر أنَّ جده الأعلى ابن عم السيد على الشريف الوفائي النونسي أصلاً ومنشأً.[6]

---

(١) ترجمته في:
(ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا، لأحمد بن محمد الخفاجي، ت: عبدالفتاح الحلو، القاهرة/ ١٣٨٦هـ: ج١/٣٠١-٣٠٨- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي، القاهرة: ج١/٨٩-٨١- الخطط الجديدة ج١٢/١٣٨- كشف الظنون ج٢/١٧٩٧- هدية العارفين ج٥/٢٣٩- معجم المؤلفين ج٣/٥٩- نشأة النحو ص/٢٥٥- الأعلام ج٢/٣٦).

(٢) نزهةالنفوس في حكم التعامل بالفلوس لابن الهائم -٨١٥هـ(خ) دار الكتب/ ٨٩٨ نحو تيمور.

(٣) ريحانة الألبا ٣٠١/١- خلاصة الأثر ٧٩/١- الخطط الجديدة ١٣٨/٢- الأعلام ٣٦/٢ .

(٤) ريحانة الألبا ٣٠١/١ .

(٥) معجم المؤلفين ٥٩/٣ .

(٦) ريحانة الألبا ٣٠١/١، خلاصة الأثر ٧٩/١ .

مولده ونشأته:

ولد أبو بكر في (شَنَوَان) وإليها نسبته، وهي بلـدة بالمنوفية في مصر[١] ولكنه يرجع -كما ذكرنا- إلى أصله التونسي.

والراجح أن مولد الشنواني كان في سنة ٩٥٩هـ.[٢]

ولم تذكـر لنـا كتب التراجم شيئاً عن سني نشأته إلا أنه تلقـى تعليمـه الأول في بلدته، وفيها حفظ القرآن على أجلاء علماء بلدته الذين شَرُفَتْ هذه البلدة بكثرتهم.

ثم انتقـل إلى القاهرة، والتحـق بالأزهر، وهناك درس وأخذ عـن أجل علمائه[٣]، ولعل انتقال الشنواني إلى القاهرة كان في سـن مبكرة؛ حيث حضر دروس أحمد بن حجر المكي وأخذ عنه، وابن حجر توفي سنـة ٩٧٤هـ، فيكون عمر الشنواني عند وفاة شيخه نحو خمسة عشر عاماً.

وتفقَّه الشنواني على مذهب الشافعي، وأخذه عن فقهـاء الشافعية آنذاك خاصة شيخه ابن قاسم العبادي.

وقد حظي شيخنا بتلقي علومه المتعددةعلى جمع من خيرة علماء عصره.

شيوخـــه:

١- أحمد بن حجر المكي[٤] (٩٠٩ -٩٧٤هـ):

هـو شهـاب الدين أحمد بن محمـد بن علي بن حجـر الهَيْتمـي السعدي الأنصـاري، أبو العبـاس، ولد في محلـة أبي الهيتم مـن إقليم الغـربية في مصـر، وإليها نسبته.

---

(١) الخطط الجديدة ١٢/١٣٨ .

(٢) الخطط الجديدة ١٢/١٣٨ -معجم المؤلفين ٣/٥٩ .

(٣) الخطط الجديدة ١٢/١٤١ -الأعلام ٢/٣٦ .

(٤) ترجمته في: (ريحانة الألبا ١/٤٣٥ -الأعلام ١/٢٢٣).

تلقى علومه في الأزهر، ونزل مكةو أقام بها زمناً، ومن هنا لُقِب بـ(المكي).

برع في الفقه والحديث والعقيدة، نَاقَدَ المبتدعة وغيرهم بكتبه ومؤلفاته، وكانت له فتاوى انتفع بها كثير من فضلاء زمانه[١] وغيرهم.

ومن أجل تلاميذه: محمد بن عمر الخفاجي، والشنواني.

وقد ترك تصانيف كثيرة[٢] منها: مبلغ الأرب في فضائل العرب، الصواعق المحرقة على أهل البدع والضلال والزندقة، شرح مشكاة المصابيح للتبريزي، الفتاوى الهيتمية، تحفة المحتاج لشرح المنهاج، الخيرات الحسان في مناقب أبي حنيفة النعمان، الإمداد في شرح الإرشاد للمقري، تحرير المقال في آداب وأحكام يحتاج إليها مؤدبو الأطفال... وغير ذلك.

توفي في مكة المكرمة سنة ٩٧٤هـ.

٢- ابن قاسم العبادي[٣] (-٩٩٤هـ):

هو: أحمد بن قاسم الصباغ العبادي، شهاب الدين، فاضل من أهل مصر شافعي المذهب من كبار فقهاء الشافعية في عصره.

تلقى علمه في الأزهر، ونال حظاً وافراً من الفقه وأصوله، وبرع في العربيه، ومن أجلّ شيوخه: أحمد بن حمزة الرملي وابنه محمد، وعيسى الصفوي -٩٥٣هـ، كما ذكر ذلك الشنواني.[٤]

وقد تلمذ على ابن قاسم عددٌ من علماء عصره مثل:[٥]

---

(١) ريحانة الألبا ٤٣٥/١ .

(٢) الأعلام ٢٢٣/١ .

(٣) ترجمته في: (شذرات الذهب ٤٣٤/٨ -معجم المؤلفين ٤٨/٢- هدية العارفين ١٤٩/٥- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة ١٢٤/٣- نشأة النحو ص/٢٥٤- الأعلام ١٨٩/١ .

(٤) انظر: المواهب الرحمانية نسخة أ/ ورقة ٤٦ب، ٨٢أ، ١٢٨أ، ١٢١أ، ١٠١ب، ١٤٣أ، ١٥٥أ).

(٥) ريحانة الألبا ٨٠/١ .

أحمد بن محمد الغنيمي، والشنواني، والدنوشري وعلي الحلبي وغيرهم.

وقد أكثر الشنواني من النقل عنه -دون غيره من شيوخه- في كتبه. وفي كتاب (المواهب الرحمانية) مواضع كثيرة نقل فيها عن شيخه[١]، أو استدل بكلامه على مايقول.

وترك ابن قاسم مؤلفات كثيرة منها:

- حاشية على النكت للسيوطي منها نسخة في الظاهرية/ **٦٠٥٢ عام**، ومصورتها في جامعة الإمام/ ٢٢٨٦ف .
- حاشية على شرح ابن الناظم على الألفية، منها نسخة في دار الكتب المصرية/ ٢٥ نحو.
- الآيات البينات في شرح جمع الجوامع (مجلدان).
- حاشية على شرح المعصوم لكافية ابن الحاجب.
- حاشية على مختصر التلخيص للتفتازاني (البيان والمعاني).
- فتح الغفار في غاية الاختصار (في الفروع).
- شرح الورقات لإمام الحرمين (في الأصول).
- حاشية على تحفة ابن حجر العسقلاني على المنهاج (أربعة مجلدات) وغير ذلك.

وتوفي ابن قاسم العبادي في مكة المكرمة مجاوراً سنة ٩٩٤هـ.

٣- **إبراهيم بن عبدالرحمن العلقمي (-٩٩٤هـ)**:[٢]

هو برهان الدين القاهري، الشافعي، مولده سنة ثلاث وتسعمائة، وفي شذرات الذهب أنه ولد سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة.[٣]

ولد في بلدة العلاقمة، وبها نشأ، ثم ارتحل إلى القاهرة كغيره، وهناك

(١) انظر: المواهب الرحمانية/ ٥٨أ، ٦٥ب، ٥٠أ، ١٢١أ، ١٤٤ب، ١٤٦أ، ٢٧٤أ...

(٢) ترجمته في: (ريحانة الألبا ٢/٧٧- شذرات الذهب ٨/٤٣٣- معجم المؤلفين ١/٤٥).

(٣) انظر: (شذرات الذهب ٨/٤٣٣).

أخذ عن كثير من علمائها الأجلاء، فلازم دروس شهاب الدين الرملي في ابتداء أمره، ثم أخذ عن أخيه شمس الدين محمد العلقمي (-٩٦٣هـ)، وأخذ عن الشهاب البلقيني، ويحي الوفائي، وابن داود النسيمي، وغيرهم.

ثم أخذ عنه فيما بعد الشنواني[١]، وشهاب الدين الخفاجي (-١٠٦٩هـ)، وعلي الحلبي (-١٠٤٤هـ) وغيرهم.

له كتاب: تهذيب الروضة للنووي، توفي العلقمي سنة ٩٩٤هـ.

٤- **محمد بن أحمد الرملي (٩١٩-١٠٠٤هـ)**:[٢]

هو: محمد بن أحمد بن حمزة شمس الدين الرملي المنوفي، اشتهر بالشافعي الصغير، ولد في القاهرة، وبها تلقى علومه في الفقه والتفسير والنحو والصرف والمعاني والبيان والتاريخ حفظ القرآن مبكراً.

تلقى الرملي علومه الأولى عن والده، وجمع فتاوى والده كلها في كتاب سماه (فتاوى الرملي)، ثم أخذ عن القاضي زكريا، وبرهان الدين بن أبي شريف، ويحي الدميري، وسعدالدين الطرابلسي وغيرهم، وقد نقلت عنه روايات عن أحمد بن النجار الحنبلي.

نشأ الرملي على الدين والتقوى، وجلس بعد وفاة والده للتدريس، فأقرأ التفسير والحديث والأصول وفروع العربية، وتفوق في العلوم العقلية والنقلية.

ومن أجل تلاميذه الذين أخذوا عن والده ثم تابعوا الأخذ عنه: ناصرالدين الطبلاوي، وأحمد بن قاسم العبادي، ونورالدين الزيادي (-١٠٢٤هـ) وأبو الطيب الغزي، والشنواني، وسالم الشبشيري (-١٠١٥هـ)، ومحمد الميداني (-١٠٣٣هـ) وأحمد الغنيمي، وعلي الحلبي، وعامر الشبراوي.

---

(١) ذكر ذلك الخفاجي في: (ريحانة الألبا ٨٠/١).

(٢) ترجمته في: (خلاصة الأثر ٣٤٢/٣-٣٤٨- الكواكب السائرة ٢٤/٢- الأعلام ٢٣٥/٦).

وللرملي مصنفات كثيرة هي شروح وحواش، منها:

شرح البهجة الورديَّة، شرح الطريق الواضح، شرح المنهاج، شرح الإيضاح، غاية البيان، شرح العقود في النحو، عمدة الرابح على هدية الناصح في فقه الشافعية، توفي في القاهرة في جمادى الأولى سنة ١٠٠٤هـ.

٥- **محمد بن عمر الخفاجي** (-١٠١١هـ):(١)

هو: محمد بن عمر الشافعي، أحد أجلاء العلماء في عصره، برع في شتى الفنون وغدا مقصد الدارسين.

ولد ونشأ في القاهرة، وأخذ عن ناصرالدين اللقاني، وابن حجر الهَيْتمي وغيرهما، ثم تصدر للإفادة والتدريس حتى عرف بكثرة تلاميذه، وفي مقدمتهم ابنه محمد شهاب الدين، والشنواني ثم ممن أخذوا عنه جعفر الموصلي (-١٠٠٧هـ)، وأحمد الغنيمي، وعلي الحلبي، ويس المنوفي (-١٠٤٢هـ)، وعبدالرحمن الخيارى (-١٠٥٦هـ).

ولم أقف على أسماء مؤلفات له عند من ترجم له.

توفي الخفاجي سنة ١٠١١هـ.

٦- **يوسف بن زكريا المغربي** (-١٠١٩هـ):(٢)

هو: يوسف بن زكريا بن حرب المغربي، نزيل مصر، أديب شاعر، نشأ في مصر، وتأدب فيها على نفر من علماء عصره منهم بدرالدين القرافي (-١٠١٩هـ)، وسالم السنهوري (-١٠١٥هـ)، ومحمد البكري (-١٠٨٧هـ).

كانت له دراية باللغة، ولكن الشعر أغلب عليه.

أورد له الخفاجي في الريحانة نتفاً من شعره الذي ضم نكات بديعية(٣)،

---

(١) ترجمته في: (خلاصة الأثر ٢٦/٤- ريحانة الألبا ٣٠٠/١،٣٠٢).

(٢) ترجمته في: (خلاصة الأثر ٥٠١/٤- ريحانة الألبا ٣٢/٢-٣٧- هدية العارفين ٥٦٦/٦- الأعلام ٣٠٧/٩- معجم المؤلفين ٣٢٨/٣).

(٣) انظر: (ريحانة الألبا ٣٤/٢).

إلى جانب ما أُثِر عنه من مؤلفات معظمها في الأدب والشعر.

وقد تلمذ عليه مع الشنواني أحمد الغنيمي وغيرهما.

ومن مؤلفاته: ديوان الذهب اليوسفي، ديوان المورد العذب الصفي، بغية الأريب وغنية الأديب، تخميس لامية ابن الوردي، رسالة رفع الإصر عن كلام أهل مصر (في العامية المصرية).

توفي سنة ١٠١٩هـ في الثامن عشر من ذي القعدة في القاهرة.

تلاميذه:

انتهت إلى الشنواني الرئاسة العلمية في زمنه، فالتف حوله نفرٌ كثير من طلاب اللغة والنحو. فقد حملت إلينا كتب التراجم أسماء عدد ممن تلمذوا عليه وتخرجوا به وهم:

١- محمد بن عبدالرحمن الحموي(١) (-١٠١٧هـ):

شمس الدين الحنفي، اشتهر والده بالمكي لأنه كان نزيل مكة، وقد عني -كغيره من معاصريه- بالمتون النحوية وله عليها حواش وشروح منها: حاشية على شرح قواعد الإعراب لابن هشام، حاشية على مغني اللبيب، المناهج الزهية والمباهج الرضية، توفي سنة ١٠١٧هـ.

٢- الدنوشري(٢)(-١٠٢٥هـ):

هو: عبدالله بن عبدالرحمن بن علي الدنوشري الشافعي، فقيه مصري، عارف باللغة والنحو، نسبته إلى (دنوشر) بمصر، كان غاية في التحقيق والإجادة وحسن التقدير.

مولده ونشأته بمصر، وفيها تلقى علومه على شمس الدين الرملي،

---

(١) ترجمته في: (خلاصة الأثر ١/٨٠- هدية العارفين ٦/٢٦٧- معجم المؤلفين ١٠/١٥١).

(٢) ترجمته في: (خلاصة الأثر ٣/٥٣- ريحانة الألبا ٢/٨٥-٨٧- الخطط الجديدة ١١/٦٥،٦٧- معجم المؤلفين ٦/٧٠- الأعلام ٤/٢٣٢).

وابن قاسم العبادي، ومحمد العلقمي والشنواني.

ارتحل إلى بلاد الـــروم وأقـام بهـا زمنـاً، ثم عـاد إلى القــاهرة ورأس التدريس فيها، كان ينظم الشعر وأكثر شعره مسائل نحوية.

وذكـر له من المؤلفات: حاشيـة على شرح التوضيـح، رسائل وتعليقات ونظـــم.

٣- **يس المنوفي**[(١)] (-١٠٤٢هـ):

هـو: محمد بن يس المنوفي الشـافعي، عالم فاضل، مـولده ونشأته ووفاته في القـاهرة، تلقى علومه على محمد الخفاجي، وأحمد السنهـوري، والشنواني، ومحمد الميموني، وقد أجازه العلماء الذين أخذ عنهم.

كـان ينظـم الشعر، وعرف في شعـره الجودة والـرقـة حتى زاحم أكـابر الشعـــراء رحل إلى الـديار الـرومية، ومـا لبـث أن عـــاد إلى مـوطنه، وتولى مناصب عديدة في مصر، ثم ترك القضاء، وانقطع للعبادة،وكان حنفي المذهب، وترك قول الشعر إلا في الزهد ومدح الرسول ﷺ، توفي سنة ١٠٤٢هـ.

٤- **أحمد الغنيمي**[(٢)] (-١٠٤٤):

هـو: أحمد بن محمد بن علي شمس الدين الغنيمي الخزرجي الأنصـاري الحنفـي، كان شافعياً أول أمـره، درس على مشايخ الشـافعية في عصـره واتقن مذهبهم، ثم قُدِر له أن يصير إلى بلاد الـــروم، فـأخذ بعـــض دروس الحنفيـــة بالمدرسة الأشرفية، فصار حنفياً، وكان ممن انفردوا في عصرهم في علم المعقول والمنقول.

---

(١) ترجمته في: (ريحانة الألبا ٨/٢- خلاصة الأثر ٢٦٦/٤-٢٧٠- الأعلام ٣٦٠/٧).

(٢) ترجمتـه في: (خلاصـة الأثر ٣١٢/٢-٣١٥- هـدية العارفين ١٥٨/٥- الأعلام ٢٢٦/١- معجـم المؤلفين ١٣٢/٢).

وقد انتفع الغنيمي بكثير من أجلاء العلماء في عصره، ذكرهم -كما نقل المحبي عنه- وهم:[١]

محمد الرملي، ومحمد بن أبي الحسن البكري الصديقي، ونجم الدين الغبطي، ويوسف زكريا الأنصاري، وعلي بن غانم المقدسي، وإبراهيم العلقمي، وأحمد بن قاسم العبادي، ويوسف النحوي، وعلي نورالدين الزيادي، ومحمد الخفاجي، وأبوبكر الشنواني، وصالح البُلقيني، ومحمد النحراوي، وعبدالله السندي، ونورالدين العسيلي، وأحمد بن عبدالحق السنباطي، وأبو نصر الطبلاوي.

وأخذ عنه علاءالدين الشبراملسي سنين عديدة لا يفارقه، وأخذ عنه إبراهيم الميموني. وقد ترك الغنيمي مؤلفات كثيرة منها:[٢]

حاشية على شرح الأزهرية، حاشية على شرح جمع الجوامع للمحلي، حاشية على شرح الاستعارات للمولى عصام الدين، التشديد في بيان التوحيد، شرح المقدمة النحوية في علم العربية للشعراني، نقش تحقيق النسب على صحائف الذهب، حاشية على أم البراهين في أصول الدين، إرشاد الطلاب إلى لفظ لباب الإعراب، ابتهاج الصدور في بيان كيفية الإضافة والتثنية والجمع للمنقوص والممدود والمقصور، رسالة في أن اللّهَ قديم الذات والزمان، رسالة تتعلق بالخضر عليه السلام في أنه نبي أو ولي، الشذرة اللطيفة في شرح جملة من مناقب الإمام أبي حنيفة.

وتوفي الغنيمي سنة ١٠٤٤هـ.

---

(١) انظر: (خلاصة الأثر ٢/٣١٢).

(٢) انظر: (خلاصة الأثر ٢/٣١٥- هدية العارفين ٥/١٥٨- الأعلام ١/٢٢٦).

٥- علي الحلبي[١] (٩٧٥-١٠٤٤هـ):

هو: علي بن إبراهيم الحلبي الشافعي، عالم جليل، عرف بحدة الفهم وقوة الفكرة، أخذ علمه عن شمس الدين الرملي ولازمه عدة سنوات، وأخذ عن محمد البكري وابن قاسم العبادي، ومحمد الخفاجي والشنواني، ومحمد الميموني، وغيرهم.

وقد أخذ عنه نورالدين الشبراملسي، ومحمد النحريري، ومحمد الوسيمي.

وذُكِر أن له عدة مؤلفات منها: حاشية على شرح المنهاج للمحلي، حاشية على شرح التصريف للتفتازاني، شرح الأربعين النووية، شرح البردة، إنسان العيون في سيرة النبي المأمون، مختصر المزهر للسيوطي، شرح على شرح الفاكهي للقطر، التحفة السنيّة شرح الآجرومية، شرح الأزهرية.

٦- يوسف بن عبدالرزاق الوفائي (-١٠٥١هـ):[٢]

كان ممن أخذوا عن الشنواني، وذكر مترجموه أنه أخذ أيضاً عن السنهوري والدنوشري والأجهوري.

ارتحل الوفائي إلى بيت المقدس زمناً، ودرَّس فيه وأملى الكثير. له شهرة محمودة في التحقيق، قيل: إن له شعراً حسناً ونثراً بليغاً.

توفي عند مرجعه من الحج سنة ١٠٥١هـ.

٧- عبدالرحمن الخياري (-١٠٥٦هـ)[٣]

هو: عبدالرحمن بن علي بن موسى الخياري الشافعي، نزيل المدينة،

---

(١) ترجمته في (خلاصة الأثر: ٣/١٢٢-١٢٤- معجم المؤلفين ٣/٧).

(٢) ترجمته في: (ريحانة الألبا ٢/٢١٣- نفحة الريحانة للمحبي ت: عبدالفتاح الحلو، القاهرة/١٣٨٩هـ: ج٤/٥٢٩- خلاصة الأثر ٤/٥٠٣).

(٣) ترجمته في: (ريحانة الألبا ١/٤٤٥- نفحة الريحانة ٤/٣٦٦- خلاصة الأثر ٢/٣٦٧).

أخذ عن نورالدين الزيادي والشنواني، وأحمد الغنيمي، ومحمد الخفاجي، وأجازوه، حتى تصدر للإقراء بالجامع الأزهر، هاجر إلى المدينة سنة ١٠٢٩هـ، وانتفع أهلها به، وأقام بها حتى وفاته بها سنة ١٠٥٦هـ ودفن في بقيع الغرقد.

٨- يوسف القيسي[١] (-١٠٦١هـ):

هو: يوسف بن عبدالله القيسي المالكي، أحد أكابر مشايخ الأزهر الذين لازموا الدرس والبحث، أخذ جلَّ علمه عن برهان الدين اللقاني، ولازمه كثيراً، وشاركه في كثير من مشايخه وقد جلس للتدريس واشتهر بالنفع العام، وماذُكِر له من مؤلفات هي شروح وحواش على متون النحو وهي:

شرح شذور الذهب، شرح قطر الندى، شرح الأزهرية.

توفي سنة ١٠٦١هـ.

٩- عامر الشبراوي[٢] (١٠٦٢هـ):

هو: عامر بن شرف الدين الشافعي المصري من علماء الأزهر الذين برعوا في الفقه والحديث والعربية، وتلقى ذلك عن خيرة علماء زمانه، فقد أخذ الفقه عن شمس الدين الرملي ونورالدين الزيادي، وسالم الشبشيري. وعن أبي النجا سالم السنهوري أخذ الحديث، وسمع عليه الكتب الستة، وأخذ عن الشنواني كثيراً، ولازمه نحو عشرين سنة.

وكان الشبراوي كثير العبادة والصلاح، ملازماً السيرة النبوية، مواظباً على الدرس والإفتاء، عرف عنه الحفظ والاستحضار والإتقان، فقد ذكر أنه يحفظ أربع عشرة ألفية في فنون العلوم، توفي سنة ١٠٦٢هـ.

---

(١) ترجمته في: (خلاصة الأثر ٤/٥١٠-هدية العارفين ٦/٥٦٦-الأعلام ٩/٣٢٤-معجم المؤلفين ١٣/٣١٥).

(٢) ترجمته في: (خلاصة الأثر: ٢/٢٦٢-٢٦٣).

١٠- علي الأُجْهُوري[١] (٩٩٧-١٠٦٦هـ)

هـو: علي بن محمد بن عبدالرحمن بن علي أبو الإرشـاد، نورالدين، عالم بالفقـه، وشيخ المالكية في عصره بمصر، ذاع صيته وعمَّ نفعـه؛ إذ برع في الفقه والعربية والأصول والبلاغة والمنطق.

أخذ عـن شمـس الـدين الـرملي، وحسـن الكـرخي، وعلي بن أبي بكـر القـرافي، والشنـواني، ومحمـد بن سلامـة البنوفري. وعليـه تلمـذ شمس الدين البابلي، وشهاب الدين العجمي.

أملى الكثير في الحديث والتفسير والفقـه، ومن مؤلفـاته: شرح ألفية ابن مالك، شرح التهذيب للتفتازاني، حاشيـة على شرح النخبـة لابن حجـر، النور الـوهّاج، شـرح الدرر السنيّة في نظـم السيرة النبوية، شـرح منظـومة العقائد، فضائل رمضان، الأجوبة المحررة.

توفي سنة ١٠٦٦هـ.

١١- شهاب الدين الخفاجي[٢] (-١٠٦٩هـ):

هـو: أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري، قاضـي القضاة في زمنه، وعـالم بالأدب واللغة. مولده ونشأته في مصر، تلقى علـومه الأولى على والده، ثم لازم خالـه الشنـواني ودرس عليـه حتى شهـد لـه بالفضـل وسعـة العلم.[٣]

وقـد تخرج الشهـاب الخفـاجي على جمـع مـن علماء زمـانه ذكـرهم في الريحانة وهم:[٤]

شمـس الدين الرملي، وقد ذكر أنه انتفع بجميع كتبه ومروياتـــــــه،

---

(١) ترجمتــه في: (خلاصـة الأثر ٣/١٥٧- الخطط الجديدة ٨/١٠٥-١٠٩- الأعلام ٥/١٦٧-١٦٨- معجم المؤلفين ٧/٣٠٧).

(٢) ترجمتــه في: (ريحانة الألبـا ٢/٣٢٧-٣٣٠- خلاصــة الأثر: ١/٣٣١-٣٤٣- نفحــة الـريحانة ٤/٣٩٥- هدية العارفين ٥/١٦٠-١٦١- الأعلام ١/٢٢٧)- معجم المؤلفين ٢/٣١٨).

(٣) ذكـر ذلـك الشنـواني في رسالة كتبهـا إلى الشهـاب الخفـاجي. انظـر: (ريحانة الألبـا ١/٣٠٥).

(٤) ريحانة الألبا ٢/٣٢٩ .

وزكريا الأنصاري، ووالده محمد الخفاجي، ونورالدين الزيادي، وعلي بن غانم المقدسي، وقد قرأ عليه الحديث وأجازه فيه، وإبراهيم العلقمي، وأحمد العلقمي وأخذ عنه الأدب والشعر.

وأخذالعروض عن محمد المغربي،والطبّ عن داود البصير، والرياضيات عن إقليدس، وقصد الحرمين الشريفين وقرأ فيهما على الشيخ علي بن جار الله العصام، ورحل إلى بلاد الروم واتصل بالسلطان مراد العثماني، فولاه قضاء (سلانيك) ثم قضاء (مصر)، ثم عُزِل عنها فرحل إلى الشام وحلب، ثم عاد إلى بلاد الروم، وعاد آخر أمره إلى مصر وبقي فيها إلى حين وفاته.

وقد أخذ عنه نفر ممن اشتهروا بالفضل والعلم، وانتفعوا بدروسه ومؤلفاته، ومن أشهر تلاميذه عبدالقادر البغدادي (-١٠٩٣هـ) صاحب خزانة الأدب. ومنهم: أحمد الحموي.

وللشهاب الخفاجي شعر كثير جمعه في ديوان، وله رسائل ومكاتبات ومقامات، وله كتب كثيرة منها: شرح درة الغواص، حواشي تفسير القاضي، ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا (في تراجم معاصريه)، الرسائل الأربعون، طراز المجالس، حاشية شرح الفرائض، شفاء العليل فيما في كلام العرب من الدخيل، ديوان الأدب في ذكر شعراء العرب، خبايا الزوايا بما في الرجال من البقايا (تراجم)، ريحانة الندمان، حديقة السحر، عناية القاضي وكفاية الراضي، حاشية على تفسير البيضاوي (عدة مجلدات) السوانح والرحلة.

كانت وفاة الخفاجي سنة ١٠٦٩هـ.

١٠- سري الدين الدوري[١] (-١٠٦٩هـ)

هو: سري الدين بن إبراهيم الدوري المصري الحنفي، ذُكِر له

(١) ترجمته في: (خلاصة الأثر ٣/٢١٦- هدية العارفين ٥/٣٨٤).

من المؤلفات:[١] حاشية على سورة النساء من تفسير البيضاوي، حاشية على شرح الأكمل للهداية، حاشية على شرح المفتاح للسّيد، حاشية على شرح نخبة الفكر لابن حجر.

توفي سنة ١٠٦٩هـ، وقيل:[٢] سنة ١٠٦٦هـ.

١٢- **سلطان المزَّاحي**[٣] (٩٨٥-١٠٧٥هـ):

هو: سلطان بن أحمد بن سلامة بن إسماعيل المزاحي المصري الشافعي، كان شيخ الإقراء في القاهرة، نسبته إلى منية مزّاح.

كان من الفقهاء الحفاظ، أخذ عن الشنواني، وعن سيف الدين بن عطاء الفضالي (-١٠٢٠هـ)، وعن نورالدين الزيادي، وسالم الشبشيري، وأحمد بن خليل السبكي (-١٠٣٢هـ)، وحجازي الواعظ (-١٠٣٥هـ).

تصدر للتدريس في الأزهر، فأخذ عنه جمع من كبار المحققين منهم: شمس الدين البابلي، وعبدالقادر الصفوري (-١٠٨١هـ)، والشبراملسي، وعثمان النحراوي.

قيل:[٤] إنه كان يختم في كل سنة نحو عشرة كتب في علوم عديدة، يقرأها قراءة مفيدة فينتفع بها كل من يحضر دروسه.

ومن مؤلفاته: حاشية على شرح المنهج (في الفقه)، شرح الشمائل، القراءات الأربع الزائدة على العشر، رسالة التجويد.

توفي سنة ١٠٧٥هـ بالقاهرة.

---

(١) انظر: (هدية العارفين ٥/٣٨٤).
(٢) انظر: (خلاصة الأثر ٣/٣١٨).
(٣) ترجمته في: (خلاصة الأثر: ٢/٢١٠-٢١١- الخطط الجديدة ١٦/٨٣- الأعلام ٣/١٦٤- معجم المؤلفين ٤/٢٣٨).
(٤) انظر: (خلاصة الأثر ٢/٢١٠).

١٣- شمس الدين البابلي[١] (-١٠٧٧هـ):

هـو: محمـد بن علاءالـدين البـابلي القـاهري، أحد الأعلام في الحديث والفقه، ومن البارعين في الأصول والمنطق والعربية.

عرف عنه شدةالحرص على العلم، إذ لازم كثيراً من مشايخ عصره، فلازم نورالـدين الـزيادي، وعلي الحلبي، وعبـدالرءوف المنـاوي (-١٠٣١هـ)، ولازم برهان الدين اللقاني وأبا النجا سالم السنهوري، وعلي الأجهوري، وأخذ عنهم الحديث والعربية. وأخذ الأصول والمنطق والمعاني عن أحمدالغنيمي والسبكي.

صرف عمره في الدرس والنفع حتى غدا من أحسن المشايخ سيرة، وممن أخذ عنـه: منصور الطوخي (-١٠٩٠هـ)، وعبـدالقادر الصفـوري، ومحمد الخباز، وعبدالله بن طاهر العباسي، وعلي بن أبي البقاء، وإبراهيم الخبازي.

ومـن أشهر تلاميذه عيسى بن محمـد العفري، الذي صنـع فهرستاً بجميع مرويات شيخه وشيوخه ومسلسلاته.[٢]

كـان شمـس الدين البابلي مُقِلًا في التـأليف -مع سعـة علمـه- إذ كان ينهـى عن التأليف إلا في قسم من سبعة أقسام: في شيءٍ لم يُسبَـق إليه المؤلف فيخترعـه، أو ناقص يتمه، أو مستغلـق يشرحه، أو طويل يختصـره، أو مختلـط يرتبه، أو شيءٍ أخطأ فيه مؤلفه فيصوبه، أو مفرق فيجمعه.

ومن مؤلفاته:[٣] عقـد الدر النظيم في فضـل بسم الله الـرحمن الرحيم، كتاب الجهاد وفضائله، منتخب الأسانيد في فصل المصنفات والأجزاء والمسانيد.

جاور بمكة سنين، ثم عاد إلى مصر وتوفي فيها سنة ١٠٧٧هـ.

---

(١) ترجمتـه في: (خلاصة الأثر ٣٩/٤-٤٢- هـدية العـارفين ٢٩٠/٦- الأعلام ١٥٢/٧- معجـم المؤلفين ٨٤/٦)

(٢) خلاصة الأثر ٤١/٤ .

(٣) هدية العارفين ٢٩٠/٦ .

١٤- إبراهيم الميموني[١] (-١٠٧٩هـ):

هو: إبراهيم بن محمد بن عيسى برهان الدين المصري الشافعي، ينتسب إلى الميمون من الصعيد.

كان عارفاً بالتفسير والحديث وعلوم العربية، إلى جانب درايته بالعلوم العقلية والنقلية، برع في المعاني والبيان حتى قيل:[٢] إنه قلَّ من يناظره فيهما.

أخذ عن علماء عصره، فقد أجازه أكثر شيوخه ومنهم: شمس الدين الرملي، ومنصور الطبلاوي وأحمد الغنيمي والشنواني.

وعنه أخذ أحمد بن محمد العجمي، وعبدالقادر البغدادي، وشاهين الحنفي.

وتصانيفه كثيرة منها: حاشية على مختصر المعاني، تجريد حاشية العصام على كافية ابن الحاجب، تهنئة أهل الإسلام ببناء بيت الله الحرام، حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي، حاشية على المواهب اللدنية للقسطلاني، شرح منهاج الطالبين للنووي، معراج النبي ﷺ، كشف الفحشاء عن تفسير قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ يَخْلُقُ مَايَشَاءُ﴾ [الشوري/ ٤٩]، رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ وَالإِنْسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات/ ٥٦]، تعليقات على شرح التلخيص للعصام، تحريرات على حاشية الجامي على الكافية.

توفي الميموني سنة ١٠٧٩هـ.

١٥- خير الدين الحنفي (-١٠٨١هـ):[٣]

هو: أحمد بن على الأيوبي، العليمي الفاروقي، الرملي، مولده في الرملة

(١) ترجمته في: (خلاصة الأثر ١/٤٥-٤٦- هدية العارفين- الأعلام ١/٦٤- معجم المؤلفين ١/١٠٣).
(٢) ذكر ذلك المحبي في: (خلاصة الأثر ١/٤٥).
(٣) ترجمته في: (خلاصة الأثر ٢/١٣٤- نفحة الريحانة ٢/٢٥٤).

سنة ٩٩٣هـ. وفيها نشأ وتلقى تعليمه الأول حيث حفظ القرآن، ثم قدم القاهرة، والتحق بالأزهر وهناك واظب على دروس سالم السنهوري والشنواني، وسليمان البابلي، وإبراهيم اللقاني، وأخذ عن محمد بن بنت الشلبي وأجازه.

ثم رجع إلى بلدته الرملة يفتي ويعلم، ويأمر بالمعروف، ويأكل من كسب يده، فقد عرف عنه الزهد والقناعة.

له من الكتب: مجموعة فتاوي، حواش على منح الغفار، حواش على شرح العيني للكنز.

توفي الحنفي سنة ١٠٨١هـ.

فهذه الأسماء هي أشهر الأعلام التي وقفت عليها ورأيت ماينص على أنهم أخذوا عن الشنواني، ولاشك أن له كثيرون غيرهم، فتلاميذ الشنواني كُثُر؛ حيث إنَّ حِلَق دروس الأزهر وكثرة مشايخه ووفرة طلابه تتيح للمتلقين الأخذ عن كثير من الشيوخ والإفادة منهم، ولا يكاد الشنواني يختلف عنهم إن لم يكن من أعلام الأزهر البارزين آنذاك.

مؤلفاته:

سار الشنواني في تآليفه على منهج معاصريه، فكانت أكثر مؤلفاته شروحاً وحواشي على متون النحو وغيرها.

وفيما يلي أسماء مؤلفاته التي استطعت الوقوف عليها، وأماكن وجودها إن كانت موجودة، مطبوعة أو مخطوطة.

١- **تعليق الدرة الشنوانيّة على شرح الآجُرُّومية:**

ذُكِر في بعض كتب التراجم باسم (حاشية على شرح المقدمة الآجُرُّومية) وقد ألف الشنواني هذا الكتاب اختصاراً لكتابه الآخر (الفوائد الشنوانية) كما ذكر في مقدمة الكتاب، وسيأتي الحديث عنه.

وللكتاب نسخة في دار الكتب الظاهرية رقم /٣٦٦٢ عام، ومصورتها في جامعة الإمام رقم ١٣٩٨ف.

ونسخة أخرى في جامعة الإمام رقم / ١٤٩٩خ ناقصة من أولها.

ونسخة في دار الكتب المصرية رقم /٥٤٢ نحو تيمور.

٢- حاشية على شرح شذور الذهب لابن هشام:

ذُكِر في: (ريحانة الألبا ٣٠٢/١- خلاصة الأثر ٨٠/١- هدية العارفين ٢٣٩٤/٥- الأعلام ٣٦/٢).

٣- حاشية على شرح المقدمة الآجُرُّومية:

وهو كتاب آخر غير (تعليق الدرة الشنوانية) فقد ذكر المحبي في خلاصة الأثر (٨٠/١) أن للشنواني حاشيتين على شرح الأزهري للآجُرُّومية. وانظر: (كشف الظنون ١٧٩٧/٢).

وهذه الحاشية أيضاً على شرح الشيخ خالد الأزهري لمقدمة ابن آجُرُّوم، وقد وقفت على كلا الكتابين فوجدت كلًا منهما مختلفاً عن الآخر.

وللكتاب نسخة في دار الكتب الظاهرية رقم/ ١٨٣٣ عام، ومصورتها في جامعة الإمام رقم/ ١٤٠٢ف.

٤- حاشية على شرح الأزهرية:

وعنوانها في فهرس مخطوطات جامعة الإمام محمد بن سعود (الدرة البهية): ص/٧٢ .

وللكتاب حواشٍ على شرح المقدمة الأزهرية للشيخ خالد الأزهري، ولم يذكر المؤلف اسم (الدرة البهية)، إنما قال في مقدمة الكتاب: «هذه حواشٍ وضعتها على شرح الأزهرية...».

وللكتاب عدة نسخ في دار الكتب الظاهرية رقم/ ١٧٦٢ عام، ورقم/١٧٦٣ عام.

وفي جامعة الإمام نسختان رقم/ ٣٥٤٥خ، ورقم/ ٣٥٤٨خ.

وفي دار الكتب المصرية رقم ٩٨٧ نحو، ورقم /١٢٤٣ قطعة من الكتاب.

ورقم ١١٨٧هـ، ٧٣٦١هـ، ٤٢٢ نحو تيمور.

وفي جامعة الملك سعود رقم/ ٧٣٥٥ .

والحق أني لم أتمكن من الوقوف على جميع هذه النسخ للتأكد من أنها جميعاً نسخ مختلفة من الكتاب.

وفي مقدمة تحقيق كتاب (هدية أولي الألباب) للشنواني، ذكر المحقق أن حاشية الشنواني على الأزهرية منها نسختان في خزائن جامع الزيتونة رقم/٤٢٣٠ قسم النحو والأخرى ضمن مجموع برقم/٤٢٦٣ من قسم النحو ناقصة الآخر.

وقد ذكر الكتاب في: (خلاصة الأثر ١/٨٠- هدية العارفين ٥/٢٣٩- فهرس الظاهرية ص/١٢٤- معجم المؤلفين ٣/٥٩ هداية أولي الألباب، مقدمة التحقيق/م).

وقد ذكر الشنواني حاشيته على الأزهرية في كتاب (المواهب الرحمانية: ورقة/٢٤أ).

٥- **حلية ذوي الكمال بالجواب عن أسئلة الحلال:**

وهو شرح لكتاب (الأسئلة السبع) لجلال الدين السيوطي (-٩١١هـ) وأسئلة السيوطي هي عن حروف المعجم واشتقاق أسمائها.

هذا الكتاب ذكره البغدادي في الخزانة (١/١٠٠) فقال: «وأما ماأورده أبوبكر الشنواني في جواب أسئلة السيوطي السبع...».

قال المحبي في (خلاصة الأثر: ١/٨٠): «وهذا الشرح معدوم في مصر على ماسمعت، ويقال إنه لايوجد إلا في أرض المغرب، فإن نسخته أغار عليها بعض المغاربة فذهب بها معه إلى المغرب».

ومن الكتاب في دار الكتب المصرية خمس نسخ برقم/٣٩٢ لغة تيمور، ورقم/٣٩٣ لغة تيمور، ورقم/٢٠٤ معارف عامة طلعت، ورقم/٢٠٥ معارف عامة طلعت، ورقم/٣٢٥٤٧ب.

ذُكِر في: (خلاصة الأثر ١/٨٠-هدية العارفين ٥/٢٣٩-معجم المؤلفين ٢/٢٨٣)

٦- **الدرة الشنوانية على شرح الآجُرُّومية للشيخ خالد:**

ذُكِر الكتاب بهذا الاسم في: (هدية العارفين ٥/٢٣٩- معجم المؤلفين ٣/٥٩) ولهذا الكتاب بهذا الاسم نسخة في دار الكتب المصرية رقم/ ٦٨نحو، ونسخة أخرى رقم/ ١٤٤٣ .

وفي جامعة الملك سعود بالرياض نسخة برقم/ ٩٨٧، وفي مكتبة الأزهر نسخة برقم/ ٣٣٢٣ .

وقد ظننت أول الأمر أن هذا الكتاب يختلف عن الكتاب السابق (تعليق الدرة الشنوانية) ولكن بالرجوع إلى كلا الكتابين تبين لي أنهما كتاب واحد. يقول الشنواني في مقدمة الكتاب بعد الافتتاح: «... وبعد فقد كنت علقت على شرح الآجُرُّومية للشيخ خالد الأزهري تغمده الله برحمته حواشي مسماة بالفوائد الشنوانية على شرح الآجُرُّومية... فجاءت في الحجم كبيرة... ثم اختصرتها في نحو نصف حجمها... وسميتها الدرة الشنوانية...».

وهي نفس عبارته في (تعليق الدرة الشنوانية).

٧- **شرح الآجُرُّومية:**

هكذا ذكر في: (هدية العارفين ٥/٢٣٩) وتفرد البغدادي بذكره بهذا الاسم.

وإن كنت أرجح أن شرح الآجُرُّومية هو كتاب (المواهب الرحمانية) موضوع التحقيق، إذ لم تذكر التراجم للشنواني شرحاً للآجُرُّومية غيره.

٨- **شرح على ديباجة مختصر الشيخ خليل للناصر اللقاني**. (في الفقه)

ذكر في: (خلاصة الأثر ١/٨٠- الأعلام ٢/٣٦).

وفي مقدمة تحقيق كتاب (هداية أولي الألباب) أنه يوجد من هذا الشرح بعض نسخ ببعض الخزائن الخاصة في تونس.

(مقدمة التحقيق: ورقة /ص).

٩- **الشهاب الهاوي على عبدالرءوف الغاوي المناوي:**

ذكر في: (هدية العارفين ٥/٢٣٩).

ومـن الكتـاب نسخـة في دار الكتـب المصـرية برقـم/ ٢١ مصطـلح حديـث.

١٠- **الطوالع المنيرة على بسملة عَمِيْرة:**

وهي حاشية في التفسير على البسملة والحمدلة للشيخ أحمد أبي العباس البرسلي الشهير بالشيخ عميرة.

وذُكِـر في: (خلاصـة الأثر ١/٨٠- هـدية العـارفين ٥/٢٣٩- معجـم المؤلفين ٢/٢٨٣).

ومـن الكتـاب نسخـة في مكتبـة الأزهـر رقـم/ ١٢٢٦، ورقـم/ ١٦٢٧ .

١١- **فتح مقفل الأمنية في شرح الآجُرُّومية:**

ذُكِر في: (هدية العارفين ٥/٢٣٩).

١٢- **الفوائد الشنوانية على شرح الآجُرُّومية:**

وهـي حاشيـة على شرح الشيـخ خالد الأزهري للآجُرُّوميـة، وقـد نص الشنـواني على ذلك في مقدمة حاشيته الأخرى (تعليق الـدرة الشنوانية) حيث قال: «كنـت علقـت على شرح الآجُرُّوميـة للشيخ خالد الأزهـري تغمـده الله برحمتـه حواشـي مسمـاة بالفـوائد الشنـوانية على شـرح الآجُرُّوميـة....... ثم اختصرتها... وسميتها تعليق الدرة الشنوانية...»

وتوجد نسخـة من الكتاب في دار الكتـب الظاهرية رقـم/ ٩٩٤٧ عـام، وفي دار الكتـب المصـرية رقـم/٣٩ نحو تيمـور، وفي مكتبـة الأزهـر نسختـان رقم/٣٢ نحو، ورقم/ ٣٣٣ نحو.

وفي المكتبـة العبدلية بجامع الزيتونة في تونس نسخـة برقم/ ٢٥٨٥ قسم النحـو.

١٣- **قرة عيون ذوي الأفهام بشرح مقدمة شيخ الإسلام** (في علم الكلام)

وهو شرح على مقدمة شيخ الإسلام زكريا في الكلام على البسملة والحمدلة.

وتوجد نسخة من الكتاب في جامع الزيتونة في تونس ضمن مجموع رقم/ ٢١٢٢ قسم التوحيد.

وفي دار الكتب المصرية رقم/ ٦٣٩ معارف عامة، وفي مكتبة الأزهر رقم/ ٣٠٨٤ .

وذُكِر في: (خلاصة الأثر ١/٨٠- هدية العارفين ٥/٢٣٩).

١٤- **المناهل الصافية على المناهج الكافية في شرح الشافية:**

ذُكِر في: (هدية العارفين ٥/٢٣٩- معجم المؤلفين ٣/٥٩) وسماه في معجم المؤلفين: المناهل الكافية... وتوجد نسختان من الكتاب في دار الكتب المصرية برقم/ ٤٥ صرف، ورقم /٤٦ صرف.

ويقوم على تحقيق الكتاب (حسن عبدالمنعم عبود) لدرجة الدكتوراه في كلية اللغة العربية في جامعة الأزهر في القاهرة.

١٥- **منهاج الهدى إلى مجيب الندا:**

(حاشية على شرح قطر الندى للفاكهي) وذكر المحبي أنها حاشية لم تكمل، والنسخة التي وقفت عليها من الكتاب تنتهي عند بحث الأسماء الستة، ولعله آخر ماوصل إليه المؤلف.

ومن الكتاب نسخة في دار الكتب الظاهرية رقم/ ١٧٢٠ عام، ومصورتها في جامعة الإمام رقم/ ٢١٤١ ف.

وذُكِر في: (خلاصة الأثر ١/٨٠- هدية العارفين ٥/٢٣٩- نشأة النحو /٢٥٥).

١٦- **المواهب الرحمانية لطلاب الآجُرُّومية:**

وهو الكتاب موضوع التحقيق، وسيأتي الكلام عنه مفصلاً.

١٧- **هداية أولي الألباب إلى موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب:**

وهو: حاشية على شرح خالد الأزهري على قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري .

وللكتاب عدة نسخ، ففي دار الكتب الظاهرية نسخة برقم/ ٩٩٤٧ عام، ورقم/٩٦٥٩ عام، ورقم/٦٦٤١ عام، ورقم/٩٣٥٠ عام، وفي جامعة الإمام مصورة عن الظاهرية برقم/ ١٣٨٨ف، ونسخة أخرى برقم/٣٤٨٩ خ.

وفي دار الكتب المصرية عدة نسخ، رقم/٤٣٦ نحو، ورقم/٧٠٦ نحو تيمور، ورقم/٣٤٠ نحو طلعت، ورقم/٩٠٤٥هـ.

والكتاب محقق في جزءين في كلية اللغة العربية في جامعة الأزهر في القاهرة.

حقق الجزء الأول (ماهر عبدالغني كريم)، والجزء الثاني (محمد عاشور محمد حسن) لدرجة الماجستير.

وقد طبع الكتاب -في حدود علمي- مرتين في تونس بتحقيق محمد بن محمد البشير شمام الطبعة الأولى كانت سنة ١٣٤٧هـ، والطبعة الثانية كانت سنة ١٣٧٣هـ واقتصرت على طبع الجزء الأول من الكتاب.

وهو مذكور في: (خلاصة الأثر ١/٨٠- هدية العارفين ٥/٢٣٩- نشأة النحو/٢٥٥- معجم المؤلفين ٣/٥٩).

١٨- **هداية السالك إلى أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:**

وقدذكره الشنواني نفسه بهذاالعنوان في كتاب(المواهب الرحمانية/١٨أ).

وذكر في بعض كتب التراجم باسم (حاشية على متن التوضيح)، واسمه في معجم المؤلفين: شرح توضيح ابن هشام.

والكتاب مذكور في: (ريحانة الألبا ١/٣٠٢- خلاصة الأثر ١/٨٠-

هدية العارفين ٥/٢٣٩- معجم المؤلفين/ ٣/٥٩).

والكتاب كما ذكر المحبي في مجلدات لم تكمل.

وتوجد من الكتاب نسخة في دار الكتب المصرية برقم ١٣٠١/ وهي الجزء الثالث من الكتاب يبدأ بباب الاشتغال وينتهي بباب الحال.

وفي جامعة الملك سعود نسخة برقم/٥١٨ وهي الجزء الأول من الكتاب وعنوانه (هداية السالك إلى تحرير أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك).

وقد ذكر د. غريب عبدالمجيد نافع أن الكتاب جزءان، الجزء الأول منه في مكتبة حسن حسني بتونس، وينتهي هذا الجزء بباب الإضافة.

(مجلة الجامعة الإسلامية، العددان ٧٣،٧٤: ص/١٨٦).

١٩- **هداية مجيب الندا إلى شرح قطر الندى:**

حاشية على شرح قطر الندى للفاكهي على كتاب ابن هشام. وذكر المحبي أنها لم تكمل.

وتوجد من الكتاب عدة نسخ في دار الكتب المصرية برقم/ ٩٨٩ نحو، ١٣٤١ نحو، ورقم/ ٢٩٨٧ نحو، ورقم/ ٤٢٢ نحو تيمور، ورقم/ ٧٣٦١هـ.

وفي مكتبة الأزهر عدة نسخ، رقم/ ٣٠٦ نحو، ٣٦٢ نحو، ٩٧٠ نحو، ١٠١١ نحو.

وفي جامعة الإمام نسخة برقم/ ٣٥٥٢ خ تنتهي عند جوازم المضارع (مايجزم فعلين) وهو جزء من الكتاب والناقص أكثره.

وذكر في: (ريحانة الألبا ١/٣٠٢- خلاصة الأثر ١/٨٠- هدية العارفين ٥/٢٣٩- نشأة النحو/ ٢٥٥).

منزلتـه العلميـه:

حظـي الشنواني بصحبة من تقدم ذكرهم من شيوخ زمـانه، وأفاد كثيراً مما منحـه الله من سعة الاطلاع والحفـظ، فقـد عُرِف عنـه كثرة الاطلاع على اللغة ومعاني الأشعار، وكان حافظاً لمذاهب النحاة، كثير العناية بالشواهد حتى قال عنه مؤرخوه: إنه سيبويه عصره، وإمام النحاة في ذلك الوقت، تُشدُّ إليه الرحال للأخذ عنه.[١]

وقد أغنى تلميذه شهاب الدين الخفاجي ترجمتَه ببـديع كلماته في مدحه والإشـادة بعلمه ومكـانته فمما قاله: هو[٢] «بحر العـربية الذي استمـدت منه جداول الفضـائل، وروض الكمـال الـذي قامت له الأغصـانُ على سُـوقها في الخمائل». وقال:[٣] «لـو رآه المبردُ برد مـن الغليـل، أو أحمـد لقـال أفدي (بالعين) هذا الخليل».

وكُتُـبُ الشنواني تنطق بهذا المعنى، فـالشرح الكبير للآجُرُّوميـة سيوضح لنا سعة علمه بالنحو، وتمكنه من مذاهب النحاة وحفظه لها.

إلى جانب أن كتبـه الأخرى -التي بين يدي- تقـارب هـذا الشـرح في جوهـر علمه وحفظه، حتى التي لم تكمـل مثل حاشيته على قطـر الندى تكشف غزارة علمه ومادته، وإن كـانت كتبـه تتفاوت في التفصيـل والـزيادة واتساع الشـــرح.

ولاشـــك أن كثرة تلاميـذه تشير إلى ملامح المنزلــة العلميـــة التي نالهـا الشنواني، فقد وقفنا على من تلمذوا عليه وأفادوا منـه، ولعل هؤلاء من نصت عليهم كتب التراجم، ولايستبعد أن يكون هناك تلاميذ غيرهم لم أقف عليهم.

---

(١) ريحانة الألبا: ٣٠٠/١- خلاصة الأثر: ٨٠/١ .

(٢) ريحانة الألبا: ٣٠٢/١ .

(٣) المصدر السابق ٣٠٣/١ .

وقد نقل الخفاجي أحد تلاميذه بعضاً من أخباره مع الشنواني، وما بينهما من صلة قرابة وعلم قال:[١] «فلما درجت من عشي قرأت على خالي سيبويه زمانه علومَ العربية، فجثوت بين يديه على الرُكَب ونافست إخواني في الجد والطلب».

وكان بين الشنواني وسلطان المغرب آنذاك الأمير أحمد المنصوربالله[٢] صداقة ومودة ومراسلة وكان السلطان يستهديه مؤلفاته؛لما لها من شهرة وجودة[٣] ولعل هذا -فيما أرى- سببٌ في وجود نسخ من بعض كتب الشنواني في بلاد المغرب كما ظهر في دراسة مؤلفاته.

ولم يكن الشنواني يختلف كثيراً عن علماء عصره، فقد ارتفعت راية البلاغة في ذلك العصر، واتسم النظم والنثر بفنون البديع وضروب التشابيه ولطائف الإشارات.

وقد أورد الخفاجي[٤] له كتاباً بعثه إليه عندما كان في بلاد الروم، وعبارة الكتاب مُتَرْجِمٌ ناطق ببلاغته وإحاطته بجواهر الشعر وشوارد النثر، ومن ذلك ماكتبه مصوراً حالته بعد إصابته بالفالج حيث قال:[٥] «... فإن المرض لازمني منذ سنوات ملازمة النجوم الأفلاك، ونصب لصيد الصحة فِخاخَه والشباكَ، لايفارقني إلا مفارقة الجفن للعين، كأنه غريم ملح على دين» ثم قال: «... وقد رفضت يدي القلمَ وطالما حملَتْه، وجفا يمينى بعدما أرضعَتْه من جداول النوال وغذَتْه، وارتعشت اليد لفراقه أسفاً وندماً، وأصبحتُ

---

(١) ريحانة الألبا ١/٣٢٧ .

(٢) هو: أحمد بن محمد المصري من آل زيدان، رابع سلاطين الدولة السعدية في المغرب الأقصى، كان محباً للعلم متصلاً بالعلماء خاصة علماء مصر، توفي سنة ١٠١٢هـ.
(خلاصة الأثر ١/٢٢٢- الأعلام ١/٢٢٤).

(٣) خلاصة الأثر ١/٨٠ .

(٤) ريحانة الألبا ١/٣٠٤،٣٠٥ .

(٥) المصدر السابق: ١/٣٠٥

كأني من أهل الكهف والرقيم، لا أعرف كم لبثتُ من السنين وإن كان عندي المقعد المقيم».

ولا غرابة في أسلوبه فقد قيل عنه:[١] إنه ذو عقلية خصبة وسعة خيال، ودقة في الإحساس وقدرة على التصرف في ضروب التشابيه وفنون الاستعارة، ومن شعره قوله لابن أخته في رسالة مشتاقاً:[٢]

سَلامٌ شَذَاهُ يمْلأُ الأَرْضَ نَفْحةً ... تُبلِّغُها عَنِي إلَيكَ يَدُ الصَبا
وَتحْمِلُها هوجُ الرِياحُ إلى العُلا ... وَتَنْشُرُها فِي الأَرْضِ شَرقاً وَمَغْرِبَا

إلى أن يقول معتذراً:

وَمَاكَانَ تَأْخِيري جَوابَكَ عَنْ قِلىً ... وَلَكِنَّ ضَعْفِي لِلقَريحَةِ شَيَّبا
وَشَرقَنِي دَمْعُ الأَسَى وَأَهَاضَني ... عَلى أَنَّ قَلبِي مِنْ فِراقِكَ غرَّبا

ومع هذا فشعره لم يتعدَ المناسبات التي تتيح له إنشاد الشعر.

ولا نكاد نلمح رقة أسلوب شعره ونثره في مؤلفاته، فهو يمضي في كتبه متنقلاً بين كتب النحو يأخذ من أولها إلى آخرها معنى ونصاً معتمداً على أسلوب عقلي، تأثر فيه -كغيره- بعلماء الأصول حيث ينقل عنهم.

وفي دراسة الكتاب مايغني عن سرد أمثلة لهذا التأثر.

وظلت للشنواني مكانته البارزة إلى أن ابتلاه الله بالفالج الذي مكث فيه سنين لا يقوم من مكانه إلا بـ«عصا وقرين». فلم يكد مجلسه يخلو من طلبة العلم، فكانت الأفاضل تذهب إلى بيته متعلمين منه إجلالاً وتقديراً.[٣]

وبعد هذا كله فقد عُرف الشنواني بالزهد في المال استغناءً عنه بما لَهُ من مكانة وعلم وحظوة بين الناس، ولا أدلّ على ذلك من أنه كان كثيراً مايتمثل

---

(١) ريحانة الألبا: ٣٠٤/١- خلاصة الأثر: ٨٠/١ .

(٢) انظر: المصدرين السابقين.

(٣) ريحانة الألبا: ٣٠٥/١ .

بهذين البيتين:[١]

وقائلــــةٍ أراك بِغَــيْرِ مَــــالِ　　وَأنـــت مُهَــذبٌ عَلَـــمٌ إمَـامُ
فقلــــتُ: لأنَّ مَـالاً قَلْـــبُ لامٍ　　وَمـا دخلــــتْ علـــى الأعــلامِ لامُ

وفاتــه:

أجمعت الكتب[٢] التي ترجمت للشنواني على أن وفاته كانت سنة ١٠١٩هـ، وزاد المحبي[٣] أن ذلك في يوم الأحد الثالث من ذي الحجة.

وقد بلغ من العمر ستين عاماً، ودفن بمقابر المجاورين.

ومما قاله الشهاب الخفاجي في رثائه:[٤]

تَباً لِقَلْبٍ عَلَيْك اليَـومَ ما احْتَرَقَـا　　ونَاظِـرٌ دَمْعَـهُ فـي ذا المُصَـابِ رَقَـا
وغصـةٌ وَشَجـاً فِي القلبِ سوَّغَهـا　　دمـعٌ بِــهِ نَاظِـرُ المحـزُونِ قَـدْ شَرقَا

وقـــال:[٥]

رَحِـمَ اللّـهُ أَوْحَـدَ الدَّهْرِ مَنْ قَـدْ　　كَـانَ مِـنْ حِليَـةِ الفَضَائِـلِ حَالِـي
ذَاك مَــنْ قُلْـتُ سَـلوةً إِذْ نَعَـوْهُ　　لَيْـسَ حَـيٌّ عَلـى المَنُـونِ بِخَـالِ

---

(١) خلاصة الأثر: ٨١ .
(٢) ريحانة الألبا: ٣٠٨/١- خلاصة الأثر: ٨١/١- معجم المؤلفين: ٢٨٣/٢- نشأة النحو: ص/٢٥٥- الأعلام: ٣٦/٢ .
(٣) خلاصة الأثر: ٨١/١ .
(٤) ريحانه الألبا: ٣٠٦/١- خلاصة الأثر: ٨١/١ .

الفصل الأول

المواهب الرحمانية

وفيه ـ

أ ـ مصادر الشرح.

ب ـ منهج الشرح.

جـ ـ منزلة هذا الشرح بين شروح الآجُرُّومية.

تمهيـــد:

(المواهـب الرحمانية لطلاب الآجُرُّوميـة) هكذا نصَّ الشنـوانيُّ على اسم الكتاب في مقـدمته[١]، وقـد سمته بعض كتـب التراجم: شرح الآجُرُّوميـة.[٢]

والكتـاب شرح مطول على متن المقدمة الآجُرُّومية، وليـس كما ذكر في هدية العارفين أن المواهب الـرحمانية حاشية على شـرح الأزهري للآجُرُّومية.

وقد قدم المؤلف لكتابه بمقـدمة[٣] ضمَّنها الأسباب التي دفعتـه إلى صنع هذا الكتاب ومدى حاجة المتعلمين إليه، وضمَّن هذه المقدمة كلمة موجزة عن ابن آجُرُّوم ومقدمته النحوية، ثم سمى الكتاب وأهداه «إلى طلاب العربية» واسم الكتاب شاهد على ذلك.

ثم تكلم شيئـاً عـن أهمية علم النحـو، انتقـل بعد ذلـك إلى تنـاول متن الآجُرُّومية مبتدئاً بالبسملة.

وقد تضمن الكتاب جميع الأبواب التي تناولها ابن اجُرُّوم دون نقـص، أما الزيادة فهي مما يستلزمه الشرح والتوضيح، يضاف إلى ذلـك أن الشنواني عقـد بعد إتمام شرحه للآجُرُّوميـة فصلاً عن علم الخط قـواعده وأصوله، وقسمه إلى مقدمةوخمسةفصول هي أحكام الهمزة،والوصل،والزيادةوالحذف والبدل.

والشـرح -كما سنرى- واسع مفصل؛ لأن هذا ماقصـده الشارح، وهو وضع شرح للآجُرُّومية مطول، لأنه نظر -كما يقول-[٤] في شروح الآجُرُّومية فلم يجد بينها شرحاً تناول الآجُرُّومية كما أراده.

والمتفهمون للمقدمة الآجُرُّومية في حاجة مـاسة إلى «شرح يحلُّ ألفاظها

---

(١) المواهب الرحمانية: ورقة ١/أ.

(٢) كشف الظنون: ١٧٩٧/٢ .

(٣) المواهب الرحمانية: مقدمة المؤلف ورقة/١ .

(٤) المواهب الرحمانية: ورقة ١/أ.

أ- مصادر الشرح:

توفر للشنواني ميراث ضخم من المعارف والعلوم، فالرجل من نحاة القرن العاشر والحادي عشر، وهذا يعني أنه قد اطلع على قدر ليس باليسير من الكتب والمؤلفات وتلقى عمن سبقه من العلماء، وبذلك توفرت له مصادر غزيرة جمع منها مادته العلمية بعامة ومادة كتابه هذا بخاصة.

ويمكننا تقسيم مصادر الشرح قسمين:

١- من الكتب النحوية والصرفية واللغوية:

لما كان الكتاب الذي بين أيدينا مادته النحو فقد نالت الكتب النحوية النصيب الأوفى من مصادر مادة هذا الشرح، وعلى هذا يمكن القول إن للكتاب مصادر رئيسة ومصادر ثانوية، وقد استطعت أن أميز في منهج الشارح في الأخذ عن مصادره عدة صور.

١- جمع الشنواني مادته من كتب النحو باعتبارها مصادر رئيسة وفي مقدمتها الكتاب، والمقتضب، والأصول، وكثير من كتب الفارسي وابن جني كالخصائص وسر صناعة الإعراب، وجمل الزجاجي وشروحه، والكافية وشروحها، والجُزُولية وشروحها، والتسهيل وشروحه.

٢- مثلت كتب ابن مالك وأبي حيان وابن هشام مصدراً رئيساً وثراً لمادة الكتاب، فالشارح يأخذ كثيراً عن التسهيل وشرحه، والعمدة وشرحه، وشرح الكافية لابن مالك، ويأخذ عن ارتشاف الضرب لأبي حيان وشرحه على التسهيل، وكذا عن كتب ابن هشام وفي مقدمتها مغني اللبيب وأوضح المسالك وشرح الشذور وشرح القطر وشرح اللمحة وغيرها. وإن كان المغني والتوضيح أوفرها حظاً في نقول الشارح. كما أكثر الشارح من النقل عن شرح الكافية للرضي.

٣- اعتمد الشارح على شروح التسهيل، فأكثر من النقل عنها أو الإشارة

إليها، وأكثر نقوله عن شرح التسهيل لابن مالك والتذييل والتكميل (شرح التسهيل) لأبي حيان، إلى جانب نقله عن شرح المرادي وناظر الجيش وابن عقيل، كما أشار في مواضع قليلة إلى شرح التسهيل للسمين الحلبي.

أما شرح التسهيل (تعليق الفرائد) للدماميني فقد أغنى الشارحُ كتابَه بكثرة ماينقل عنه، فهو ينقل بالنص والرأى، وكثيراً ماينقل عنه دون نسبة، بل إن جاز القول إن كثيراً من مادة الشرح هي مادة الدماميني في كتابه، وسيتضح هذا تمثيلًا في الحديث عن أسلوب الشنواني في الشرح والأخذ عن العلماء.

٤- حفل الكتاب بعناوين كثيرة هي من مصادر هذا الشرح قد لايحتاج الأمر إلى عدها هنا، ففي فهرس الكتب غنىً عن ذلك.

٥- نالت كتب النحو المتأخرة نصيبها من اهتمام الشارح، مثل كتب خالد الأزهري، والسيوطي كالهمع والأشباه والنظائر، وكتب شيخه ابن قاسم العبادي.

٦- نقل الشارح عن بعض كتب التصريف كالشافية وشرحها، وشرح تصريف العِزّي للتفتازاني وشرح الشافية للجَاربردي.

٧- اعتمد الشارح إلى جانب الكتب النحوية والصرفية على عدد من كتب اللغة والأدب، فالشارح يأخذ عن الخصائص وسر صناعة الإعراب، والنوادر في اللغة، وسر الفصاحة، وليس في كلام العرب، إلى جانب المعاجم اللغوية مثل: الصحاح والمحكم والمخصص واللسان والقاموس المحيط. كما يأخذ عن الأمالي للقالي، وأدب الكاتب لابن قتيبة.

أما المصادر الثانوية فهي تتمثل في أخذه عن بعض الكتب في العلوم الأخرى مثل:

أ- كتب التفسير مثل: الكشاف وحواشيه، وتفسير ابن كثير، وتفسير البيضاوي، والبحر المحيط، والمحرر الوجيز لابن عطية.

ب- كتب الفقه وأصوله مثل: شرح جمع الجوامع للمَحَلي، التلويح في شرح التنقيح للتفتازاني،حواشي مختصرابن الحاجب،والتمهيد للإسْنَوي وغيرها.

ج- كتب علم الكلام مثل: مقاصد الطالبين للتفتازاني، والإحكام للآمِدِي وغيرهما.

د- بعض كتب الحديث مثل: مسند الإمام أحمد ومعجم الطبراني وغيرهما.

٢- **من الرجال:**

إلى جانب تلك المصادر النحوية والصرفية واللغوية وغيرها فإن الشارح يبني مادة كتابه آخذاً عن علماء النحو والصرف وغيرهم، ومنهجه في الأخذ عن الرجال يتمثل فيما يلي:

أ- يأخذ عن علماء النحو واللغة بالنص على أسمائهم مثل: سيبويه والمبرد وابن السرّاج والفارسي وابن جني والزمخشري وابن يعيش وابن الحاجب والرضي وابن مالك وابنه بدرالدين وأبي حيان والسمين الحلبي وابن هشام والدماميني والسيوطي. كما يأخذ عن ابن عصفور وابن خروف والشَلَوْبين وغيرهم كثير كثير. ولكنّ أكثر أخذه عن ابن مالك والرضي وأبي حيان وابن هشام والمرادي والدماميني.

ب- يأخذ عن اللغويين مثل الأصمعي واللحياني وأبي زيد والهُنَائي، وابن جني وابن سيده والجوهري، وغيرهم ممن غلبت عليهم اللغة كأبي عمرو بن العلاء وأبي عبيدة والحريري.

ج- كان للمفسرين جانبٌ في تلقي الشارح والأخذ عنهم مثل: ابن كثير والنووي والسخاوي والبيضاوي والزمخشري وأبي حيان وغيرهم.

د- تنوع أخذه عن هؤلاء الرجال بالنص على كتبهم حيناً، أو بالنقل عنهم دون تسمية كتاب، وقد يأخذ عن نحوي ما ماأخذه عن غيره. وفي فهرس الأعلام مايشير إلى كثرةمن أخذ الشارح عنهم، وأفاد منهم.

ب- منهجه في الشرح:[(١)]

جرت عادة كثير من المؤلفين والشراح أن يضمنوا مقدمة كتبهم إشارة أو بسطاً لمنهجهم في تأليف الكتاب، ولكن الشارح لم يتطرق إلى شيءٍ من ذلك في مقدمة كتابه إلا ماذكره من الدافع لوضع الكتاب وقصد التوسع والإفاضة في شرح الآجُرُّومية لسدّ حاجة المتعلمين إلى ذلك.

ومع ذلك فقد تنوع مسلك الشارح في عرض مادة كتابه وفي شرحه للمقدمة الآجُرُّومية.

ولا أزعم أني قد أدركت منهجه كاملاً، ولكن صحبتي للكتاب هيأت لي أن أرسم صورة لمنهج الشنواني في الشرح، وهي تتمثل في الجوانب التالية.

١- طريقته في تناول المتن:

سار الشنواني في تناوله لمتن الآجُرُّومية على أكثر من طريقة، فقد يأخذ من الأصل عبارة(كلمة أو جملة) يسبقها بقوله:(قال،قوله،في قول المصنف...) ثم يشرحها، وقد يقدم قطعة من الأصل -وهذا قليل- ثم يتبعها بالشرح.

ولكن الغالب عليه أن يمزج كلامه بكلام الأصل، كأنه يعتمد في ذلك على لون المداد أو تعريض الخط كما نرى في كثير من الكتب، ولكن السياق هو الطريق للتمييز بين عبارة الأصل وعبارة الشارح وهذا هو مسلك الشراح في كتبهم، فقد يلزمون أنفسهم طريقة واحدة وقد يمزجون بين طريقة وأخرى.

ويمكن أن نحدد معالم تناول الشارح لمتن الآجُرُّومية فيما يلي:

١- يقدم الشارح لذكره متن الآجُرُّومية بتمهيد للكلمة أو الجملة -من المتن- التي سيذكرها ومن ذلك ماجاء في أول الشرح، وقبل أن يذكر بدء

(١) سيكون الاعتماد في جميع النقول والإحالات والأمثلة على نسخة (أ)، وهي نسخة تونس. ينظر: وصف نسخ المخطوط ص/١٦٢،١٦٣ ومنهج التحقيق ص/١٦٨ .

ابن آجُرُّوم بالبسملة قال:[١] «لما كان تأليف هذا الكتاب أمراً ذا بال، وكل ماهو كذلك تطلب فيه البدأة بالبسملةبدأ المصنف بالبسملة فقال **بِسْمِ اللَّهِ** الجامع لصفات الألوهية المنعوت بالربوبية..... **الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ** أي الموصوف بكمال الإنعام وغيره...» وانتقل بعد ذلك إلى شرح معنى الكلام وأقسامه.

ومنه ماذكره قبل قول ابن آجُرُّوم عن الكلام: **وَأَقْسَامُهُ ثَلاثَةٌ** قال الشارح:[٢] «ولما كان الكلام مركباً وكل مركب لابد له من أجزاء يتركب منها احتاج إلى ذكر أجزاء الكلام معبراً عنها بالأقسام مجازاً؛ لأن الأقسام حقيقة في الجزئيات..... فقال تبعاً للزجاجي في جمله **وَأَقْسَامُهُ** أي أجزاؤه التي يتركب من مجموعها، وجملتها **ثَلاثَةٌ**...» ونحو ذلك كثير.[٣]

٢- يتناول الشارح متن الآجُرُّومية فيبين -في بعض المواضع- معناه لغة واصطلاحاً، وذلك كما في شرحه لقول ابن آجُرُّوم **اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَىً** قال:[٤] «أي وضع لمعنى، والمعنى في اللغة بمعنى المقصود... وله في الاصطلاح معنيان، أحدهما:مايقصد بالفعل من اللفظ، والثاني:مايمكن أن يقصد من اللفظ». ثم يشرح كلمة المعنى ناقلاً عن الفاضل الجامي عبارته في ذلك.

أو يقوم ببيان معنى الكلمة من المتن فيحللها صرفياً، قال في باب المرفوعات: [٥] «**المَرْفُوعَاتُ** جمع مرفوع لأن موصوفه اللفظ، وهو مذكر لايعقل، ويجمع هذا الجمع مطرداً صفة المذكر الذي لايعقل كالصافنات للذكور من الخيل، وكالأيام الخاليات، والجبال الراسيات».

---

(١) المواهب الرحمانية أ ورقة/ ٢ب.

(٢) المصدر السابق ورقة/ ٥ أ.

(٣) المصدر السابق/ ٣٦ب، ١٢٢أ، ١٤١أ، ١٨٥أ.

(٤) المصدر السابق نسخة أ ورقة/ ٥أ.

(٥) المصدر السابق ورقة/ ٨١أ.

أو يتناول الشارح كلمة المتن فيعربها بعد بيان معناها، قال في معنى (خاصة)[١] في قول ابن آجُرُّوم وَأَمَّا الأَلِفُ فَتَكُونُ عَلاَمَةً فِي تَثْنِيَةِ الأَسْمَاءِ خَاصَّةً: «الظاهر أنه مصدر بمعنى خصوصاً، فهو من المصادر التي جاءت على فاعلة كالعاقبة، منصوب على أنه مفعول مطلق بمحذوف تقديره (أخص) تثنية الأسماء بكون الألف برفعها خصوصاً بناء على القول بجواز حذف عامل المؤكد، ولا يجوز أن يكون حالاً لأنك تقول: جاءَني الرجالُ والزيدونَ خاصةً». وكذلك فعل في شرح قول ابن آجُرُّوم: بَابُ الإِعْرَاب.[٢]

٣- يتعقب الشارحُ ابن آجُرُّوم فيما ترك الحديث عنه أو الإشارة إليه معللاً ومفسراً، ذلك أن ابن آجُرُّوم ترك الحديث عن الاسم السادس من الأسماء الستة وهو (هَنُ) واكتفى بجعلها خمسة وعدها كذلك فقال الشارح:[٣] «وأسقط (الهن) تبعاً للفرّاء والزجاجي، لأن إعرابه بالحروف لغة قليلة، ولقلتها ولكونها غير مشهورة لم يطلع عليها الفرّاء ولا الزجّاجي فادعيا أن المعرب بالحروف خمسة أسماء لا ستة». ومثاله أيضاً استدراكه عليه في إسقاط التمثيل لتاء الفاعل للمثنى المؤنث نحو: (الهندان ضربتا) فقال بعد ذكره:[٤] «هذا المثال ساقط من أصل المؤلف». ومنه أن ابن آجُرُّوم عدَّ ألفاظ التوكيد المعنوي وترك (جميعاً، وعامة) علل الشارح[٥] ذلك بأنه مسلك كثير من النحاة، وأردف بأن إغفال النحاة لهما سهوٌ وجهلٌ.

ومثلُ ذلك في عدِّ المنصوبات وتعليقه على ترك ابن آجُرُّوم أحدها.[٦]

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٥أ.

(٢) المصدر السابق ورقة/ ٢٥أ.

(٣) المصدر السابق ورقة/ ٢٤ب.

(٤) المصدر السابق ورقة/ ٩٠أ.

(٥) انظر: المصدر السابق ورقة/ ١٨أ.

(٦) انظر: المصدر السابق ورقة/ ١٩٤ب.

٤- قد يكون التعقيب على لفظ ذكره ابن آجُرُّوم، كما في قوله في حد الفعل المضارع: وَالمُضَارِعُ مَاكَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَوَائِدِ قال الشارح:[١] «ولو أسقط (كان) لكان أخصر وأظهر». وفي أكثر من موضع يقول ابن آجُرُّوم مقسماً: ...وَهُوَ عَلى قِسْمَين... فيقول الشارح:[٢] «ولو أسقط كلمة (على) لكان أخصر وأظهر». وحين تكلم ابن آجُرُّوم عن نوعي الخبر الجملة الفعلية والجملة الاسمية فقال: وَالفِعْلُ مَع فَاعِلِهِ وَالمُبْتَدأُ مَع خَبَرِهِ تعقبه الشارح بقوله:[٣] «ولو قال الفعل وفاعله لكان أولى، لأن الواقع خبراً مجموع الفعل وفاعله لا الفعل مصحوباً بفاعله... [وكذا] لو قال: والمبتدأ وخبره لكان أولى لمثل ماتقدم».

٥- قد يتخذ الشارح من عبارة ابن آجُرُّوم دليلاً على مذهبه النحوي أو منهجه في التأليف، فعند قول ابن آجُرُّوم عن نواصب المضارع: النَّوَاصِبُ عَشَرَةٌ قال الشارح:[٤] «وقوله (عشرة) ظاهر على مذهب الكوفيين لا على مذهب البصريين، فإن الناصب عندهم أربعة فقط وهي: (أنْ ولنْ وإذن وكي المصدرية) ويحتمل لمذهب البصريين بأن يكون تسميتها نواصب على طريق التغليب أو المجاوزة للستة الباقية».

وحين سرد ابن آجُرُّوم أنواع التوابع وعدَّ منها العطف، ثم في باب العطف ذكر عطف النسق وحده علل الشارح ذلك بأنه مذهب لابن آجُرُّوم فقال:[٥] «ولم يتعرض المصنف فيما سيأتي إلا لعطف النسق وكأَنَّ عدم تعرضه لعطف البيان لأنَّه كالرضي لايرى فرقاً بين عطف البيان وبدل الكل من الكل».

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة/ ٥٠ب.

(٢) المصدر السابق ورقة/ ٨٦ب.

(٣) المصدر السابق ورقة/ ١٠٨ب.

(٤) المصدر السابق أ ورقة/ ٥٣أ.

(٥) المصدر السابق ورقة/ ٨٤أ.

ولما تكلم ابن آجُرُّوم عن علامات الفعل ترك منها قبوله ياء المخاطبة ونون التوكيد، فقال الشارح متلطفاً:[١] «فإن قيل بقي من الفعل مالا يعرف بما ذكره المصنف، وهو فعل الأمر، فكان على المصنف أن يذكر مما يعرف به الفعل الدلالة على الطلب مع قبول ياء المخاطبة أو نون التوكيد، ويمكن أن يجاب بأن المصنف لعله مشى هنا على مذهب الكوفيين من أن الأمرَ مضارعٌ مجزوم بلام الأمر المقدرة محذوف الزوائد على مايأتي في باب الأفعال».

وفي كل موضع ضمَّنَ فيه ابن آجُرُّوم كلامَه عن عامل الرفع أو النصب يعلق الشارح بقوله:[٢] «وأبهم المصنف رافعه [أو ناصبه] ليكون الكلام جارياً على كل الأقوال في رافعه [أو ناصبه]».

ويعترض الشارحُ -بأسلوب علمي- على منهج المصنف، فقد عدَّ ابن آجُرُّوم في المخفوض ثلاثة أقسام: مخفوض بالحرف وبالإضافة وبالتبعية، فقال الشارح:[٣] «وكان ينبغي للمصنف أن لا يذكر الخفض بالتبعية كما لم يذكر في باب المرفوعات والمنصوبات الرفعَ والنصبَ بها، كـ(جاءَ زيدٌ الفاضلُ، ورأيْتُ زيداً الفاضلَ) أو يذكر الرفع والنصب بالتبعية كما ذكر الجر بها».

وقد يحلو للشارح أن يستدرك على ابن آجُرُّوم منهَجَه فيما توهم أنه أغفله، فقد عدَّ ابنُ آجُرُّوم حروفَ الخفض وترك منها (عدا وخلا وحاشا، ولعل ومتى وكي ولولا) فقال الشارح:[٤] «وأسقط المصنف من حروف الخفض (خلا وعدا وحاشا) لأنه ذكرها في باب الاستثناء واستغنى بذلك عن إعادتها هنا، وأسقط منها (لعل ومتى وكي ولولا) لغرابة الجر بها... واقتصر على التفصيل في الكثير المشهور».

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة/ ١١أ.

(٢) المصدر السابق ورقة/ ٥٢أ، ٩٩أ، ٢٦١ب...

(٣) المصدر السابق ورقة/ ٢٦٦أ.

(٤) المصدر السابق ورقة/ ٢٦٦ب.

وقال الشارح[١] معلقاً على ذكر المصنف (ظن وأخواتها) ضمن المرفوعات: «وذِكْرُ هذا القسم دخيلٌ في المرفوعات، وحقه أن يذكر في المنصوبات، ولكنه ذُكِر فيها استطراداً لتتم بقية النواسخ».

٦- ومع حرص الشارح على بسط المتن كاملاً فقد تسقط منه كلمة، أو أكثر من ذلك، فقد عدَّ ابن آجُرُّوم المنصوبات ومنها (... اسم لا...) وفات الشارح أن يذكره في عدِّه لأنواع المنصوبات.[٢]

وفي باب الاستثناء يقول ابن آجُرُّوم: **وَالمُسْتَثْنَى بِـ(خَلاَ وَعَدَا وَحَاشَا) يَجُوزُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ نَحْوُ: (قَامَ القَومُ خَلاَ زَيداً وَزَيدٍ، وَعدَا عَمْراً وَعَمْرٍو وَحَاشَا بَكْراً وَبكْرٍ)**. أما الشارح[٣] فذكر من هذا المتن كله قوله: (والمستثنى بخلا وحاشا يجوز جره) وترك الباقي، لعله استغناء بما يذكره في ثنايا الشرح من أمثلة، أو لعل النص ساقط من أصل الشارح، وظني أنه سهو منه إذ لم يَفُتِ الشارح من متن الآجُرُّومية إلا ماذكرت.

٧- بقي أن أشير إلى أن الشارح في عرضه للأبواب النحوية قد يبدأ مستهلاً بما بدأ به ابن آجُرُّوم، فيأخذ المتن مباشرة، وذلك قليل[٤]، وأكثر منهجه أن يذكر عبارة المتن في عنوان الباب، ثم يقدم لنصِّ ابن آجُرُّوم ببيان حدِّ الباب إن لم يضع له حداً كما في الاستثناء والتمييز والمنادى[٥] أو ببيان أقسامه إن كان له أقسام كالعطف[٦]، أو مصطلحاته إن كان له أكثر من مصطلح كما في بابي المفعول له والتمييز.[٧]

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة/ ١٣٣أ.
(٢) المصدر السابق أ ورقة/ ١٩٦ب.
(٣) المصدر السابق ورقة/ ٢٤٥أ.
(٤) المصدر السابق ورقة/ ٤٧ب.
(٥) المصدر السابق ورقة/ ٢٣١أ، ٢٢٧ب، ٢٥٤أ...
(٦) المصدر السابق ورقة/ ١٥٨ب.
(٧) المصدر السابق ورقة/ ٢٥٨ب، ٢٢٧ب.

٢- أسلوبه في الشرح:

انتهج الشنواني في كتابه منهج التوسع والتفصيل في شرح المسائل والقضايا التي تعرض له في تناوله متن الآجُرُّومية، فجاء شرحه يحمل السمات التالية:

١- يشعر القاريء للكتاب بطول نفس الشارح في عرض المسائل ومناقشتها، فهو يعرض المسألة أو الحكم، ويذكر ماعليه من اعتراضات وما يُخرج من القاعدة، ويفيض في ذكر مايتعلق بها من مذاهب وآراء.

ومن أمثلة ذلك: عرضه لمسألة نصب المضارع بعد الفاء، وأنواع المعارف وترتيبها، ودلالة الأفعال الناسخة على الحدث ماعدا (ليس)، وحكم الاسم الواقع بعد الواو في باب المفعول معه.(١)

٢- تقتضي سمة التوسع في الشرح أن يتطرق الشارح لكثير من المسائل التي لم يشر إليها ابن آجُرُّوم، من ذلك تفصيله في الحروف النافية المشبهة بـ(ليس)(٢)، والمصنف لم يتعرض لها لا صراحة ولا ضمناً، ومنه حديثه عن الإعراب المقدر(٣)، ولاسيما وأحكامها(٤)، وغير ذلك.

وإلى جانب هذا التوسع يضيف الشارح في نهاية كل باب مبحثاً يعنون له بقوله: (خاتمة- ونسأل الله حسن الخاتمة) يذكر فيه تفصيلات يرى إضافتها ربما لأهميتها، وكأنَّ هذه الأهمية هي التي دفعته ليفرد فيها القول تنبيهاً لها، أو لأن عبارات المتن لم تتناولها فرأى إضافتها لمزيد من الفائدة.(٥)

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة/ ٦٤أ ومابعدها، ١٤١أ، ١١٣أ، ٢٦٣أ.

(٢) المصدر السابق ورقة/ ١٩٦ب.

(٣) المصدر السابق ورقة/ ٤٤ب.

(٤) المصدر السابق ورقة/ ٢٤٧أ.

(٥) المصدر السابق ورقة/ ١٧٥أ، ٢٦٣أ، ٢٦٤ب.

٣- يقف الشارح -أحياناً- أمام بعض الكلمات فيشرحها لغوياً سواء أكانت هذه الكلمات من متن الآجُرُّومية أم مما يعرض له وهو يشرح أو ينقل عن غيره. من ذلك شرحه للفعل (صار) في باب النواسخ لغة وتصريفاً.[١] وفي باب المفعول معه[٢] وقف أمام مثال ابن آجُرُّوم **جَاءَ الأَمِيرُ وَالجَيشَ** ليشرح معنى كلمة (الجيش) ثم انطلق منها إلى ذكر عدد من الكلمات تقارب (الجيش) معنى مثل: السرية والجحفل والكتيبة والخميس.... وغيرها، ومنه شرحه لمعنى كلمة (الوضع) في باب أقسام الكلمة.[٣]

٤- يدعم الشرح كثيراً بالأمثلة والشواهد على المسألة الواحدة، فتتنوع الشواهد بين قرآن وشعر ونثر، وأمثلة ذلك في الكتاب كثيرة لاتعد.

منها على سبيل المثال في مسألة إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس) يقول الشارح[٤]: "فإعمالها نادر وهو لغة أهل العالية... ومن إعمالها قول بعضهم: (إنْ أَحدٌ خيراً مِنْ أَحَدٍ إلاَّ بِالعَافيةِ) وقراءة سعيد: ﴿إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَاداً أَمْثَالَكُمْ﴾ [الأعراف/ ١٩٤].

وقول الشاعر:

إِنْ هُـوَ مُسْتَوِلِيـاً عَلَـى أَحَـدٍ ... إِلَّا عَلَـى أَضْعَـفِ المَجَانِيْـنِ ».

وستتضح هذه السمة جلية في مسيرتنا مع الكتاب، وكيف يعرض الشارح المسائل ويناقشها.

٥- يعمد الشارحُ في بعض المواضع إلى الإحالة على كتب أخرى تبسط المسألة خوفاً من الإطالة، ففي إعراب الممنوع من الصرف تحدث عن إعراب

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة/ ١١٦ب.

(٢) انظر: المصدر السابق ورقة/ ٢٦٣أ.

(٣) انظر: المصدر السابق ورقة/ ٤أ.

(٤) المصدر السابق ورقة/ ١٩٧ب.

الحروف المفتتح بها السور، ونقل بعضاً من آراء النحاة كسيبويه والزمخشري وابن مالك، ثم قال:[١] «وقد ذكرنا زيادة على ذلك في هداية السالك إلى أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك». ويقول في حديثه عن لام التعريف وأنواعها:[٢] «وتحقيق المقام وتفصيله في غير هذا الكتاب».

وتأخذ الإحالة شكلاً آخر، وهو إرجاؤه تفصيل المسألة إلى موضع آخر لاحق، ففي باب الفاعل عند شرحه لقول ابن آجرُّوم عن الفاعل: وَهُوَ عَلَى قِسْمَين: ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ قال الشارح:[٣] «والمضمر ويقال له الضمير، وسيأتي في باب المعارف وجه تسميته بذلك». وفي الأسماء الستة يقول:[٤] «وفيها لغات سنفصلها في فصل المعربات». وفي كلامه عن الجر علامة من علامات الاسم يقول:[٥] «وسيأتي الكلام على معاني الحروف في آخر الكتاب» وغير ذلك.[٦]

أما حين ينطلق به قلمُه فيطيل في موضع ما فإنه يلجأ إلى تعليل هذه الإطالة باحتياج المسألة لذلك.[٧]

٦- يبرز في أسلوب الشارح وعباراته أخذُه بمبدأ الحصر والجمع في عرض المسائل، فإن كان للمسألة جوانب متعددة جمعها بقوله: نحو خمسة أوجه، عشرة... ونحو ذلك.

وتتضح هذه السمة في باب المخفوض بالحرف فقد تناول الشارح معاني حروف الخفض كلها، وكان في ذكره لمعاني كلِّ حرف يحصرها عدداً فيقول

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة /١٨ أ.
(٢) المصدر السابق ورقة / ١٥٤أ.
(٣) المصدر السابق ورقة /٨٧أ.
(٤) المصدر السابق ورقة /٢٤أ.
(٥) المصدر السابق ورقة /٩ب.
(٦) انظر المصدر السابق ورقة / ٢٠ب، ٢٤ب، ٢٧أ، ١٠٤أ، ١٠٥ب.
(٧) المصدر السابق ورقة /٢١٢ب.

في عدّ معاني (مِنْ):[١] «ولها عشرة معان» وفي (إلى):[٢] «ولها ثمانية معان».

وفي لغات (رُبّ) قال بعد عدِّها:[٣] «فهذه سبع عشرة لغة»، وفي اللام يقول:[٤] «ولها واحد وعشرون معنى»، ومثل ذلك في باقي الحروف.[٥]

وتكلم في مسألة حذف حرف الجر وبقاء عمله قياساً فقال:[٦] وذلك في ثلاثة عشر موضعاً» وقال في باب الإضافة:[٧] «اعلم أن الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة أحد عشر». ومثل ذلك الحصر في الفرق بين الحال والتمييز[٨]، وصور الفعل القاصر.[٩]

والشارح في هذه السمة يتأثر أسلوب من سبقه من النحاة الذين أخذوا بمبدأ الحصر والجمع في كتبهم كابن هشام في (المغني والتوضيح) وأبي حيان في (التذييل والتكميل) والسيوطي في (الهمع)، وسيظهر ذلك من الإحالات في تحقيق الكتاب.

ولعل الشارح قد تأثر هنا بابن آجُرُّوم الذي يغلب على مقدمته حصر المسائل وتجميعها[١٠]؛ إذ قال في أقسام الإعراب: وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ وكذا في عدِّ النواصب والجوازم يقول: فَالنَوَاصِبُ عَشَرةٌ... وَالجَوازِمُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ. وفي المنصوبات المَنْصُوبَاتُ خَمْسَةَ عَشَرَ وكأنَّ الشارح قد تبنى هذا المنهج مواءمة بينه وبين ابن آجُرُّوم، ثم هو يمتدح هذا الأسلوب فيقول معلقاً على

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٦٧ب.

(٢) المصدر السابق ورقة/ ٢٦٨ب.

(٣) المصدر السابق ورقة/ ٢٧١ب.

(٤) المصدر السابق ورقة/ ٢٧٧أ.

(٥) المصدر السابق ورقة/ ٢٧١ب، ٢٧٢أ، ٢٧٣أ.

(٦) المصدر السابق ورقة/ ٢٨٢ب.

(٧) المصدر السابق ورقة/ ٢٩١ب.

(٨) المصدر السابق ورقة/ ٢٢٧ب.

(٩) المصدر السابق ورقة/ ٢٠١أ.

(١٠) المقدمة الآجُرُّومية ص/ ٤،١٣،١٤،٢٢ .....

ابن آجُرُّوم:[١] «فصَّله ولم يقتصر على التفصيل محافظة على الإجمال ثم التفصيل؛ لأن ذلك أمكن في معرفتها والاحتفاظ على كل منها للاحتياج إلى إتقان معرفة كلٍ وملاحظته لتحقق مطابقة العدد».

وامتدحه في موضع آخر بقوله[٢] «ولأنه أسهل في وجدان المسائل والرجوع إليها، وأدعى لحسن الترتيب والنظم،وإلالربما تذكرالمسائل منتشرة».

٧- يبدو أن الشارح حين سمى كتابه (المواهب الرحمانية لطلاب الآجُرُّومية) قصد جانباً تعليمياً للطلاب؛ إذ يشيع في الشرح الأسلوب التعليمي، وهذا منهج المؤلفات في عصر الشارح ومن سبقه، فكثيراً مايبسط المسألة ثم يختمها بقوله: [٣] (فلا تغفل، فليتأمل، فاعلم، فليحرر، فافهم...) وقد يطيل كلمته في بعض المواضع تنبيهاً كأن يقول:[٤] «فإن كنت ذكياً كفاك ماسبق وإلا فالبليد لايفيده التطويل ولو تليت عليه التوراة والإنجيل» وقد يرتفع صوته في تبيين المذهب الصحيح أو الذي يراه صحيحاً فيقول:[٥] «وإن أردت تحقيق المقام فاستمع لما يتلى عليك من المقال، ودع عنك ماقيل أو يقال».

ومن منهجه التعليمي أن الشارح إذا رأى شيئاً من الأهمية اتجه إلى تقريرها بافتراض اعتراض، ثم يجيب عن هذا الاعتراض في صيغة الحوار والشرط، وذلك كأن يقول:[٦] (فإن قيل... قلت، فإن قلت... قلت، أو أقول)، وهذا مسلك مألوف في كثير من كتب النحو. وفي بعض المواضع

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة/ ١٩أ، ٢١أ، ١٤١ب.

(٢) المصدر السابق ورقة/ ١٣أ.

(٣) المصدر السابق ورقة/ ٢٦أ، ٤٤ب، ٩٩ب، ١٠٦ب، ١٢١ب، ١٩٦أ، ٢٥٥ب، ٢٦١ب، ٢٩٠أ.

(٤) المصدر السابق ورقة/ ٢٥ب.

(٥) المصدر السابق ورقة/ ٩أ.

(٦) المصدر السابق ورقة/ ٥٧ب، ٦٩ب، ١٠٥أ.

يكون افتراضه وإجابته نصاً ينقله عن الرضي أو أبي حيان أو الدماميني، وعن الدماميني كثير.[١]

ومن مظاهر الأسلوب التعليمي في الشرح إعراب الأمثلة التي وردت في متن الآجُرُّومية أو ذكرها الشارح، وهو إعراب مفصل يفيد المتعلم، وهذا كثير في الكتاب.[٢]

ومنه أيضاً أن الشارح يذكر في ثنايا شرحه لبعض المسائل أبياتاً من المنظومات النحوية[٣] كألفية ابن مالك وكافيته، وألفية ابن معط، أو يذكر أبياتاً دون أن ينسبها. ووجدته في أحد هذه المواضع يقول:[٤] «وهذا النظم موجبٌ لتقريب المسألة إلى الحفظ والضبط،فإن المنظوم أسهل حفظاًمن المنثور».

ومما استوقفني في أسلوب الشارح أنه في دراسته لأسماء الإشارة في (باب النعت) عرض عدد أسماء الإشارة عرضاً عقلياً واضحاً، إذ ضمن عبارته مسألة حسابية لمجموع أسماء الإشارة، أقتطعُ من عبارتِهِ قولَه:[٥] « والمسمى إما مذكر أو مؤنث، وكل واحد منهما إما مفرد أو مثنى أو مجموع، فهذه ستةٌ، والمخاطب باسم الإشارة كذلك، فالمجموع ستةٌ وثلاثون. إلا أن العرب وضعت لفظ الجمع للمذكر والمؤنث في الأول، ولفظ المثنى لهما في الثاني، فالستةُ والثلاثون أقسامٌ عقلية والواقعُ منها أربعةٌ وعشرون، وسقط اثنا عشر لأنه يسقط من ستة المشار إليه أحد الجمعين لاشتراكهما في لفظ واحد يضرب في ستة المخاطب ويسقط من ستة المخاطب واحد لاشتراك التثنيتين في لفظ واحد يضرب في ستة المشار إليه مجموع الساقط اثنا عشر» [ثم قال]:

(١) المواهب الرحمانية ورقة/ ٣٣ب، ١٨٢أ، ٢٢٧ب، ٢٩٣ب.
(٢) المصدر السابق ورقة/ ٢٧ب، ٣٨ب، ٣٥ب، ٦٤أ، ١٠٧أ، ١٧٤ب، ٥٥ب، ٤١أ.
(٣) المصدر السابق ورقة/ ٨٠ب، ١١٦أ، ١٢٠أ، ٢٢٤أ.
(٤) المصدر السابق ورقة/ ٢٨أ.
(٥) المصدر السابق ورقة/ ١٥١أ.

«وإذا نظرت إلى أحوال المشار إليه من القرب والبعد والتوسط كان مائة وثمانية من ضرب ثلاثة في ستة وثلاثين، والواقع منها اثنان وسبعون؛ لأنه سقط ستة وثلاثون حاصلة من ضرب الاثنى عشر الساقطة من الستة والثلاثين في ثلاثة القرب والبعد والتوسط».

ولعل الشارح تأثر في هذا غيره ممن لم أقف عليه.

٨- تظهر في الشرح بين تارة وأخرى صورة التكرار في عرض المسائل، فقد كرر الشارح عرضه لمسألة الخلاف في جملة الاستثناء، وقال في المرة الثانية: (كما تقدم).[١] وفي باب المفعول الذي لم يسم فاعله ذكر زيادة[٢] الواو في (عَمْرو) فرقاً بينها وبين (عمر) وذلك في معرض شرحه لمثال ابن آجُرُّوم أُكرِمَ عَمْروُ ويُكْرَمُ عَمْروُ، وفصل في شروط زيادة هذه الواو، وإن كنت أرى ألا وجه لذكر ذلك كله في هذا الموضع، ولعله عرض له فذكره استطراداً، وسيأتي الحديث عن ظاهرة الاستطراد عنده. ثم عاد الشارح ليكرر مسألة زيادة الواو في مبحث الخط (فصل الزيادة)[٣] وهذا موضعها الصحيح.

وكذلك كرّر الكلام على (إذن) في مبحث الخط وفي النواصب.[٤]

وقد يكون التكرار في نص ينقله الشارح عن غيره، فهو ينقل عن ابن هشام من المغني نصاً في أحكام (لولا) في باب المبتدأ والخبر، ثم كرره مرة أخرى بنصه في باب المخفوض بالحرف.[٥] وفي بعض المواضع التي يكرر فيها المسألة يُنوِّع بين الإجمال والتفصيل، فيجمل في المرة الأولى اعتماداً على ماسيرد من تفصيل أوالعكس.[٦]

---

(١) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٣٦أ، ٢٤٦أ.

(٢) المصدر السابق ورقة/ ٩٥ب - ٩٦أ.

(٣) المصدر السابق ورقة/ ٣٠٣أ ب.

(٤) المصدر السابق ورقة/ ٥٨أ، ٢٩٥ب.

(٥) المصدر السابق ورقة/ ١٠٠ب، ٢٦٦ب.

(٦) المصدر السابق ورقة/ ٤٣ب، ٢٥٧ب.

وقد يخطر لي أن أميز هذا التكرار أهو منهج للشارح أم أنه يتعارض مع معنى الدقة والتنظيم في الكتاب ؟ هذا ماسأفصل القول فيه عند التقويم.

٩- بقي في أسلوب الشرح الحديث عن عبارة الشارح وألفاظه، فالكتاب في مجمله جمع لنصوص وآراء متقدمي النحاة ومتأخريهم، فأكثرُ الكتاب نقولٌ نصَّ الشارح على نقلها، أو آراء ذكرها متصرفاً في عبارتها. ومع ذلك فقد جاء أسلوب الكتاب -كما بدا لي- معتدلاً لا غموض فيه إلا مايظهر بين تارة وأخرى من تأثره بعلماء الأصول والمنطق، إذ تجري على قلمه بعض ألفاظهم وعباراتهم التي وقفت أمامها.

من ذلك ماجاء في ذكره لأنواع المفعول المطلق المؤكد أو المبين للنوع أو المبين للعدد، فقال معلقاً على كلمة (أو):[١] «وينبغي أن تجعل (أو) فيما تقدم لمنع الخلو دون الجمع». ومنع الخلو دون الجمع من ألفاظ المناطقة.[٢]

ويقف أمام كلمة (كل) في عبارة ابن آجُرُّوم ليعرض الفرق بين[٣] الكل والكلي والكلية، والجزء والجزئي والجزئيه ناقلاً عن الإِسْنَوى[٤] أحد علماء الأصول.

ومن كلام المناطقة ماذكره في معنى التعريف فقال:[٥] «التعريف قد يراد به تحصيل صورة في المدركة بالذاتيات أو العرضيات، وهي التعاريف الحقيقية

---

(١) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٠٧ب.

(٢) منع الخلو دون الجمع: يراد به معنى الإباحة والتخيير.
انظر تفصيل ذلك في: باب المصدر (المفعول المطلق) ج١/١٣١ هامش/٥ من التحقيق.

(٣) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٣٥ب.

(٤) هو: عبدالرحيم بن الحسن بن علي الشافعي فقيه أصولي، له دراية واسعة بالعربية، عاش في مصر، وولي الحسبة وبيت المال زمناً، أخذ عن الجلال القزويني، والتقي السبكي، والعربية عن أبي حيان، وتلمذ عليه أبو الفضل العراقي وجمال الدين بن ظهيرة، له من الكتب: الكوكب الدري، الفروق، التمهيد، شرح الألفية، توفي سنة ٧٧٢هـ.
انظر: (بغية الوعاة ٢/٩٢- شذرات الذهب ٦/٢٢٣- الأعلام ٤/١١٩).

(٥) المواهب الرحمانية ورقة/ ١٦أ.

والـرسمية، والحادُّ إنما ذكر الحدود ليتوجه الذهن إلى المعلـوم بوجه ثم يرسم فيـه صورة أخرى لا ليحكم بالحد عليه فهو كنقاش ينقـش صورة في الذهن».

وغير ذلك متعدد من أمثلة تأثر أسلوبه بالأصوليين وغيرهم.[1]

٣- موقفه من الحدود:

سار الشارح على نهج النحاة المتقدمين في مسألة الحدود، فقد عُنِي بحدود الأبواب والمصطلحـات عنـاية واضحـة، خاصـة أنه جاء في مـرحلة متـأخرة، وكتب النحو قبله تزخر بالحدود -على تنوعها- الأمر الذي جعله معتمداً على من سبقه في نقل الحدود وشرحهـا؛ إذ لم تتوفر له فرصـة التجـديد أو الابتكار -ولا مكان له- في وضع الحدود.

لـذا جاءت عنـايته بالحدود ومـوقفه منهـا متمثلـة في الجوانب التـالية.

١- ذكر الشارح لكل الأبواب حداً أو أكثر، وليست الأبواب وحدهـا، بل إنه إذا عـرض له مصطلح ورأى أن يحدّه فعـل ذلك مكتفيـاً بذكـر الحدِّ حيناً، ومتوسعاً وشارحاً له حيناً آخر.

فحين يكـون الحدُّ مذكوراً في نص الآجُرُّومية يتناولـه الشارح بالتحليل والتمثيـل، ويقـف كثيراً أمام كـون الحدِّ جامعـاً مانعاً كما في حدِّ (الإعـراب والفـاعل والمفعـول به والنعـت والحال) وغير ذلـك[2]، ويهتم بالتعريف لغـة واصطلاحاً،وقديستشهد لذلك بالقرآن والشعر، قال في حدِّ التمييز:[3] «التمييز : أي: التفسير ويقال أيضاً: المميز والتفسير والمفسر والتبيين والمبين. في اللغة: فصـل الشيء عند غيره قـال اللّـه تعالى: ﴿وَامْتَـازُوا اليَوْمَ أَيُّهَا المُجْـرِمُونَ﴾ [يس/ ٥٩] أي: انفصلوا من المؤمنين، ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الغَيْظِ﴾ [الملـــك /٨]

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة/ ٩أ، ٩ب، ٣٥ب، ١٠٦ب، ١٥٨ب.

(٢) المصدر السابق ورقة/ ١٣، ٨٤أ، ١٩٨أ، ١٣٤ب، ٢٢٠ب.

(٣) المصدر السابق ورقة/ ٢٢٧ب.

أي ينفصل بعضها من بعض، وفي الاصطلاح [ثم يذكر حدَّ ابن آجُرُّوم]: ماذكر المصنف بقوله: التَمْييزُ هُوَ الاسْمُ أي: الصريح، وهذا أحد الأوجه التي فارق فيها التمييزُ الحالَ...».

ومثل ذلك في حدِّ الوضع وحدِّ الحرف وحدِّ الاستثناء.(١)

٢- كثيراً مايتعقب الشارحُ ابنَ آجُرُّوم فيما رسم من حدود، ويتخذ من عبارته -كما سبق- دليلاً على منهجه في التأليف، فعند سرد ابنِ آجُرُّوم لأقسام الكلمة قال الشارح:(٢) «وهذا شروع في تعريف الاسم والفعل والحرف بالخاصة، وخاصة الشيء عند النحاة مالا يوجد بدون ذلك الشيء، ويوجد ذلك الشيء بدونه... والتعريف بالحدِّ أتم فائدة وأكثر تحقيقاً لكنه أصعب تناولاً، وكأنه [أي ابن آجُرُّوم] عدل عن الحدِّ إلى الخاصة لأن التعريف بها أسهل وأقرب تناولاً».

وفي باب الفاعل قال ابن آجُرُّوم: الفَاعِلُ فابتدأ الشارح في التعليق على ماسيذكر ابن آجُرُّوم في حدِّهِ فقال:(٣) «ورسمه(٤) ببعض خواصه تقريباً على المبتدىء، وإن كان ماذكره رسماً لأن الرفع وكونه مذكوراً قبله فعل خارجان عن حقيقة الفاعل».

٣- إذا لم يكن الحدُّ مذكوراً في متن الآجُرُّومية كان للشارح منهج في ذلك:

- فإما أن ينقل الحدَّ منسوباً، كما فعل في حدِّ العامل، والتوكيد، والبدل، والمنادى وغير ذلك(٥) وأكثر نقوله في الحدود عن ابن الحاجب

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة /٤أ، ١١ب، ٢٣١أ.

(٢) المصدر السابق ورقة/ ٤أ.

(٣) المصدر السابق ورقة/ ٨٤أ.

(٤) يريد بذلك قول ابن آجُرُّوم في حد الفاعل: (الفاعل هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعل) المقدمة ص/١٦

(٥) المواهب الرحمانية ورقة/ ١٥ب، ١٧٩ب، ١٨٤ب، ٢٥٤ب.

والـرضي وابن مالك. وقد لا يكتفـي بنقل الحدّ، وإنما يفسـره ويشـرحه، وربما ذكـر ماعليه من ردود، وقد يجيب في أثناء ذلك عما يعـرض له من تساؤلات. جاء في باب النعت في رسم حدّه:[1] «... قال ابنُ مالك: وهو التابع المقصود بالاشتقاق وصفاً أو تأويلاً مسوقاً لتخصيص أو تعميم أو تفضيـل أو مدح أو ذم أو ترحم أو إبهام أو توكيـد». ثم يمضـي في شرح هذا الحدِّ فيقـــول: «...فقـوله (التـابع) جنس، والمقصـود بالاشتقاق يخرج بقيـة التـوابع، واحترز بالمقصـود ممـا كـان في الأصـل مشتقـاً ثم غلب كالصِدِّيق تابعـاً لأبي بكـــر رضي الله عنه، والصعق تابعاً لخويلد، فإنه عطف بيان لأن اشتقـاقه في تابعيته غير مقصـود، وقـوله وصفاً نحو: مـررْتُ برجلٍ كـريمٍ، أو تأويلاً نحو: مـررْتُ بذي مالٍ...».

ثم ينقل حدَّ ابن الحاجب في النعت[2] كما فعل مع حدِّ ابن مالك، ثم بدا له أن يشير إلى ترك ابنِ آجُرُّوم ذكرَ حدِّ النعت واكتفائه في عرض الباب ببيان أحكام النعت.

- وإمـا أن يتعـدد نقلُـه للحـدِّ، فحين تكلم في باب الإعـراب، ذكـر حدَّ الإعـراب اصطلاحاً نقلاً عـن شـرح اللـب ثم أضاف إلى ذلـك حدَّ البـدر بن مالك، وحدَّ ابنِ مالك، وحدَّ ابنِ هشام.[3]

- وإما أن يذكر الشارح حدّاً دون أن ينسبه كما فعـل في حدِّ (العَلَمِ) في باب النعت، حيث عرفه لغة واصطلاحاً، وذكر ما على الحدِّ مـن مخرجات، ولما أجاب عمَّـا عرض له من تساؤلات رأى أن يعـزز شرحه برأيٍ لابن الحاجب، ثم للفـاضل الجامي من شرحه على الكـافية. وقد أفاض الشـارح كثيراً في هذا

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة/ ١٣٤ب.

(٢) المصدر السابق ورقة/ ١٣٤ب

(٣) المصدر السابق ورقة/ ١٣٥أ.

الباب مما يطول ذكره هنا.[١]

٤- يبدو للشارح حيناً أن يقف أمام مصطلح ليرى فيه رأيه هل يشمله حدٌّ، أم أن الحدود التي ذكرت تقصر عن تناوله كليةً، فيعرض رأي النحاة في ذلك حتى ينتهي إلى حدِّ المصنف فيه فيشرحه وكأنه يرتضيه مع ماعليه من اعتراضات، ولنا أن نستأنس بنصه في الكلام على حد النكرة حيث يقول:[٢] «وَالنَّكِرَةُ لاينحصر بالعدِّ بل بالحدِّ وقد أكثر الناس من حدود المعرفة والنكرة، وليس فيها حدٌّ سالم، قال ابنُ مالك: من تعرض لحدِها عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه، لأن من الأشياء ماهو معرفة معنى نكرة لفظاً نحو كان ذلك عاماً وأول من أحسن. فمدلولهما معين لا شياع فيه بوجه ولم يستعملهما إلا نكرتين. وماهو نكرة معنى معرفة لفظاً كـ(أسامة) هو في اللفظ كـ(حمرة) في منع الصرف والإضافة ودخول أل ووصفه بالمعرفة دون النكرة، ومجيئه مبتدأ...... وإذا كان الأمر كذلك فأحسن ماتتبين به المعرفة ذكر أقسامها مستقصاة ثم يقال وماسوى ذلك.....». ثم ينقل حدَّ ابنِ آجُرُّوم فيقول: «والمصنف عرَّفهَا بقوله: كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ أي: كل اسم شائع في أفراد مفهوم كلي موجودة».

ثم مضى يشرح هذا التعريف ويقف أمام كل تساؤل يعرض له، ولما رأى أن تعريف ابن آجُرُّوم فيه شيء من الغموض وكأن ابن آجُرُّوم نفسه أحسَّ بذلك فعمد إلى توضيحه بباقي عباراته. قال الشارح: «ولما كان في هذا التعريف غموض لما فيه من الإشكال الذي سبق والخفاء أردفه بقوله: وَتَقْرِيبُهُ أي مقربه إلى فهم المبتدي أن يقال: النكرة كُلُّ مَا أي كل اسم صَلَحَ بفتح اللام وضمها دُخُولُ الأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ للتعريف».

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة /١٣ب.

(٢) المصدر السابق ورقة/ ١٤٢-١٤٣أ.

٤- استخدامه للعلة:

العلة أمر مهم في إثبات الأحكام، وهي ظاهرة في الكتاب، وقد وقف الشنواني من التعليل موقفاً معتدلاً، فحين تعرض له المسائل والقضايا التي تستوجب التعليل يبرز ذلك صراحة أو ضمناً ففي مواضع مختلفة من كتابه يعلل تعليلاً عقلياً بيّناً -كما فعل من سبقه من النحاة- مثل: رفع المبتدأ، وتعليله لأقسام الإعراب وعلة تسمية كل قسم منها، وعلة جمع أحرف المضارعة في كلمة (أنيت) ورفع الفعل المضارع، وغير ذلك.

• وجاء استخدامه للعلة متمثلاً في الصور التالية:

١- لما كانت العلل متعددة بتعدد أقسامها وأحكامها[١] فقد تنوعت في الكتاب مع أن الشارح لم يكن ليميز فيها نوعها أو مايتصل بها من حكم، وإنما جاء ذكرها في المواضع التي استلزمتها. ومن ذلك ماذكره في علة إعراب الفعل المضارع إذ قال:[٢] «وهي مشابهة الاسم في الإبهام والتخصيص لوقوع المضارع مبهماً لم يعرف المراد منه لأنه مشترك بين زماني الحال والاستقبال، وتخصيصه بالسين وسوف أو نحوهما بالمستقبل، وبالآن ونحوه بالحال، كما أن الاسم أيضاً مبهم في (رجل) لم يعرف المراد منه، ويتخصص بالقرائن وإدخال لام التعريف ونحو ذلك، وقبول لام الابتداء وجريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته، وبهذا الشبه أعرب دون أخويه». وهذه العلة هي التي تسمى علة مشابهة.[٣]

---

(١) تكلم النحاة في العلل النحوية، أقسامها وأحكامها وشروطها. انظر ذلك في: (الإيضاح في علل النحو للزجاجي ت: مازن المبارك، بيروت/ ١٣٩٩هـ- الخصائص لابن جني، ت: محمد علي النجار، بيروت: ج١/١٤٤ ومابعدها- لمع الأدلة لابن الأنباري ت: سعيد الأفغاني. ١٣٧٧هـ: ص١٠٥ ومابعدها- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، حلب: ص/١٤٨).

(٢) المواهب الرحمانية ورقة/ ٤٩ب.

(٣) انظر: الاقتراح ص/٤٨ .

ومنه كلامه عن (علة الفرق) في فتح نون جمع المذكر السالم وكسر نون المثنى[١]، و(علة النقيض) في نصب النكرة بعد (لا) النافية حملاً لها على (إنَّ)[٢]، و(علة المعادلة) في جر الممنوع من الصرف بالفتحة، ونصب جمع المؤنث السالم بالكسرة[٣]، و(علة المجاورة) في مسألة الجر في قولهم: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) ونحوه، وفي ضم اللام في (الحمدُ لُلّهِ) لمجاورتها الدال المضمومة[٤]، و(علة أصل) في صرف الاسم الممنوع من الصرف[٥] و(علة تعويض) في إلحاق الميم المشددة في آخر لفظ الجلالة (اللهمَّ) تعويضاً عن حذف حرف النداء[٦]، و(علة صوتية) في جزم المضارع المعتل الآخر بحذف آخره قصد التخفيف.[٧]

وبالنظر إلى مَنْ قسم العلل إلى بسيطة ومركبة[٨] يمكننا أن نميز في علل الشنواني هذا التقسيم، فكل ماسبق ذكره من أمثلة إنما هو من قسم العلل البسيطة، أما المركبة فمثالها: حذف التنوين من العلم إذا وصف بـ(ابن) وأضيف إلى عَلَمَ وعلة التقاء الساكنين وكثرة الاستعمال.[٩] والعلة المركبة في منع الاسم من الصرف.[١٠]

٢- قد ينقل الشارح علله عن النحاة نصاً، فهو ينقل عن سيبويه علة كسر

---

(١) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٤٢أ.
(٢) المصدر السابق ورقة/ ٢٥٢أ.
(٣) المصدر السابق ورقة/ ٣٠ب، ٣٦أ.
(٤) المصدر السابق ورقة/ ٢٦٥أ، ٢٧٧أ.
(٥) المصدر السابق ورقة/ ٢٩ب.
(٦) المصدر السابق ورقة/ ٢٥٤ب.
(٧) المصدر السابق ورقة/ ٣٣ب.
(٨) انظر: الاقتراح ص/٥١ .
(٩) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٩٩ب.
(١٠) المصدر السابق ورقة/ ٢٨أ.

نون المثنى[١]، وعن ابن الحاجب علة حذف التنوين من العلم الموصوف بـ(ابن)[٢]، وعن ابن مالك علة اختصاص الاسم بالجر نقلاً عن شرحه على الكافية الشافية.[٣] وعن الزمخشري من الكشاف علة بناء الحروف المفتتح بها السور في القرآن.[٤]

ونقل عن الرضي في باب الممنوع من الصرف كلامه عن العلل بما يطول ذكره اقتطع منه قوله:[٥] «...قال الرضي:[٦] اعلم أولاً أن قول النحاة إن الشيء الفلاني علة لكذا لايريدون به أنه موجب له بل بمعنى أنه شيء إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم، والحكم في اصطلاح الأصوليين ما توجبه العلة... وتسميتُهم أيضاً لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سبباً وعلة مجازٌ، لأن كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة؛ إذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم، فالعلة التامة إذن مجموع علتين أو واحدة منها تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحد منها....» .

وقد يكون المنقول في العلة عرضاً لمذاهب النحاة في مسألة ما، فحين تكلم عن الضمير (نحنُ) قال:[٧] «واختُلِف في علة بنائه على الضم، فقال الفرّاء وثعلب: لما ضُمِّن معنى التثنية والجمع قُوي بأقوى الحركات، وقال الزجاج (نحنُ) لجماعة، ومن علامة الجماعة الواو، والضمة من جنس الواو،

---

(١) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٤٢أ.
(٢) المصدر السابق ورقة/ ٢٩٩ب.
(٣) المصدر السابق ورقة/ ٢٠أ.
(٤) المصدر السابق ورقة/ ١٧ب.
(٥) المصدر السابق ورقة/ ٢٨ب.
(٦) شرح الكافية: ٣٥/١ .
(٧) المواهب الرحمانية ورقة/ ١٠٥ب.

وقال الأخفش الصغير: (نحنُ) للمرفوع فحرك بالشبه للرفع، وقال المبرد: تشبيهاً بـ(قبل وبعد) لأنها متعلقة بشيء وهو الإخبار عن اثنين فأكثر، وقال هشام: الأصل (نَحُنْ) بضم الحاء وسكون النون فنقلت حركة الحاء على النون واسكنت الحاء».

٣- ذكر السيوطي في الاقتراح[١] أن شرط العلة أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه، ومثل لذلك بعلة إعراب الفعل المضارع -عند البصريين- وهي مشابهته للاسم في حركاته وسكناته وإبهامه وتخصيصه، ثم ذكر تخطئة ابن مالك للبصريين[٢] محتجاً بأن ماذكروه ليس موجباً لإعراب الاسم، وإنما الموجب له قبوله لصفة واحدة ومعانٍ مختلفة لايميزها إلا الإعراب.

وقد ذكر الشارح ذلك دون أن يشير إلى مايشترط للعلة، وإنما ذكر علة إعراب المضارع، وردّ ابن مالك، ثم بَيَّنَ الشارح مقصد ابن مالك ممثلاً بما ذكره السيوطي، وأفاض فيه، ثم بدا له أن يستأنس بما قاله شيخه ابنُ قاسم العبادي حول رأي ابن مالك وما له فيه من رأي... فقال الشارح في ذلك:[٣] «... وردَّ ذلك ابن مالك، أمّا الأول فلأن الماضي يقبله تقول: (ذهبَ زيدٌ) فيحتمل قرب الذهاب وبعده، فإذا دخلت (قد) تخصص، وأمّا الثاني فلأن الاسم والماضي يشتركان في قبول اللام إذ وقع جواباً لـ(لو) نحو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ [الأعراف/ ١٧٦]، وأما الثالث فليس بمطرد، ولو سلم، فالماضي أيضاً يجري على الاسم كـ(فَرِحَ فهو: فَرِحٌ، وأُشِرَ فهو آَشِرٌ...)

---

(١) الاقتراح: ص/٥٢ .

(٢) انظر: (شرح التسهيل لابن مالك ت: عبدالرحمن السيد، ومحمد المختون، القاهرة/ ١٤١٠هـ: ج٣٥/١).

(٣) المواهب الرحمانية ورقة /٤٩أ.

أما المعاني المختلفة التي تطرأ على الفعل المضارع فليست هي عين المعاني المتقدمة وإنما هي معان أُخَر كقولهم: (لاتأكلِ السمكَ وتشربُ اللبنَ) فإنه يحتمل النهي عن كل واحد من الفعلين مطلقاً، ويحتمل النهي عن الجمع بينهما، ويحتمل النهي عن الأول دون الثاني، وهذه معان مختلفة ليست بفاعلية ولا مفعولية ولا إضافة ولا يخفى حصول اللبس بينهما لو ترك إعراب الفعلين لكن الإعراب يتعين في الاسم طريقاً لرفع اللبس... قال: [أي ابن مالك](١) وهذا أولى من قولهم إنما أعرب لشبهة له في تلك الأربعة فإن المشابهة له بهذه الأمور بمعزل عما جيء بالإعراب لأجله بخلاف المشابهة فيما اعتبرته». ثم علق على قول ابن مالك ومضى في ذلك ونقل عن شيخه قوله:(٢) «قال شيخنا رحمه الله تعالى ولك أن تقول هنا إنها ليست سبب الإعراب إلا أنه يصح الإلحاق بسبب المشابهة فيها على طريق قياس الشبه» ونظّر الشارح رأى شيخه بأن قياس الشبه هو الجمع بين الفروع والأصل بوصف إلى أن قال:(٣) «ثم قال شيخنا: على أنه يرد على ابن مالك أمران، أحدهما: أن مابيَّن به الشبه يأتي مثله في الماضي مع انتفاء إعرابه قطعاً... فكان ينبغي إعرابه لذلك لوجود الشبه الذي هو السبب في إعراب المضارع على قوله. الثاني: وافق غيره على أن السبب في إلحاق الاسم بالحرف في البناء مشابهته له في الوضع، بل قيل: إنه انفرد بذلك مع أن وضع الحرف ليس هو علة بنائه، وإنما هي استغناؤه عن الإعراب كما قرره فيرد عليه نظير اعتراضه عليهم هنا، فماكان جوابه فهو جوابهم... فيجعل سبب البناء هو الاستغناء، لأنا نقول هذا غير ممكن في الأسماء التي بنيت لمشابهة الحرف محتاجة للإعراب قطعاً، فلا يمكن أن يجعل سبب بنائها الاستغناء المذكور فليتأمل».

---

(١) انظر: (شرح التسهيل ٣٥/١).
(٢) المواهب الرحمانية ورقة / ٤٩ب.
(٣) المصدر السابق ورقة/ ٥٠أ.

هـذا نصه، وقد آثرت أن أذكـره -مع طوله- إذ فيـه يبرز طـول نفس الشارح وصبره في الشرح والمناقشة حتى تتضح المسألة.

٤- حين يمضـي الشـارح في تنـاوله متن الآجُرُّوميـة بالشـرح قـد تعرض له أمـورٌ تحتاج إلى تعليل ليست من مسائل العلة النحوية، وإنما هـي من وقوف الشـارح أمام المصنف في عرض مـادته فيعلل الشارحُ ذلـك تعليلاً نحوياً، فهو يعلل تقديم ابن آجُرُّوم ذكر الرفع على باقي أقسـام الإعراب[١]، ويعلل جمعه المبتدأ والخبر في باب واحد[٢]، ويعلل تقسيمه لأنواع المعارف.[٣]

وهذا نصه في الكلام على أنواع المرفـوعات قال:[٤] «وبدأ بالمرفوعات لأنهـا العمدة، ثم ثنى بالمنصوبات لأنها فضلة غالباً ثم ثلَّـثَ بالمجرورات لأنها منصـوبة المحل فهي دون المنصـوبات لفظاً، وقد قدم مـن المرفـوعات الفاعل؛ لأنه أفضلهـا عند الجمهور، ولأنه جزء الجملة الفعلية التي هـي أصل الجمل في الإخبـار... ولأن عامله أقوى مـن عامل المبتدأ لأنه لفظـي كـالفاعل، ومناسبة العـامل مع المعمـول موجبة لقـوة عملـه...». ولعـل هـذا الاتجاه في التعليـل تفـرضه طبيعة تأليف الكتاب، إذ يقصـد الشارح تناول المتن مـن كل جوانبه، وكـأنه يفترض أن قـد يسـأل عـن تعليلـه مسلك المصنـف في أي مـوضع من الكتاب فيبادر هو إلى ذكر السبب.

٥- الاستطـــراد:

أشرت في حديثي عن أسلوب الشارح أنه انتهج طريقةالتوسع والتفصيل وإيراد الأمثلةوالشواهد فلم يكد يتناول مسألةإلاأفاض فيهـا فأوفى، وقد بدا لي

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة/ ١٩ب.

(٢) المصدر السابق ورقة/ ٩٨ب.

(٣) المصدر السابق ورقة/ ١٤١أ.

(٤) المصدر السابق ورقة/ ٨١ب.

أن هـذا حدا به إلى الاستطراد في بعض الأبواب إلى غيرهـا انطلاقاً من شرحه لكلمة أو تعرضه لمسألة.

وليـس الاستطـراد في التأليـف بمستغـرب، فالنحاة القـدامى بعـامة كانوا يستطردون لاسِيَّمَا في مراحل التأليف الأولى، فهذا سيبويه عُرِف في كتابه مظهر الاستطـراد بارزاً، ولكن حين تقدمت مراحل التأليف واتسمـت الكتب بالتنظيم ظهر أن الاستطراد أمر غير مقبول، وإن كنت أرى أن اليسير منـه أمر حتمي يفـرضه الشـرح والربط؛ ذلك أن الاستطـراد هو سوق الكلام على وجه يلـزم منه كلام آخر وهو غير مقصود بالذات بل بالعرض.(١)

وقـد توقفـت أمام مظهر الاستطـراد في الكتـاب فاستطعـت أن أميز فيـه الجوانب التالية:

١- ينتقل الشارح في أثناء شرحه لإحدى المسائل إلى مسـألة نحوية أخرى، ففي كلامه عن الاستثناء المنقطع تكلم عـن توجيه إعراب(٢) (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) ونقـل نصاً عن التفتازاني في معنى النفـي في الآية، ثم مضـى يتكلم عن إعراب كلمة (اللَّه) على أنه بدل من اسم لا على المحل لأنه في مـوضع رفع بالابتداء، ونظَّـر ذلك بنصبه في (لَاحَوْلَ وَلَا قُوةً) ببناء الأول على الفتـح ونصب الثاني، وتكلم عن وصف اسم لا بمفرد والعطف عليه، وغير ذلـك. وهذا موضعه -فيما أرى- باب لا التي لنفي الجنس.

وفي آخر باب الإعراب تكلم -في خاتمته- عن الإعراب المقدر(٣) وفصل فيـه، وتناول إعراب الأسماء المنقـوصة وكيف تثنى وتجمـع، ومـا يلحقها من تغيير صرفي بسبب ذلك.

---

(١) انظر: (التعريفات للجرجاني ت: عبدالمنعم الحفني، القاهرة/ ١٩٩١م: ص/٣٠).

(٢) انظر المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٤٠ .

(٣) المصدر السابق ورقة/ ٤٤ب-٤٧ب.

وتكلم عن الممنوع من الصرف كلاماً واسعاً عند ذكر الفتحة علامة لخفض الاسم الممنوع من الصرف.[١]

وصورة أخرى مما أحسبه استطراداً ذكره قصةَ طلب سيبويه النحوَ[٢] عند حديثه عن الفعل الناسخ (ليس) إذا استُثنِيَ بها واستتر مرفوعُها.

وقد يكون الاستطراد من مسألة نحوية إلى أخرى صرفية لما بينهما من تقارب، فحين تكلم عن الأسماء التي ترفع بالضمة، وسمّى منها جمع التكسير فصّل فيه تعريفاً وأنواعاً[٣]، وفرّق بين جمع القلة وجمع الكثرة، وتكلم عن جمع المذكر السالم حين ذكر علامات إعرابه، فذكر مايلحق به وفصل الكلام على (سنة وعضة وعزة).[٤]

وربما جاء الاستطراد من كلمة إلى مسألة، وأصدق مثال على ذلك أن الشارح كان يتكلم في فصل مايعرب بالحركات أو الحروف، وذكر نص ابن آجُرُّوم أن الاسمَ المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم والفعل المضارع مجرد الآخر عن الضمائر كلها ترفع بالضمة وتنصب بالفتحة وتخفض بالكسرة والمضارع يجزم بالسكون، واستثنى جمع المؤنث والممنوع من الصرف والمضارع المعتل من هذا فقال: <u>وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ ثَلاَثَةُ أَشْيَاءَ...</u> انطلق الشارح من كلمة (أشياء) إلى ذكر مسألة وزن (أشياء)[٥] والخلاف النحوي المشهور في هذه المسألة، وفصل في التحليل الصرفي لكل وزن ووجه كل مذهب.[٦]

---

(١) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٨أ.

(٢) المصدر السابق ورقة/ ١١٧ب.

(٣) المصدر السابق ورقة/ ٢١ب- ٢٢ب.

(٤) المصدر السابق ورقة/ ٣٨أ- ٣٩ب.

(٥) انظر هذه المسألة في: (الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ت: محمد محي الدين، مسألة/ ١١٨- شرح الشافية للرضي ت: محمد محي الدين وآخرون، بيروت/ ١٣٩٥هـ: ج١/٢٩-٣٢) الصحاح واللسان مادة (شيأ).

(٦) انظر: المواهب الرحمانية ورقة /٣٦ أ.

ومنه تناوله مسألة الإخبار بالحرف وما عطف عليه[١] عند قول ابن آجُرُّوم: وَحُرُوفُ الخَفْضِ هِيَ مِنْ....

ولا يفاجئنا أن نجد الشارح يعلق على استطراده أنه من جريان عادة النحاة على ذلك، وهذا ما ورد في باب المفعول الذي لم يسم فاعله، تكلم عن بناء الفعل للمجهول وما يعتريه من تغيير، وما قد يحدث فيه من إعلال وإشمام، ونقل مذاهب وأقوال النحاة في هذه المسألة ثم مالبث أن قال:[٢] «والأحسن أن هذه الأحكام تصريفية لاتليق بهذا الباب، فالمعتل وما فيه من الإشمام وغيره يذكر في التصريف، والمضاعف في الإدغام، وجرت عادة كثير بذكرهم ماذكروا في هذا الباب وترك ماترك إلى التصريف والإدغام».

٢- ومن صور الاستطراد أن يكون من مسألة نحوية إلى جانب لغوي، ففي باب (المفعول معه) مثل ابن آجُرُّوم له بقوله: جَاءَ الأَمِيرُ والجَيشَ وجه الشارح النصب في (الجيشَ) على أنه مفعول معه لأنه دلَّ على من صَاحَبَ الأمير في المجيء، ثم بين المعنى اللغوي للجيش، واستطرد إلى ذكر معنى الجحفل والسرية والمِنْسر والبَعْث والكتيبة والخميس، وكأن ذكر الجيش أورد إلى ذهنه مرادفاته فرأى أن ذكرها فيه مزيدٌ من الفائدة.[٣]

وفي باب (إنَّ وأخواتها) وقف عند الحرف (ليت) ليخرج في حديث مطول إلى معنى التمني والترجي وما تفرع عنهما، وما قيل فيهما.[٤]

٣- وجدت الشارح في بعض المواضع ينطلق من موقفه إلى تحليل عقلي أصولي، فحين تكلم في باب (المفعول من أجله) عن جر المفعول بحرف

---

(١) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٩أ.

(٢) المصدر السابق ورقة/ ٩٣أ.

(٣) المصدر السابق ورقة/ ٢٦٣أ.

(٤) المصدر السابق ورقة/ ١٢٧ب- ١٢٩أ.

التعليل (اللام) استشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَافِي الأَرْضِ جَمِيْعاً﴾ [البقرة/ ٢٩] فقال:[١] «فإن المخاطبين هم العلة في الخلق، وخفض ضميرهم باللام لأنه ليس مصدراً». ثم أخذ في بيان معنى التعليل في الآية فقال: «ومعنى (لكم): لأجل انتفاعكم في دنياكم باستنفاعكم بها في مصالح أبدانكم بواسط أو بغير واسط، أو دينكم بالاستدلال والتعرف لما يلائمها من لذات الآخرة وآلامها لا على وجه الغرض، فإن الفاعل لغرض مستكمل به، بل على أنه كالغرض من حيث إنه عاقبة الفعل ومؤداه». ولما وجد أن عبارته تحتاج لمزيد من الإيضاح استطرد فقال:[٢] «وإن أردت زيادة الإيضاح فاستمع لما يتلى عليك من المقال. واعلم أن الله تعالى راعى الحكمة والمصلحة فيما خلق وأمر وأودع فيها المنافع ولكن لاشيء منها باعث له على الفعل وإن كانت معلومة له تعالى، كما أن من يغرس غرساً لأجل الثمرة يعلم ترتب المنافع الأُخَر على ذلك الغرس كالاستظلال به والانتفاع بأغصانه وغيرها والباعث له على الغرس هو الثمرة لا غيرُ، فجميع تلك الفوائد والمصالح بالنسبة إليه تعالى بمنزلة ماسوى الثمرة بالنسبة إلى الغارس..... [ثم قال:][٣] إذا تيقنت علمت أن ماقاله (شارح المقاصد) من أن الحق تعليل بعض الأفعال سِيَّما الأحكام الشرعية بالحكم والمصالح ظاهر كإيجاب الحدود والكفارات وتحريم المسكرات وما أشبه ذلك...».

٤- ومن صور الاستطراد المقبولة- فيما أرى- أن الشارح يخرج عند استشهاده بآية أو نحوها إلى ذكر مذاهب فى التوجيه الإعرابي، فحين استشهد

(١) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٥٨ب.
(٢) المصدر السابق ورقة/ ٢٥٩أ.
(٣) المصدر السابق ورقة/ ٢٥٩أ.

لنصب جمع المؤنث بالكسره بقوله تعالى: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَواتِ وَالأَرْضَ﴾ [العنكبوت/ ٤٤] أعرب الآية[١]، ثم تطرق إلى أن إعراب (السموات) مفعول به مذهب الجمهور، أما عبدالقاهر الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب وابن هشام في المغني فيجعلونها مفعولاً مطلقاً، ونقل تعليل ابن هشام[٢] بأنه مفعول مطلق يعني لأن كونه مفعولاً به يقتضي إيقاع الخلق أي الإيجاد عليه وهو مستحيل، إذ فيه تحصيل الحاصل»، ثم علق على ذلك بقوله:[٣] «وفيه نظر؛ إذ إيقاعه عليه إنما يقتضي وقوع وجود الموقع عليه حال الإيقاع وذلك تحصيل الحاصل بحصول مقارن للتحصيل ولا استحالة فيه، إنما المستحيل تحصيله بحصول سابق عليه، وذلك غير لازم».

وليس بمستغرب أن نجد الشارح يعود عن التوسع والإطالة مكتفياً بما ذكره في الباب، قال في آخر باب التوابع:[٤] وليكن الانفصال من الكلام على هذا الوجه الحسن، ولنكف القلم عن شوطه، فقد أطلقنا له الرهن هذا وإني من أهل التقصير فمالي وللتطويل...».

٦- مسلكه في عرض المسائل الخلافية:

الحديث عن مسائل الخلاف النحوي تحفل به كتب النحو المتقدمة والمتأخرة، ولم يكن الشنواني ليسلك طريقاً مختلفاً عمن سبقه، فقد أثرى كتابه بمسائل الخلاف، ولا غرابة في ذلك فالشارح متأخر عصراً فجاء كتابه مصدراً جامعاً لمعظم مسائل النحو، وقد بدا مسلكه في عرض هذه المسائل محدداً في المعالم التالية:

١- يفصل الشارح في عرض المسائل بذكر رأي كل نحوي أدلى فيها برأي

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٦ب.

(٢)(٣) المصدر السابق ورقة/ ٢٦ب.

(٤) المصدر السابق ورقة/ ١٩٤ب.

موافق أو مخالف، وقد ينقل ردود النحاة واعتراضاتهم على ماذكر في المسألة من آراء، من ذلك حديثه عن خلاف النحاة في رافع الفعل المضارع يقول الشارح:[١] «وأبهم المصنف رافعه ليكون جارياً على كل الأقوال في رافعه فإنهم اختلفوا في رافعه حينئذٍ، فقال الفرّاء وأصحابه واختاره ابن مالك وقال ابن هشام: إنه أصح الأقوال، هو: تجرده عن الناصب والجازم... وقال الكسائي: رافعه حرف المضارعة، ورُدّ بأن جزء الشيء لايعمل فيه، وقال ثعلب: مضارعته للاسم... وقال البصريون: حلوله محل الاسم وإنما ارتفع لحلوله محل الاسم ...».

ثم أردف الشارح بذكر رأي أبي حيان في هذا الخلاف، وكأنه يرى رأيه فقال:[٢] «وقال أبو حيان: ولا فائدة لهذا الخلاف ولا ينشأ عنه حكم نطقي».

ومثله مسألة الخلاف في إعراب الأسماء الستة بالحركات أو بالحروف[٣]، والخلاف في المرفوع والمنصوب بعد كان وأخواتها[٤]، وناصب المفعول من أجله[٥] وناصب المفعول معه[٦]، وغير ذلك كثير.

٢- أكثر مسائل الخلاف التي يذكرهاالشارح مأخوذة عن ابن مالك والرضي وأبي حيان وابن هشام والدماميني، فمثال مانقل عن ابن مالك خلاف النحاة في ناصب المضارع بعد (أو)[٧]، وعن الرضي الخلاف في المبدل منه، وعامل

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة/ ٥٢ب.
(٢) المصدر السابق ورقة/ ٥٣أ.
(٣) المصدر السابق ورقة/ ٤٢ب.
(٤) المصدر السابق ورقة/ ١١٢ب.
(٥) المصدر السابق ورقة/ ٢٥٨ب.
(٦) المصدر السابق ورقة/ ٢٦٢أ.
(٧) المصدر السابق ورقة/ ٦٩ب.

الحال المؤكدة[١]، وعن أبي حيان الخلاف في (إياك وأخواتها)[٢]، وعن ابن هشام كثيرٌ، مثل إعمال (لعلَّ) عمل إنّ، الخلاف في عمل (لولا)، زيادة (مِنْ) الجارَة وغيره[٣]، وعن الدماميني خلاف النحاة فيما وصف بـ(بنت) في غير النداء[٤]، وغير ذلك.

وقد لايكتفى بنقل المسألة عنهم، بل يورد مالهم من اعتراضات وورود على مايرون ضعفه، وأحياناً نجده يسلك المسلكَ نفسه مع رأيٍ غير منسوب.

ولعلي أستطيع أن أقول: إن الشارح تأثر هؤلاء النحاة في عرضهم للمسائل فآثر أن ينقل عنهم ماذكروه لمزيد من التقوية والإقناع.

٣- ينص الشارح في عرض بعض المسائل على مصدره في المسألة التي يذكرها، كالمغني لابن هشام وشرح الكافية للرضي، وشرح التسهيل لابن مالك والتذييل والتكميل لأبي حيان وهي أكثر مصادره.[٥]

٤- عني الشارح بالمسائل المشهورة في الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر.[٦]

١- مسألة رافع المبتدأ ورافع الخبر.

٢٨- مسألة أيهما أصل في الاشتقاق الفعل أم المصدر؟

٣- مسألة عامل النصب في المفعول معه.

٤- مسألة عامل النصب في المستثنى.

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة/ ١٩٣ب، ٢٢٢ب.

(٢) المصدر السابق ورقة/ ٢٠٥أ.

(٣) المصدر السابق ورقة/ ١٢٢ب، ٢٠٤ب، ٢٦٨ب.

(٤) المصدر السابق ورقة/ ٢٥٧ب، وانظر: ٢٩٩أ.

(٥) المصدر السابق ورقة/ ١٩ب، ٢٧٣أ، ٢٧٩ب.

(٦) المصدر السابق ورقة/ ٩٩ب-١٩٦أ-٢٦١ب-٢٣٧أ-٢٣٦أ-٢٥٦أ-٢٨٢أ-٢٦٧ب-٢٨٤ب-٤٩ب-٥٢ب، ٦٧أ، ٦٩ب، ٢٠٥أ، ١١٧ب، ٣٦أ .

٥- مسألة (حاشا) في الاستثناء فعل أو حرف.

٦- مسألة المنادى المفرد العلم معرب أو مبني.

٧- مسألة واو (رُبَّ) هل هي التي تعمل الجر؟

٨- مسألة هل تأتي (مِنْ) الجارة لابتداء الغاية في الزمان؟

٩- مسألة إعراب الاسم الواقع بعد (مذ، ومنذ).

١٠- مسألة علة إعراب الفعل المضارع.

١١- مسألة رافع الفعل المضارع.

١٢- مسألة عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية، وفاء السببية.

١٣- مسألة الضمير في (إياك) وأخواتها.

١٤- المناظرة التي وقعت بين سيبويه والكسائي.

١٥- مسألة وزن كلمة (أشياء).

والشارح في عرضه هذه المسائل قد يصرح بميله لأحد الفريقين، وقد لا يُظْهِر شيئاً من ذلك، وهذا ما سيتضح في الحديث عن موقفه من المذاهب النحوية واتجاهه النحوي.

٤- يعرض الشارح بعض المسائل دون أن ينسبها، وإنما يكتفي بقوله: وزعم بعضهم، وقال بعض النحاة، وقيل..... من ذلك كلامه عن الخلاف في من أي باب نصب الحال، قال:[١] «واختلفوا من أي باب نصب الحال فقيل: نصب المفعول به، وقيل نصب التشبيه بالمفعول به وهو الأرجح، وقيل: نصب الظرف..... ورُدَّ بأن الظرف أجنبي من الاسم والحال هي الاسم الأول». ومثله مسألة الخلاف في أصل كلمة (سوف).[٢]

وقد يكون عرضه للمسألة متدرجاً، فيجمل الآراء أولاً غير منسوبة،

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٢١ب.

(٢) المصدر السابق ورقة/ ١١أ.

ثم يفصل في نسبة كل رأى لأصحابه فيصرح بمن قاله أو وافق عليه.

استمع إليه وهو يعرض الخلاف في نصب الأمكنة المعينة بعد (دخل) حيث يقول:(١) «وفي المنصوب من الأمكنة بعد (دخلْتُ) وتصاريفها كقولك: (دخلْتُ المسجدَ والبيتَ والدّارَ) خلافٌ للنحاة، فقال بعضهم: كل مانصب بعد (دخلت) من الأمكنة المعينة فهو مفعول به، وهو مذهب الفارسي ومن وافقه، واختاره ابن مالك ونسبه إلى سيبويه، و(دخل) متعد في الأصل بحرف وهو (في) إلا أنه حذف حرف الجر اتساعاً فانتصب على المفعول به، وقيل: إن المكان المختص منصوب بـ(دخل) على الظرف تشبيهاً للمكان المختص بغير المختص، قيل: وهو مذهب سيبويه والمحققين، قال ابن الحاجب: وهو الأصح، واختاره السيد، وقال: إنه مفعول فيه ينصب لكثرة استعمال (دخلت) ومتصرفاتها بتقدير (في) إما تحقيقاً بحذف كلمة (في) أو حملاً على المبهم، وقيل: إنه مفعول به صريحاً لا على إسقاط الخافض، و(دخل) يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى، وكثرة الأمرين فيه تقتضي أنهما أصلان، وهذا مذهب الأخفش ومن وافقه».

وغير ذلك من أمثلة هذا المنهج.(٢)

٥- من مسائل الخلاف التي يعرضها الشارح الخلافُ بين النحاة في توجيه شاهد سواء أكان هذا الشاهد آية أم بيت شعر. من ذلك كلامه على اختلاف النحاة في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ...﴾ [الأنعام/٨٠] هل النون المحذوفة هي نون الرفع أو نون الوقاية(٣)، ومنه حديثه عن قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف/٥٦] وخلاف النحاة في توجيه معنى التذكير في كلمة (رحمة) وذلك في كلامه عن اكتساب المضاف

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة/ ٢١٦أ.

(٢) المصدر السابق ورقة/ ٩٨أ، ٢٧٣أ...

(٣) المصدر السابق ورقة/ ٤٧أ.

التذكير من المضاف إليه فقال:[١] «وقيل التذكير في الآية على المعنى لأن الرحمة بمعنى الإحسان، وقيل: بمعنى الغفران والعفو، واختاره الزجاج، وقيل: بمعنى المطر، قاله الأخفش، وقيل: التذكير على النسب أي: ذات قرب، وقيل: نعت لمذكر محذوف أي شيء قريب، وقيل: شبه بفعيل بمعنى مفعول نحو جريح وقتيل...».

ومنه الخلاف في نصب كلمة (ماء) في قول الشاعر:[٢]

عَلَفْتُها تِبْناً وَمَاءً بَارِداً   حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

والخلاف في بيت ذي الرمة:[٣]

حَرَاجِيْجُ مَاتَنْفَكُ إلّا مُنَاخَةً   عَلى الخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَداً قَفْرَا

٧- طريقته في الأخذ عن العلماء:

لم يختلف الشنواني عن غيره من النحاة، فشأنه شأنُ معظم المتأخرين الذين شكلت النقولُ مادةَ كتبهم، فلا تكاد تجد في كتبهم اجتهادات تمسُّ جوهر العلم وتأتي بالجديد، وإنما يظهر عندهم الاختيار والترجيح، فأهمية مؤلفاتهم إذاً في الجمع والتنسيق، فقد حفل كتاب المواهب بنقول واسعة عن النحاة، وتنوعت هذه النقول في كل مايتصل بمادة الكتاب فجاء أخذه عمن سبقه من العلماء متمثلًا في الصور التالية:

١- يأخذ الشارح الرأي أو النص ذاكراً المصدرالذي نقل عنه مقروناً باسم مؤلفه، أو مجرداً عنه، ومن عباراته في ذلك: قال أبو حيان في شرح التسهيل،

(١) المواهب الرحمانية، ورقة/ ٢٩٢ .

(٢) انظر: المصدر السابق ورقة/ ٢٦٣أ، وانظر الكلام على الشاهد في باب المفعول معه برقم/١٣٥ من قسم التحقيق.

(٣) انظر: المصدر السابق ورقة/ ٢٣٥ب، وانظر الكلام على الشاهد في باب الاستثناء برقم/٦٧ من قسم التحقيق.

قاله ابن مالك في التسهيل، وفي شرح التسهيل لابن مالك... قال ابن الحاجب في شرح منظومته، قال ابن هشام في الأوضح، وفي المغني، وفي شرح الجمل لابن عصفور... وغير ذلك.

وقد يكتفي بذكر اسم الكتاب عن ذكر صاحبه، إما لتقدمه كثيراً في أثناء الشرح، أو لشهرة الكتاب مثل: الارتشاف، والهمع، والمغني، وشروح التسهيل...

وربما أخذ عن العالم ذاكراً اسمه دون مصدره، إما لتفرد مصدره وشهرته، أو لأنه يأخذ عن هذا الكتاب كثيراً، فيعتمد على فطنة القاريء في إدراك مصدره، ففي كل موضع أخذ فيه عن الرضي فهو من شرحه على الكافية، وكذا في الأخذ عن سيبويه وابن يعيش.

وأما مايأخذه الشارح فهو إمَّا بالنص من مصدره، أو بالمعنى، وقد يشير إلى ذلك فيقول: أوردناه بنصه، أو: ذكرناه باختصار الأمثلة والشواهد، أو: هذه عبارته، هذا كلامه، كذا قال، انتهى بمعناه.

٢- تتنوع المادة التي يأخذها الشارح، فقد يكون أخذه مسألة بأكملها بما فيها من آراء ومذاهب ونقول، تطول أو تقصر. فهاهو ذا الشارح يأخذ عن كتاب (العيون الغامزة على خبايا الرامزة) للدماميني كلاماً طويلاً عن الخلاف في التوابع(١) الواقعة في قوله تعالى: ﴿حم ۞ تَنْزِيْلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيْزِ الْعَلِيْمِ ۞ غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيْدِ الْعِقَابِ﴾ [غافر/١،٢،٣]، هل كلها نعوت أم أبدال،أو(شديد)بدل وماعداه نعت.وهذاالنص المأخوذ تضمن مذهب الزجاج كما حكاه الزمخشري في (الكشاف)، وأبوحيان في (البحرالمحيط،

---

(١) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ١٨٧ب-١٨٩ب.
وانظر نص الدماميني في: (العيون الغامرة على خبايا الرامزة ت: الحسّاني حسن عبدالله، القاهرة/ ص٣٢-٣٨).

والنهر المادّ)، وآراءً لكل من السهيلي، وابن مالك، ولابن الحاجب من (الأمالي)، والنص حافل بالردود والتوجيهات والمناقشات، وعلق الشارح بعد نهاية النص قائلًا: «انتهى ماأوردناه من كلام الدماميني مع اختصار...» وحدد الجوانب المختصرة من النقل.

- وقد يكون المأخوذ شاهداً أو لغة أو قراءة أو توجيه إعراب أو خلافاً في مسألة فقد أخذ عن الفرّاء[١] قول الشاعر:

* طَلَبُوا صُلْحَنا وَلَاتَ أَوَانٍ *

وأخذ ابن مالك من شرح التسهيل[٢] قول الشاعر:

جَوَاباً بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرِبِّنَا لَعَنْ عَمِلٍ أَسْلَفْتَ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ

وأخذ عن سيبويه حكايته لغة ناس من بكر بن وائل في كسر كاف المثنى والجمع بعد الكسرة والياء الساكنة نحو: (بِكِم وفيكِم)[٣]، ونقل عنه قول العرب: (أمَّا العبيدَ فذو عَبيدٍ)[٤]، وعن أبي حيان أن اللحياني حكى كسر ميم (منذ) عند بني سُلَيْمٍ.[٥] وغير ذلك.

٣- يلجأ الشنواني -وهو يأخذ عن العلماء- إلى تزكية من يأخذ عنه، أو يصفه بما يراه فيه، أو بما عرف عنه، فهو -كغيره- يصف أبا حيان بقوله: (الشيخ)، والرضي بأنه (شيخ المحققين)، وقال عن الفاضل الجامي (العلامة المحقق).[٦]

---

(١) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ١٩٧ب، وانظر الكلام على الشاهد في مبحث الحروف النافية المشبهة بليس، رقم / ٧ من قسم التحقيق.

(٢) المصدر السابق ورقة/ ٢٤٣ب، وانظر الكلام على الشاهد في باب الاستثناء رقم/٨١ .

(٣) المصدر السابق ورقة/ ٢٠٣ب.

(٤) المصدر السابق ورقة/ ٢٥٩أ.

(٥) المصدر السابق ورقة/ ٢٥٦ب.

(٦) المصدر السابق ورقة/ ١٨٩أ، ١٤٢ب.

وقد يرى خلاف ذلك، فهاهو في كلامه عما يعرف بـ(واو الثمانية) يصف ابن خالويه بأنه من ضعاف النحويين، قال عن هذه الواو:(١) «ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري، والنحويين الضعفاء كابن خالويه».

وقال عن رأي العكبري في هذه الواو:(٢) «وذهب أبو البقاء -على إمامته- مذهب الضعفاء»، وذلك أن أبا البقاء يرى أن الواو في قوله تعالى: ﴿... وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة/ ١١٢] دخلت على الصفة الثامنة في الآية فهي واو الثمانية.

وأكثر من ذلك أن يزكي الرأي الذي يأخذه فيقول:(٣) «وهو وجيه جداً»، «وهذا عدل»(٤)، وقد يعارض الرأي بقوله:(٥) وليس الأمر كما فهمه. وحين ذكر مذهب الفرّاء في نحو: (مُرَّ بزيدٍ) وهو أن حرف الجر في موضع رفع بناءً على أن الباء في (مررْتُ بِهِ) في موضع نصب، علق على ذلك بقوله:(٦) «ولا يخفى أن هذا قول مرغوب عنه لاتقتضيه القواعد فلا ينبغي الاشتغال بذكره» وإن كان تعليقه هذا مأخوذاً عن الدماميني(٧) إلا أنه يشير إلى موافقته له فيما يقول خاصه أنه لم ينسبه إلى قائله.

وغير ذلك مثل قوله:(٨)(وهي مسألة لطيفة، وهو سهو، وهو حسن...).

٤- قد يكون أخذُ الشنواني للرأي أوالنص أوالمسألةمباشراً من عالم بالنص على كتابه -كما تقدم- وقديكون نقلاً عن نحوي آخر،أونصاًمن كتاب سابق.

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة/ ١٧٠ب.

(٢) المصدر السابق ورقة/١٧٠ب.

(٣) المصدر السابق ورقة/ ١٨٠أ.

(٤) المصدر السابق ورقة/ ٢٤٥أ.

(٥) المصدر السابق ورقة/ ٥٥أ.

(٦) المصدر السابق ورقة/ ٩٧ب.

(٧) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني (خ) ج١ ورقة/ ١٣٣ب.

(٨) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ١١٥أ، ١٤٦أ، ١١٣ب.

ومثال ذلك أن يكون النقل عن الدماميني لمسألة أو رأيٍ أخذه الدماميني عن الرضى[١]، فقد نقل عنه كلاماً في مسألة (له صوتٌ صوتَ حِمارٍ، وصراخٌ صراخَ الثَكْلى) وفيه رأي المرادي، ورأي الرضي متضمناً مذهب سيبويه في المسألة.[٢]

وكثيراً مايأخذ عن أبي حيان، وأبوحيان قد جمع آراء وأقوال كثير من النحاة المتقدمين، ومثل ذلك من المغني لابن هشام، وهذا ماسيظهر في تحقيق نقوله عنهما.

٥- ساير الشنواني بعض النحاة السابقين في النقل عن غيرهم دون النص على ذلك، ففي مواضع كثيرة كانت عبارة كتابه هي عبارة الرضي، أو أبي حيان، أو ابن هشام، أو العصام، أو الدماميني، أو الفاضل الجامي، أو السيوطي. وتوافُقُ عبارته مع السيوطي في (الهمع) إنما هو أَخذٌ عن التذييل والتكميل لأبي حيان إذ ينقل السيوطيُ عنه كثيراً من مادته وعبارته. وستظهر هذه النقول في مواضعها عند التحقيق.[٣]

والمتتبع لكلام الشارح في باب لا النافية للجنس يجد أنَّ أكثر عباراته هي من كلام الدماميني في شرح التسهيل، مع تقديم أو تأخير في عرض مادة الباب بما يوافق عبارات الآجُرُّومية، ولم يشر إلى أنه نصٌ للدماميني إلا حين يقصد ذكر رأي تفرد به الدماميني أو اعتراض له يسبق ذلك بقوله: قال الدماميني، أو واعترضه... ونحو ذلك.[٤]

---

(١) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٣٨أ- تعليق الفرائد ١٧٥/١أ- شرح الكافية للرضي ج٢٣١/١).

(٢) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٢١١أ.

(٣) المصدر السابق ورقة/ ٢٥٨ب، ٢٦١أ، ٢٢٨أ، ١٩٨ب، ٢٢١ب، ٢٥٤ب.

(٤) انظر: (باب لا النافية للجنس) قسم التحقيق.

وفي مواضع معدودة وجدت الشارح يأخذ عن أبي حيان أو الرضي دون النص على ذلك، حتى إذا كان آخر النقل نص الشارح على أنه نص للرضي أو لأبي حيان، من ذلك كلامه عن معنى المجاوزة في (عن) نقلاً عن الرضي.[١] ونحو ذلك[٢].

٦- تتردد في عبارةالشارح كلمة (المصنف) وباستقراء هذه المواضع وجدت أن المقصود بها أكثر من مصنف، فهو إما أن يكون (ابن آجُرُّوم) وذلك في مواضع تناوله لمتن الآجُرُّومية.[٣] وإماأن يكون المقصود(ابن الحاجب)[٤]، وذلك إذا كان ينقل نصاً عن الرضي، وقصداً للتوضيح قد يفسر كلمة المصنف بـ(ابن الحاجب)، وإماأن يراد بها(ابن مالك)[٥] وهذا يكون في نقله عن أبي حيان أوالمرادي أوالدماميني من شروحهم على التسهيل، وفي موضع منها كان المقصود هو(ابن هشام)[٦]حيث ينقل عنه الدماميني في شرحه علىمغني اللبيب.

٧- يأخذ الشارح عن شيخه ابن قاسم العبادي[٧]، وقد حاولت تتبع المواضع التي أخذ فيها عنه، فيما وقفت عليه من كتب ابن قاسم، فوقفت على بعضها دون الآخر، وظني أن ذلك في كتب لم أقف عليها أو مما ينقله عن شيخه مشافهة. ومثل ذلك ماينقله عن شيخ شيخه عيسى الصفوي.[٨]

٨- يأخذ الشنواني عن علماء اللغة كابن سيده والجوهري وغيرهم.[٩] وعن المفسرين كابن كثير والسخاوي[١٠] وعن بعض الأصوليين والمناطقة.[١١]

---

(١) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٦٩ب.
(٢) المصدر السابق ورقة/ ٢٥٧ب.
(٣) المصدر السابق ورقة/ ٢٠ب، ٣٩ب...
(٤) المصدر السابق ورقة/ ١٤أ...
(٥) المصدر السابق ورقة/ ٢١٣أ، ٢٤٢ب.
(٦) المصدر السابق ورقة/ ٧٦أ.
(٧) المصدر السابق ورقة/ ٦٥ب- ١٠٩أ- ١٢١أ- ١٤٤ب- ١٤٦ب- ٢٠٧ب- ٢٩٣ب.
(٨) المصدر السابق ورقة/ ٤٦ب- ٧٢أ- ١٠١ب- ١٢٨أ- ١٥٥أ.
(٩) المصدر السابق ورقة/ ٣٨/أ- ١١٨ب...
(١٠) المصدر السابق ورقة/ ٣١ب- ٣٢أ.
(١١) المصدر السابق ورقة/ ١٣١أ- ٢٣٢ب- ٢٣٣أ...

ج- منزلة هذا الشرح بين شروح الآجُرُّومية:

إن التحديد المنصف لمنزلة كتاب (المواهب الرحمانية) بين شروح الآجُرُّومية يستلزم الوقوف على هذه الشروح المطبوع منها -على قلته- والمخطوط وهو كثير، ومثل هذا يحتاج إلى بذل الجهد بعد الجهد من أجل الوصول إلى أشهر هذه الشروح -إن لم يكن أغلبها أو جميعها- والموازنة بينها لإبراز هذه المنزلة.

وقد سبق أن وقفنا عند الحديث عن الآجُرُّومية وشروحها على عنوانات كثيرة لشروح الآجُرُّومية.

والحق أقول: إنه لم يتيسر لي الوقوف إلاعلى قلة من شروح الآجُرُّومية لتكون بين يدي، الأمر الذي يتعذر معه الحكم على منزلة هذا الشرح أو ذاك.

وظني أن الكلام على هذه الشروح وقيمتها ومنزلتها لايكون إلا بدراسة مقارِنة بينها أو بين أشهرهاعلى الأقل، وهذا مايحتاج إلى دراسةمنفردةتقوم به.

ومن هنا لايمكنني أن أحدد منزلةً أضع فيها هذا الشرح، ولكني رأيت أن أحكم على الكتاب من خلاله، إلى جانب أن الفصل الخامس من هذه الدراسة يتضمن دراسة موازنة بين هذا الشرح وشرح آخر لاحق له من شروح الآجُرُّومية، وهناك يمكن إلقاء الضوء على قيمة الشرح ومكانته.

ولكني أعود فأقول: إنه قد بدا لي من معايشتي للمواهب الرحمانية أنه شرح جامع شامل حَرَصَ فيه الشنواني على الإحاطة بكل مذاهب النحاة، فهو لم يكدْ يترك جزئية من الآجُرُّوميةإلا وبسط القول فيها، وكأنه قد أمعن النظر فيماسبقه من شروح فلم يجد بينهاشرحاًوافياًكالذي أراده ويؤيد هذا -ماذكرته من قبل- أنه ذكر في مقدمته أن الآجُرُّومية مازالت في حاجة إلى «شرح يحلّ ألفاظها ويبين بحسب الطاقة مرادها ويتمم مفادها ويذلل صعابها».[١]

---

(١) المواهب الرحمانية الورقة الأولى/ مقدمة المؤلف.

ذلك أنه يرى أن «مستتراتها لم يبرزهن شارح إلى هذا الأوان».[١]

ولما فرغ من الكتاب قال في كلماته الأخيرة:[٢] «ودونكه شرحاً احتوى على مابه العيون تقرُّ والأسماع تشفُّ، وأتى من العجب العجاب بما لم يجمعه قبله من شروح هذه المقدمة مؤلف، فحق أن يكون على غيره من الشروح سَرِياً، وبأنواع المحامد والمحاسن حَرِياً».

وأحسب أن الشارح قد أنصف كتابه فيما ذَكَر عنه، وإذا كانت هذه هي عبارة الشارح فقد عبر المترجمون عن هذا الكتاب بالمعنى نفسه؛ إذ قيل:[٣] «إنه شرح مطول جمع فيه نفائس الأقوال والفوائد».

وقد أفاد الشارح في كتابه من بعض شروح الآجُرُّومية المتقدمة عليه، فقد أفاد من شرح خالد الأزهري على الآجُرُّومية، وتأثره حتى إنه عمل عليه عدة حواشٍ هي: الفوائد الشنوانية على شرح الآجُرُّومية، وتعليق الدرة الشنوانية، وغيرهما مما سبق الحديث عنه في مؤلفاته. وقد أشار الشنواني إلى حواشيه هذه في الكتاب الذي بين أيدينا. ولعل الشارح قد اطلع على شروح غيره، إذ في الكتاب مايفيد شيئاً من ذلك، ففي باب المنادى وعند قول ابن آجُرُّوم **فَأَمَّا المُفْرَدُ العَلَمُ وَالنَّكِرةُ المَقْصُودَةُ فَيُبْنيانِ عَلى الضَّم مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ** علق الشارح على ذلك بقوله:[٤] «ولو قال: فيبنيان على مايرفعان به لو كانا معربين لكل أولى ليعم المثنى وجمع المذكر السالم...» وهو يقترب من قول الرملي في شرحه على الآجُرُّومية في الموضع نفسه إذ يقول:[٥] «ولو قال

---

(١) المواهب الرحمانية الورقة الأولى/ مقدمة المؤلف.

(٢) المصدر السابق خاتمة الكتاب.

(٣) خلاصة الأثر (١/٨٠)- كشف الظنون (٢/١٧٩٧).

(٤) المواهب الرحمانية ٢٥٦أ.

(٥) شرح الآجُرُّومية للرملي: ت. على الشوملي، الرياض: ص/٢٥٣ .

فيبنيان على مايرفعان به لكان أحسن ليدخل فيه نحو: يازيدان ويارجلان بالألف، ويازيدون ويامسلمون بالواو». وسواء أتأثر الشنواني بالرملي المتقدم عليه أم لا، فالتعليق وارد وسيره على خطى الشراح قبله مؤكد.

ومما أغنى هذا الشرح وميزه على غيره من شروح الآجُرُّومية التي وقفت عليها أن الشارح عقد بعد تمام شرحه للآجُرُّومية -كما أسلفت- فصلاً واسعاً عن الخط قواعده وأصوله.

وقد تكلم في مقدمته عن بيان الخط وقاعدته، ورسم الحروف الهجائية، وأسماء الألفاظ التي يتهجى بها، ومسميات الحروف التي ركبت منها الكلمات. وقسمه إلى خمسة فصول هي: أحكام الهمزة، والوصل، والزيادة، والحذف والبدل.

والشارح في دراسته هذه الجوانب يقتفي أثر كثير من النحاة الأوائل مثل: سيبويه وابن السراج والزجّاجي والمتأخرين كشراح الجمل وأبي حيان والسيوطي، وابن مالك وشراح التسهيل؛ إذ ضمت هذه الكتب دراسة لأصول الهجاء وقواعده.

وعودٌ على بَدْءٍ أقول: إنَّ شيئاً من منزلة هذا الكتاب وقيمته وتقييمه قياساً إلى غيره سيظهر في الموازنة بينه وبين شرح الحرفوشي في موضعه بإذن الله.

الفصل الثاني

موقفه من الأصول النحوية

- السماع .
- القياس .
- الأصول النحوية الأخرى .

١- السمــاع:

ويرادفه النقل، قال ابن الأنباري في حدِّه:[١] النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حدِّ الكثرة، فخرج عنه إذاً ماجاء من كلام غير العرب من المولدين، وماشذ من كلامهم...».

وأما حدُّ السيوطي فهو أكثر وضوحاً، إذ قال في السماع:[٢] «أعني به ماثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام نبيه ﷺ وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابد فيها من الثبوت».

وقد مثَّل السماع الأصل الأول من أصول النحو مذ بدأ علم النحو حتى يومنا هذا، وعليه بنى النحاة مذاهبهم وقواعدهم، ومثَّل أساساً لمادة كتبهم. ولم يكن الشنواني ليختلف عن غيره من النحاة فقد سار في ركبهم في الاستشهاد بالقرآن الكريم ليشكل المصدر الأول لمادة الشرح في أغلب القضايا والمسائل.[٣] وهذا مثالٌ من أمثلة استشهاده بالقرآن -وهي كثيرة خاصة في باب المخفوض بالحرف- ففي حديثه عن جواز فصل التابع عن المتبوع استشهد لكل المواضع بآيات من القرآن الكريم، فقال:[٤] «يجوز فصل التوابع من المتبوع بضمير متباين محض كمعمول الوصف نحو: ﴿ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾ [ق/٤٤]، والموصوف نحو: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۞ عَالِمِ

(١) لمع الأدلة: ص/٨١ .

(٢) الاقتراح في أصول النحو: ص/١٤ .

(٣) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٣٠ب، ٥٣ب، ٧١أ، ٧٥ب، ٧٧أ، ١٠٥أ،١٤٧ب، ٢٦٤،٢٦٩ب، ٢٧٠،٢٩٣ب.

(٤) المصدر السابق ورقة/ ١٩٤أ .

الغَيْبِ... ﴾ [المؤمنون /٩١-٩٢]، ....والمفسر نحو: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ [النساء/ ١٧٦]، والمبتدأ الذي خبره في متعلق الموصوف نحو: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ ﴾ [إبراهيم/ ١٠] ....وجواب القسم نحو: ﴿بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الغَيْبِ ﴾ [سبأ /٣] والاعتراض نحو: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة/٧٦] ...».

ثم يقف الشارح عند بعض الآيات القرآنية ليذكر مافيها من قراءات استشهاداً على مسألة أو قاعدة، واعتمادُه على هذه القراءات التزامٌ منه بمنهج النحاة السابقين، فالقراءات التي يذكرها -كما ذكرها غيره- جاءت لتسويغ وجه من وجوه العربية، ومن أمثلة ذلك كلامه عن قوله تعالى: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ... ﴾ [النساء/ ١٦٢]. حيث ناقش الشارح النصب في (المقيمين) مع أنها عطفت على مرفوع، وذكر الأوجه التي خرجت عليها، ثم ذكر أن عيسى بن عمر الثقفي والجحدري ومالك بن دينار قرأوا الآية (والمقيمون...) بالرفع، وعلى قراءاتهم لا إشكال في التوجيه.[١]

ومثله قراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلُ مِنْكُمْ ﴾ [الأنفال/٤٢] برفع (أسفل) توسعاً في الظرف الذي حقه النصب.[٢]

وجاء عرض الشارح لما ذكر من قراءات دون تمييز بين كونها سبعية أو غيرها، أو تفضيل قراءة على أخرى، ومع ذلك فقد وصف بعض القراءات بأنها شاذة، ففي قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلذِيْنَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِيْنَ لَا يَرْجُونَ أَيَامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [الجاثية /١٤]، تكلم الشارح في باب النائب عن الفاعل عما ينوب عن الفاعل مع وجود المفعول به، حيث قرئت

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة/ ٤١ .

(٢) المصدر السابق ورقة/ ٢١٩أ.

الآية ببناء الفعل (يُجْزَى) للمجهول، فينوب الجار والمجرور (بما) عن الفاعل مع وجود المفعول به (قوماً)، وبهذه القراءة احتج الكوفيون على جواز نيابة غير المفعول مع وجوده.[١] ولمّا ذكر الشارح هذا الرأى قال:[٢] «واختار ابن مالك هذا القول استدلالاً بالقراءة الشاذة في: ﴿لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُون﴾ ببناء (يجزى) للمفعول ونصب (قوماً)».

ووصفه القراءة بأنها شاذة منقول عن الدماميني[٣]، حيث ذكر أن ابن مالك أجاز ذلك استدلالاً بالقراءة الشاذة، ولم أقف على من وصفها بذلك -فيما رجعت إليه- غيرهما.

ومثل ذلك فعل الشارح في قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيْلًا منهم﴾ [البقرة/ ٢٤٩]، فقد ذكر القراءة الأخرى ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيْلٌ﴾ ووصفها بأنها شاذة.[٤]

والشارح في عرضه للقراءات ينسبها حيناً فيقول: وفي قراءة حمزة، وقراءة أبي عمرو، وابن كثير، وقرأ عاصم، وهي مروية عن ابن كثير، ومنه قراءة الجحدري[٥] ... وغير ذلك.

وحيناً يشير إلى القراءة دون نسبة كأن يقول: على قراءة من نصب، وقرىء، وخرج عليه قراءة، وقراءة[٦]... وقد ينقل القراءة عن نحوي بعينه

---

(١) انظر: معاني القرآن للفرّاء ت: محمد النجار وأحمد نجاتي، بيروت/ ١٩٨٠م (ج٣/٤٦)- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تصحيح: محمد الضباع، بيروت (ج٢/٣٧٢)- البحر المحيط لأبي حيان، الرياض (ج٨/٤٥).

(٢) المواهب الرحمانية ورقة/ ٩٧ب.

(٣) تعليق الفرائد (خ) ج١/١٣٤ب.

(٤) انظر: المواهب الرحمانية، ورقة/ ٢٣٧ب، وانظر: تخريج هذه القراءات في موضعها من باب الاستثناء ج١/٣٢٣ .

(٥) المصدر السابق ورقة/ ٢٣٨ب، ٢٧٩أ...

(٦) المصدر السابق ورقة/ ١٢٣ب.

يقول ناقلاً عن الفرّاء:[١] «أثبت ذلك الفرّاءُ مستدلاً بقراءة بعضهم ﴿أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم/٣٧] بفتح الواو، أي: تهواهم».

أما الحديث الشريف فالشارح نحوي متأخر، أخذ عن المتقدمين والمتأخرين، ولكنه مكثر عن ابن مالك وابن هشام، وقد عرف عنهما كثرة الاستشهاد بالحديث الشريف[٢]، فقد سار على نهجهما وضمّن كتابه طائفة من أحاديث الرسول ﷺ، وليس في كتابه مايشير من قريب أو بعيد إلى أنه لايحتج بالحديث كمتقدمي النحاة وبعض متأخريهم كأبي حيان[٣] مع كثرة ماياخذ عنه.

وإن كان لنا أن نتكلم عن صحة الأحاديث التى استشهد بها الشارح، فأكثر ماذكر من أحاديث هي من كتب الصحاح، ومع ذلك فقد ذكر أحاديث رويت عن الرسول ﷺ ولم ترد في الكتب الستة مثل:[٤] حديث: (فِي النَّفْسِ الْمُؤْمِنَةِ مَائَةٌ مِنَ الإِبِلِ) لم أقف عليه في أحد من الكتب الستة، وإنما أخرجه الإمام مالك في الموطأ. ومن الأحاديث التي ذكرها مالم أقف عليه وهو قوله: (... بدليل الحديث الآخر: «أن تحب لله وتبغض لله»).

بل إن من الأحاديث التي ذكرها بنصها لا شاهد فيه على هذه الرواية، وإنما هي رواية أخرى لم أقف عليها نحو:[٥] ماروي عن الرسول ﷺ من قوله: (نَحْنُ معَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ مَاتَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ) فأكثر روايات الحديث

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٦٩ب.

(٢) انظر: (أصول النحو العربي د. محمود نحلة، بيروت/ ١٤٠٧هـ: ص/٤٩- في أصول النحو سعيد الأفغاني، دمشق/ ١٣٨٣هـ: ص/٥٠).

(٣) انظر: (الاقتراح في أصول النحو: ص/١٧- أصول النحو العربي: ص/٥١- في أصول النحو ص/٤٧).

(٤) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٧١أ.

(٥) المصدر السابق ورقة/ ٢٠٠أ.

(لَا نُوْرَثُ مَا تركْنَاهُ صَدَقَةٌ) ولم أقف على قوله: (نحن معاشر الأنبياء...). ثم انظر إلى الشارح في كلامه عن نون الوقاية وحكم اتصالها باسم الفاعل واسم التفضيل، فقال بعد أن مثل لاتصالها بالأفعال والحروف:[١] «وممتنعة فيما بقي... ونحو: (غَيْرُ الدَّجَالِ أَخْوَفَنِي عَلَيكُمْ) شاذ» فذكر أن اتصالها باسم التفضيل شاذ، ومثل لذلك بالحديث الشريف، وهو مما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه[٢]، وكان حقه أن يقول واتصالها باسم التفضيل قليل، لرواية الحديث به، ولا تفرد له في هذا فهو ينقل نصاً عن ابن هشام من الجامع الصغير[٣]، وإلى نحو ذلك أشار السيوطي،[٤] مع أن ابن هشام ذكر الحديث في المغني[٥] دون الحكم بشذوذ أو غيره، ولعل الشارح قد وقف على عبارة المغني -وهو ينقل عنه كثيراً- إلا أنه ارتضى مذهب ابن هشام في الجامع فنقله، وقد ذكر ابن مالك الحديثَ من قبل في شرح التسهيل[٦]، ووجهَ اتصال نون الوقاية باسم التفضيل مرتضياً ذلك لما بين اسم التفضيل والفعل من شبه في الوزن والمعنى.

ومن الأحاديث التي ذكرها ماحُكِمَ عليه بأنه ضعيف أو موضوع وذلك مثل: (اطلبوا العلم ولو بالصين)، (كما تدين تدان) وغير ذلك.

وفي مواضع محددة من استشهاده بالحديث يخرج الشارح الحديث المذكور، فقال في ذلك أخرجه أحمد، وفي حديث البخاري، وفي معجم الطبراني، رواه أبو داود وغيره، وصححه الحاكم.[٧]

---

(١) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٠٣ب.

(٢) انظر صحيح مسلم كتاب الفتن حديث رقم/ ١١٠ .

(٣) الجامع الصغير ت: أحمد الهرميل، القاهرة/ ١٤٠٠هـ (ص/٢٠).

(٤) همع الهوامع تصحيح: محمد النعساني، بيروت (ج١/٦٤-٦٥).

(٥) مغني اللبيب ت: محمد محي الدين، بيروت (ج٢/٣٤٥).

(٦) شرح التسهيل (١/١٣٩). وانظر ج١/٩٨ هامش/٤، من قسم التحقيق.

(٧) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ١٥٣ب، ٣/أ، ٢٨٣أ، ٧١ب.

ووقف الشنواني من كلام العرب موقف النحاة جميعاً في الاستشهاد بما سمع عن العرب نثراً ونظماً. ففي الكتاب إشارات متعددة إلى لغات العرب نحو: سُلَيْمْ وهُذَيل وحِمْير وأهل الحجاز وبني تميم والحارث بن كعب وغيرهم[١]، وإشاراته هذه بين منسوب وغير منسوب إلى مصادره، فقد ينقل عن أبي عمرو، وعن اللحياني، والهُنَائي عن طريق أبي حيان أو غيره[٢]، ومن أمثلة استدلاله بكلام العرب ولغاتهم قوله في إعراب المثنى بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً إنه اللغة المشهورة فقال:[٣] «وفيه لغة أخرى معروفة وهي لزوم الألف في الأحوال الثلاثة، وإعرابه بالحركات الثلاثة مقدرة عليها، وعزيت لكنانة، وبني الحارث بن كعب، وبني العنبر وبني الهجيم، وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل، وزبيد وخثعم، وهمذان وفزارة، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾[٤] [طه/٦٣]، وقوله ﷺ: (لَا وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ)».

وفي معظم المواضع التي ذكر فيها لغات العرب كان يذكرها على الإطلاق دون تضعيف أو تزكيّة اللهم إلا ما نقله عن نحوي سابق، فقد ذكر حكاية الجرمي أن من العرب من ينصب بـ(حتى) في كل شيء ثم نقل رأى

---

(١) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ١١أ، ٢٩، ٤٣، ٢٦٨أ.

(٢) المصدر السابق ورقة/ ١٧٧، ٥٤، ٢٤٧ب.

(٣) المصدر السابق ورقة/ ٤١ أ.

(٤) هذه إحدى القراءات في الآية وهي بتشديد النون من (إنّ) وهي قراءة أبي عبيدة وأبي جعفر وشيبة وطلحة والأعمش، وقرأ ابن كثير وحفص وابن محيصن (إنْ هذان لساحران)، وقرأت عائشة والحسن والجحدري وابن جبير وأبي عمرو (إنّ هذين لساحران) وقرأت فرقة (إن ذان لساحران) ولكل قراءة توجيه.

ينظر تفصيل ذلك في: (معاني القرآن للفرّاء ٢/١٨٣- السبعة في القراءات لابن مجاهد ت: د. شوقي ضيف ط/٣ القاهرة: ص٤١٩- مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ت: حاتم الضامن، بيروت /١٤٠٧هـ: ج ٢/٤٦٦-٤٦٨- البحر المحيط لأبي حيان: ٢٥٥/٦).

أبي حيان فقال:[١] «قال أبو حيان: وهي لغـة شاذة»، ونقل عنه في مـوضع آخر تعليقـاً في مسـألة عدم إعمـال (إذن) مـع استيفـاء شـروط عملها، فقال الشارح:[٢] «وإلغاء إذن مع استيفاء الشروط لغة لبعض العرب حكاها عيسى عن أبي عمرو، وتلقاها البصـريون بالقبـول ووافقهـم ثعلـب دون سـائر الكوفيين، فلم يجز أحدٌ منهم الـرفع بعدها»، ثم نقـل تعليق أبي حيان فقـال: «قـال أبو حيان: رواية الثقـة مقبولة، ومن حفظ حجة على مـن لم يحفظ، إلا أنهـا لغـة نادرة جداً، ولـذلـك أنكـرها الكسـائي والفرّاء على اتسـاع حفظهمـا وأخذهما بالشاذ والقليل».

وإلى جانب لغـات العـرب حمـل الكتـاب بعـض الأمثـال شـواهد على مسـألةٍ، أو في سياق ذكر شواهد في شرح مسائل الكتاب، وأكثر الأمثـال التي أوردهـا في كلامه على حذف عـامل المفعول به وجوباً سمـاعاً، وحذف عامل المفعول المطلق وجوباً.[٣]

ثم يورد الشـارح -كغيره- ماسمع من أقوال عن العـرب جرى النحاة المتقـدمون والمتأخرون على الإستشهـاد بها نحو: (تَسْمَـعُ بالمعَيـدي خَيرٌ من أَنْ تَراهُ)، (أَكَلُوني البراغيثُ)، (هذا جُحْرُ ضَبٍ خُربٍ) وغير ذلك.[٤]

أمـا شـواهد الشعر فقد أكثر الشنـواني من الاستشهـاد بالشعر حتى بلغت شواهد الكتاب نحو ستمائة وخمسين شـاهداً قد تزيد عـن ذلك بقليل، وبلغت شواهد القسم الثاني من الكتاب موضوع التحقيق -ثلاثمائة وواحداً وعشـرين شاهداً، تكرر من هذه الشواهـد في الكتـاب بقسميه نحو ثلاثين شـاهداً، وكثير من هذه الشواهد مما أنشده سيبويه.

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة / ٦٣ب.
(٢) المصدر السابق ورقة / ٥٩ب.
(٣) المصدر السابق ورقة / ١٩٩ب،٢١٢أ.
(٤) المصدر السابق ورقة / ١٠١ب، ٩٠ب، ١٩٧ب، ٢٦٥أ.

وقد نقل الشارح شواهده من مصادره النحوية التي اعتمد عليها كثيراً مثل: شرح التسهيل والكافية لابن مالك، والمغني والتوضيح لابن هشام وشرح التسهيل لأبي حيان والدماميني.

غير أن شواهد الكتاب -وأخص بالحديث القسم الثاني منه- اشتملت على أبيات قلَّ من ذكرها في كتب النحو، وأبيات لم أقف عليها فيما راجعت إليه.

ومن أمثلة النوع الأول:

قول عدي بن زيد:

وَقَدَّمَتِ الأَدِيمَ لِرَاهِشَيْهِ ... وَأَلْفَى قَوْلَها كَذِباً وَمَيْنَا[1]

وقول امرىء القيس:

كَأَنَّ عَلَى الكَتِفَيْنِ مِنْهُ إِذَا انْتَحَى ... مَدَاك عَرُوسٍ أَو صَلَايَةَ حَنْظَلِ[2]

وقول علقمة الفحل:

فَالعَيْنُ مِنِّي كَأَنّ غرب تحطُّ بِهِ ... دَهْمَاء حَارِكُها فِي القُتْبِ مَخْرُوم[3]

ومن أمثلة النوع الثاني:

قول الشاعر:

وَيْحَ مَنْ لَامَ عَاشِقاً فِي هَوَاهُ ... إِنَّ لَوْمَك المحِبَّ الإِغْرَاءُ[4]

وقول الآخر:

أَقُولُ لِ خَالِداً عَلَتْ ... نَابِ السُّيُوفُ المرهَفَاتُ[5]

وقول الشاعر:

مِنْ سَعيدَ بنَ دَعْلجٍ ياابْنَ هِنْدِ ... تَنْجُ مِنْ كَيْدِهِ، وَمِنْ مَسْعُوداً[6]

---

(١) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٩١أ، وهو الشاهد رقم/٢٨٤ في التحقيق.
(٢) المصدر السابق ورقة/ ٢٩٠أ، وهو الشاهد رقم/ ٢٨٢ .
(٣) المصدر السابق ورقة/ ٢٩٠أ، وهو الشاهد رقم/ ٢٨١ .
(٤) المصدر السابق ورقة/ ٢٨١ب، وهو الشاهد رقم/ ٢٥٢ .
(٥) المصدر السابق ورقة/ ٢٨٢أ، وهو الشاهد رقم/ ٢٥٣ .
(٦) المصدر السابق ورقة/ ٢٨٢أ، وهو الشاهد رقم/ ٢٥٤ .

ومما تجدر الإشارة إليه أن شواهد الكتاب تعود جميعها إلى عصور الاحتجاج -في حدود علمي- إذا استثنينا منها ما أنشده عن بعض المتأخرين أو عن بعض المولدين نقلاً عن الحريري، وظني أن الشارح لم يأت بها مستشهداً وإنما ممثلاً، من ذلك:

قول المتنبي:

فَمَضَتْ وَقَدْ صَبَغ الحَيَاءُ بَيَاضَها ... لَوْناً كَما صَبَغَ اللُّجَيْنَ العَسجَدُ(١)

وقوله:

وَمَاكُنْتُ مِمَنْ يَدْخُلُ العِشْقُ قَلْبَهُ ... وَلَكِن مَنْ يُبْصِرْ جُفُونَكِ يَعْشَقِ(٢)

وقول بعض المولدين في رواية الحريري:

كُلُّ عِنْدٍ لَكَ عِنْدي ... لَا يُسَاوي نِصْفَ عِنْدِ(٣)

ونقل عن ابن مالك إنشاده قول أبي نُوَاس:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ ... يَنْقَضِي بِالْهَمِّ والحَزَنِ(٤)

وقوله في هجاء أشجع السلمي:

قُلْ لِمَنْ يدَّعي سُلَيْمَا سِفَاها ... لَسْتَ مِنْهَا وَلَا قُلَامَةَ ظُفُرِ

إنَّما أَنْتَ مِنْ سُلَيمٍ كَوَاوٍ ... أُلْحِقَتْ فِي الهِجَاءِ ظُلْماً بِعَمْرِو(٥)

ومنه إنشاده لابن حزم الظاهري، وللعلامة الدميري.(٦)

وقد وردت بعض الشواهد منسوبة إلى قائليها وهو قليل.

---

(١) انظر المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٦٤أ، وهو الشاهد رقم/ ١٤٠ .

(٢) المصدر السابق ورقة/ ١٢٣ب، من أبيات القسم الأول من الكتاب.

(٣) المصدر السابق ورقة/ ٢٦٧أ، وهو الشاهد رقم/ ١٥٦ .

(٤) المصدر السابق ورقة/ ١٠٣أ، من أبيات القسم الأول.

(٥) المصدر السابق ورقة/ ٢٠٣ب، وهو الشاهد رقم/ ٣١٥ .

(٦) المصدر السابق ورقة/ ٢٩٢ب، ٣٠٣ب.

بقي أن أذكر أن الشارح يعتني في بعض الشواهد بشرح ماغمض من ألفاظها، وإعراب مايراه في حاجة إلى إعراب.

فمن شرحه لغوامض مفردات الشاهد أُمَثِّلُ بما ذكره حول قول المتنخل الهذلي:

وَلقَدْعَجِبْتُ وَمَافِي الدّهْرِمِنْ عَجَبٍ أَني قُتِلْتُ وَأَنْتَ الصَّارِمَ البَطَلُ

السَّالِكُ الثُّغْرَةَ اليَقْظَانُ كَالِئُهَا مَشْيَ الهَلَوكِ عَلَيْهَا الخَيْعَلُ الفُضُلُ[(١)]

حيث شرح معنى (الثُّغْرة) من الصحاح والقاموس، ومعنى (الهلوك، الخيعل، الفضل).

وفي إعراب الشواهد بقول ذي الرُّمة:

حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُ إلّا مُنَاخَةً عَلَى الخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَداً قَفْرَا[(٢)]

٢- القيـاس:

وهوأصل آخر من أصول النحو العربي التي ألمحها في كتاب الشنواني؛ حيث يعرض الشارح له أثناء شرحه للمسائل التي يبرز فيها أصل القياس.

ولعلي أكون غير مخطئة إن قلت: إن الشنواني مقلٌ في استخدامه القياس، فلا يقصده صراحة وإنما يمكن استنباطه من مضمون كلامه، فقد تكلم عن إعراب الفعل المضارع حملاً له على اسم الفاعل لما بينهما من شبه في الإبهام والتخصيص، وفي الحركات والسكنات، وفي دلالتهما على الزمن[(٣)]، وهذا مايسمى بقياس الشبه[(٤)]، وبسط القول في ذلك كما اتضح لنا سابقاً في الكلام عن استخدامه للعلة.[(٥)] ولعله الموضع الوحيد الذي صرح فيه الشارح

---

(١) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٠٩أ، وهو الشاهد رقم/ ٢٨ .

(٢) المصدر السابق ورقة/ ٢٣٥أ، وهو الشاهد رقم/ ٦٧ .

(٣) المصدر السابق ورقة/ ٤٩ب.

(٤) انظر: لمع الأدلة ص/١٠٧ .

(٥) انظر ماتقدم في ص/٨٤ وما بعدها.

بلفظ القياس، حيث تكلم عن علة إعراب الفعل المضارع لمشابهته اسم الفاعل، وذكر أن هذا من قياس الشبه.(١)

ومن أمثلة القياس العارض في الكتاب: رفع النائب عن الفاعل قياساً على رفع الفاعل لاشتراكهما في علة الإسناد(٢)، وإعلال المصدر قياساً على إعلال فعله، وتصحيحه لصحته(٣)، وهذا من قياس حمل الأصل على الفرع.(٤) ومنع الاسم من الصرف لعلة شبهه بالفعل قياساً على منع الفعل من الصرف(٥)، وهذا في القياس حمل للفرع على الأصل.(٦)

وقد تكون إشارته إلى القياس نقلاً عن أحد مصادره، فقد نقل عن ابن هشام في المغني(٧) الكلام على (رُبَّ)وأن النظير لها (كم) لدلالة الأولى على التقليل، والأخرى على التكثير.(٨)

وتكلم عن إعمال (لا) النافية للجنس قياساً على عمل (إنَّ) لما بينهما من نقيض معتمداً على نص الرضي ولنا أن نستأنس بذلك فقد تكلم عن إبطال عمل (لا) إذا لم يكن اسمها نكرة، فقال(٩): "وإنما بطل العمل إذا لم تباشرها [النكرة] لأنه قد ضعف أمر (لا) بالفصل، وهي في نفسها عامل ضعيف، لأنها تعمل بمشابهة (إنَّ) التي تعمل بمشابهة الفعل لا بالأصالة قالوا: ووجه المشابهة

---

(١) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٥٠أ.

(٢) المصدر السابق ورقة/ ٩٢أ.

(٣) المصدر السابق ورقة/ ١٩٦أ.

(٤) انظر: الاقتراح في أصول النحو ص/٤٢ .

(٥) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٩ب.

(٦) انظر: لمع الأدلة ص/١٠٧- الاقتراح في أصول النحو ص٤٣ .

(٧) انظر: مغني اللبيب ١/١٣٥ .

(٨) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٧٢ب.

(٩) المصدر السابق ورقة/ ٢٥١ب-٢٥٢أ.

بين (إنَّ) و(لا): أن (إنَّ) للمبالغة في الإثبات، و(لا) للمبالغة في النفي، فلما توغلنا في طرفي الإثبات والنفي تشابهتا".

وهذا مايسمى في القياس بحمل الضدّ على الضدّ.(١)

٣- الأصول النحوية الأخرى:

انتهج الشنواني في كتابه -أمام أصل الإجماع- منهجاً يقتضي عدم تفصيل القول في المسائل التي أجمع النحاة على رأي واحد فيها.

وقد اجتهدت قصد الوقوف على مسائل صرح فيها بلفظ الإجماع فلم أجده ذكر ذلك إلا في مواضع محددة، فقد نصَّ على الإجماع صراحة في مسألة تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن العامل فعلاً متصرفاً فقال(٢): "ويمتنع تقديمه على عامله إن لم يكن فعلاً متصرفاً بإجماع، فدخل في ذلك ما يكون فيه التمييز عن مفرد نحو: (عشرون درهماً)، ونحو: (زيدٌ طيبٌ نفساً) و(زيدٌ أكثرُ مالاً منْ عمروٍ). و(لِلَّهِ دَرُّهُ فارساً) فإن امتناع تقديم مثل هذا مجمع عليه.... وكذا نحو: (نعمَ رجلاً زيدٌ، وحبذا رجلاً عمروٌ) لاينتقدم بإجماع".

وفي باب المنادى قال: إن تنوين المنادى المبني في الضرورة جائز بالإجماع.(٣)

أما المواضع الأُخَر -على قلتها- فإنه يرادف الإجماع بقوله: (باتفاق)، استمع إليه في حكم إعادة العامل في البدل وهو يقول(٤): «وإعادة العامل في البدل إن كان حرف جر جائزة اتفاقاً»، وقال في موضع آخر عن نيابة

---

(١) انظر: الاقتراح في أصول النحو ص/٤٢.

(٢) المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٣١أ.

(٣) المصدر السابق ورقة/ ٢٥٧ب.

(٤) المصدر السابق ورقة/ ١٣٥ب.

المفعول به عن الفاعل[١]: «واعلم أنه إذا تعدى الفعل لأكثر من مفعول فنيابة الأول جائزة اتفاقاً، ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقاً». ولكنه أردف هذا بقوله مستدركاً[٢]: «نقله الخضراوي والبدر بن مالك، والصواب أن بعضهم أجازه إن لم يلبس...» وفي النادر ينقل الشارح الإجماع منسوباً إلى من صرح به، فقد تكلم عن واو المفعول معه، وأنها لا تقع قبل مالا يصح عطفه، وذكر أن ابن جني والأخفش والسيرافي والفارسي والشَلَوْبين وابن الضائع وابن عصفور قالوا به، ثم قال[٣]: «بل ونقل ابنُ البادش الإجماعَ عليه». ولم يعلق على ما نقل عن ابن البادش، إلا أنه ذكر رأي أبي حيان في هذه المسألة فقال نقلاً عن أبي حيان[٤]: «وتلقاه جلُّ النحويين بالقبول، وبه قال السيرافي والفارسي وابن جني، وادَّعى فيه ابنُ البادش الإجماعَ...» ولعل في تعبيره بـ(ادعى) اعتراضاً على مانقله من الإجماع.

ونقل الشارح في موضع آخر عن ابن مالك[٥] الإجماع على منع العطف على عاملي معمولين إن لم يكن أحدهما جاراً، ثم رَدَّه بقوله[٦]: «وليس كذلك؛ بل نقل الفارسي الجواز مطلقاً عن جماعة منهم الأخفش» ثم قال: «فإن كان مؤخراً نحو: (زيدٌ في الدارِ والحجرةِ عمروٌ)... فنقل المهدوي أنه ممتنع إجماعاً وليس كذلك بل هو جائز».

وحين يعرض للشارح بعضٌ من المسائل التي اختلف فيها النحاة فإنه يشير إلى أصل الاستصحاب.

واستصحاب الحال هو[٧]: إبقاء اللفظ على مايستحقه في الأصل عند

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة/ ٩٨أ، وانظر ورقة/ ٢٣٤أ.
(٢) المصدر السابق ورقة/ ٩٨أ.
(٣) المصدر السابق ورقة/ ٢٦٢ب.
(٤) المصدر السابق ورقة/ ٢٦٢ب. ومذهب أبي حيان في (التذييل والتكميل، رسالة في كلية اللغة العربية في جامعة الأزهر في القاهرة. الجزء الثالث ت: د. حماد البحيري: جـ٢/٤٥٢).
(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٧٨ .
(٦) المواهب الرحمانية ورقة/ ١٧٥ب.
(٧) انظر: لمع الأدلة ص/١٤١، الاقتراح في أصول النحو ص/٧٢ .

عدم دليل النقل عن الأصل، وذلك نحو: أصلية البناء في الأفعال، والأصل في البناء السكون، والأصل في الاسماء الإعراب، وجر الممنوع من الصرف بالكسرة إذا عُرِّفَ بـ(أل) أو أضيف، حملاً على الأصل في الجر أنه بالكسرة.[١]

وهذه عبارة الشارح في أحد المواضع التي نصَّ فيها على هذا الأصل، قال في بناء الفعل الماضي إنه[٢]: «مبني على فتح آخره لفظاً نحو: (أكلَ وأكلَهُ)، ومنه نحو: (ضربا) على الأصح وتقديراً نحو: (غزا ورمى)، أما بناؤه على حركةٍ فلشبه الاسم في وقوعه موقعه كـ(زيد ضرب، وضارب) فلما شابه الاسم استحق أن يبعد عن أصل السكون ويقرب إلى أصل الإعراب وهو الحركة فبني على حركة...».

وفي باب المنادى تكلم عن حكم تنوين المنادى المبني فقال[٣]: «ويجوز تنوين المنادى المبني في الضرورة بالإجماع، وضمه ونصبه، وظاهره جوازُ الأمرين، ولو فيما ضمه مقدر، ووجه الضم استصحاب الأصل، ووجه النصب أنه لما نونه أشبه المضاف فنصبه».

---

(١) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٩أ، ٤٨ب، ٥٠أ، ٣٦ب.

(٢) المصدر السابق ورقة/ ٤٨ب.

(٣) المصدر السابق ورقة/ ٢٥٧ب.

الفصل الثالث

موقفه من المذاهب النحوية

- المذهب البصري .
- المذ هب الكوفي .
- المذاهب النحوية الأخرى .

إن دراسة أي عالم من علماء النحو لابدَّ أن تُظْهِر موقفه من المذاهب النحوية على تعددها ولما كان الشنواني من النحاة المتأخرين الذين وصلهم التراث النحوي وقد بلغ النضج والكمال قبل الشارح بعدة قرون. فقد وجد العلم أمامه غنياً موفوراً فأخذ يقلب الفكر فيه فيأخذ من مذاهب النحاة -بعد سردها- ماوافق عقله مؤيداً، وما كان غير ذلك ذكره مضعِفًا، أو متأثراً بغيره من النحاة.

والحديث عن موقف الشنواني من المذاهب النحوية يبرز من خلال عرض الجوانب التالية:

١- المذهب البصري.

كثرت نقول الشنواني عن البصريين -لأسبقيتهم- فنقل عن الخليل وسيبويه ويونس والأخفش وقطرب والمبرد، كما نقل عن أبي عمرو بن العلاء وغيره من كبار أئمة البصرة الأوائل على اختلاف هذا النقل نصاً أو رأياً، فلا تكاد تخلو مسألة من المسائل من ذكر مذهب البصريين فيها.

ولن نطلق الحكم ببصريته أو غيرها إلا بعد عرض موقفه من كل مذهب، وهذا ماستتناوله الدراسة في التقويم.

ومع ذلك يمكن القول إن الشنواني وقف من البصريين موقف التقدير والإجلال، فكان متأملاً مجتهداً يوافق البصريين في عدد من المسائل صراحة. وإن كان لابد من ذكر نماذج من المسائل التي صرح فيها بموافقته البصريين، فأجتزىء منها بعض المسائل تمثيلاً لاحصراً نحو(١):

- إن المصدر أصل الفعل والمشتق، وهو اسم لموضع صدور الفعل.

(١) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ١٩٦أ، ١٩٨أ، ٢٦١ب، ٩٩أ، ١٣٥ب، ١٧٠ب.

- عامل النصب في المفعول معه.
- المبتدأ مرفوع بالابتداء.
- العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف.
- واو (رُبَّ) هي واو العطف، والجر بربَّ المحذوفة.

وعباراته في هذه المسائل وغيرها صريحة في موافقة البصريين كأَنْ يقول: والأصح وعليه البصريون، والصحيح مذهب البصريين، وهو الحق، قال البصريون وهو الصواب، فالوجه ماذهب إليه البصريون...

وقد تأتي موافقة البصريين فيما ينقله عن غيره، كأنْ ينقل عن ابن الحاجب أو الرضي أو ابن مالك أو أبي حيان وغيرهم، دون أن يصرح بعدها باختياره، والظنُّ أنه ارتضى ذلك فعمد إلى تقوية اتجاهه بما ذكره هذا أو ذاك من النحاة.(١)

وقد تكون موافقته للبصريين ضمناً؛ إذ يفهم ذلك من عبارته، ففي كلامه عما ينوب عن الفاعل قال(٢): «إذا اجتمعت الثلاثة الظرف والمجرور والمصدر فأنت مخير في إقامة ماشئت، هذا مذهب البصريين، وقيل: يختار إقامة ظرف المكان... وقيل: يختار إقامة المجرور...».

وربما جاءت الموافقة في توجيه إعراب أو تخريج شاهد.

ولايعني هذا أنه يلتزم موافقة البصريين، بل قد يخالفهم موافقاً الكوفيين أو غيرهم كما سيأتي، أو يكتفي بعرض رأي البصريين عامة، أو ذكر الرأي منسوباً إلى أحد نحاتهم أو طائفة منهم دون النص على موافقة أو مخالفة لهم.

بقي أن أذكر أن كثيراً من شواهد الشرح هي من شواهد كتاب سيبويه.

(١) المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٢٨أ، ١٣٤أ، ٢١٦أ، ١٣٢أ.

(٢) المصدر السابق ورقة/ ٩٨أ.

٢- المذهب الكوفي.

وكما نقل الشارح عن البصريين فقد تعددت نقوله عن الكوفيين كالكسائي والفراء وثعلب وهشام بن معاوية وغيرهم ملتزماً المنهج المتأمل نفسه، فيوافق الكوفيين في مسائل ويخالفهم في غيرها، ومن المسائل التي وافق فيها الكوفيين وهي قليلة:

إجازة كسر فاء الفعل الثلاثي المضعف عند بنائه للمجهول على لغة بني ضَبة وبعض تميم فقال فيها:[١] «وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف نحو: (شدَّ، ومدَّ) والحق قول بعض الكوفيين إن الكسر جائز، وهو لغة بني ضبة وبعض تميم...».

وقد تكون موافقته للكوفيين نقلاً عمن وافقهم من النحاة السابقين كابن مالك،وابنه بدرالدين،وأبي حيان،وابن هشام. قال في مسألة توكيد النكرة:[٢] واختار ابن مالك في جميع كتبه أنه يجوز توكيد النكرة إذا أفاد توكيدها تبعاً للأخفش والكوفيين، فإنهم جوزوا توكيد النكرة المحددة مثل (يوم وليلة وشهر وحول) مما يدل على مدة معلومة، ولم يجيزوا توكيد النكرة غير المحددة كـ(حين ووقت وزمان) مما يصلح للقليل والكثير، لأنه لافائدة في توكيدها، قال البدر بن مالك: وقول الكوفيين أولى بالصواب لصحة السماع بذلك، ولأن في توكيد النكرة المحددة فائدةً». ثم أردف الشارح ذلك بقول ابن هشام:[٣] «وإذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق، وإن أفاد جاز عند الكوفيين وهو الصحيح».

وقد لايرتضي الشارح ماذهب إليه الكوفيون فيصرح بذلك، فقد ذكر

(١) المواهب الرحمانية ورقة/ ٩٤أ.

(٢) المصدر السابق ورقة/ ١٧٩ب.

(٣) المصدر السابق ورقة/ ١٨٠أ.

أن الفرَّاء يرى في نيابة الجار والمجرور عن الفاعل أن الموضع لحرف الجر وحده، ثم علق على رأي الفرَّاء فقال:[١] «ولا يخفى أن هذا قول مرغوب عنه لاتقتضيه القواعد فلا ينبغي الاشتغال بذكره». وقد جاء تعليقه على رأي الفرَّاء أخذاً عن الدماميني[٢] دون النص على ذلك.

وربمايعرض الشارح آراء النحاة في المسألة، ثم يقف أمام رأي الكوفيين لاليضعفه أو يختاره وإنما يرى أن غيره أولى منه، فقد نقل عن بعض الكوفيين نصب المفعول معه بالخلاف فقال الشارح:[٣] «... فيكون العامل معنوياً على هذا الرأي والأولى إحالة العمل على العامل اللفظي مالم يضطر إلى المعنوي». فهو في هذه المسألة يرى رأي الجمهور من البصريين ومن وافقهم من الكوفيين في نصب المفعول معه بالفعل وشبهه بواسطة الواو.

وفي كثير من المسائل يكتفي الشارح بذكر رأي الكوفيين منسوباً إليهم عامة أو إلى أحد نحاتهم دون اختيار أو ترجيح سواء أوافق الشارحُ البصريين أم خالفهم في ذلك.

وأياً كانت عبارة الشنواني في الموافقة أو الردِّ، فموقفه من البصريين أو الكوفيين مبني في أغلب مواضعه على رأي من سبقه من النحاة ممن ينقل عنهم، طالما أنه لم يعقبه برد أو نظر، فهذا يعني -فيما أرى- تَبنِّيَه هذا الرأي أو ذاك.

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة / ٩٧ب.

(٢) انظر: تعليق الفرائد (خ) ج١/١٣٣ب.

(٣) المواهب الرحمانية ورقة / ٢٦١ب.

٣- المذاهب النحوية الأخرى

أشرت في حديثي عن مصادر الشرح أن الشنواني نقل عن كثير من النحاة كالزّجاج وابن السَّراج والزجاجي والفارسي وابن جني وغيرهم ممن يمثلون المذهب البغدادي، كما نقل عمن تلاهم من النحاة الذين يمثلون المذاهب النحوية الأخرى كالأندلسيين والمصريين والشاميين.

وموقفه من هذه المذاهب لايكاد يختلف كثيراً عن موقفه من المذهبين البصري والكوفي بين الموافقة أو المخالفة، فقد يذكر آراء النحاة في المسألة ثم يؤيد ذلك أو يرده مستدلاً بما يدعم ماذهب إليه.

ومن أمثلة ردّه لمذاهب بعض النحاة البغداديين وغيرهم من المتأخرين قوله في رافع الخبر:[١] «... وقيل: إنه مرفوع بالابتداء كالمبتدأ، لأنه طالب لهما على السواء فعمل فيهما، وعليه الأخفش وابن السرَّاج والرُّماني واختاره ابن الحاجب وجماعة من المتأخرين، وهو ضعيف؛ لأن أقوى العوامل لايعمل رفعين بدون إتباع، فما ليس أقوى أولى ألا يعمل ذلك».

والناظر في الكتاب يجد أن موقف الشارح من ابن الحاجب والرضي وابن مالك وأبي حيان وابن هشام واضح؛ إذ كثرت نقوله عنهم، واستخدم عباراتهم كثيراً في بسط مسائل الكتاب، وأخذ برأيهم في بعض المسائل. فحين تكلم عن نصب الأمكنة بعد (دخلَ) عرض الآراء النحوية كلها، ثم ذكر نصبها على المفعوليه وقال:[٢] «قال ابن الحاجب وهو الأصح». وحين تكلم عن (فو) أحد الأسماء الستة وحكم الميم من حيث الإبقاء أوالحذف قال: وأما[٣] «إبقاء ميمه حال الإضافة فمنعه الفارسي إلا في الشعر، وتابعه ابن عصفور

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة/ ١٠٤أ.

(٢) المصدر السابق ورقة/ ٢١٦أ.

(٣) المصدر السابق ورقة/ ٤٣ب.

وغيره من المغاربة، والصحيح كما قال ابن مالك وأبو حيـان وغيرهما جوازه في الاختيار». ونقـل الشـارح عن الـرضي الخلاف في عـامل الجر في المضـاف إليـه، واختياره الرأي القـائل بأن العامل في المضاف إليـه هـو المضاف حيث رجحه الرضي بقوله[١]: "وهـو الأولى". ونقل عن ابن هشام اختيــاره مذهب الكوفة في توكيد النكرة[٢]، ثم أيَّد الشارحُ ابنَ مالك في تسمية المفعول الذي لم يسم فاعله بـ(النائب عن الفاعل) فقال[٣]: "هو أولى". وهو في هذا التأييد ينقل عن ابن هشام من شرح شـذور الذهب[٤]، وقد نصَّ الشارح على ذلـك. وقال في العامل في الحال المؤكدة للجملة[٥]: «والأولى عندي ماذهب إليه ابن مالك وهو أن العامل معنى الجملة».

وفي ناصـب المستثنى يقــول:[٦] «والـذي جرى عليـه [ابن مــالك] في التسهيـل مـن أن الناصب هـو (إلاَّ) هو الأصح، وممـن صـرحوا بأنه الأصح البدرُ من مالك».

ووافـق أبو حيان ابنَ مالك في أن (مِنْ) تأتي لابتداء الغـاية في المكان والـزمان، وهو خلاف مذهب البصريين والأخفش وابن درستـويه في أنها تأتي للمكان فقط، ووافقهما الشارح فيما ذهبا إليه ضمناً.[٧]

وفي الكتاب نقول كثيرة عن بعض نحاة الأندلس كابن عصفور والجُزُولي والشَلَوْبين وابن خروف وابن الطراوة والسهيلي وغيرهم.

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٦٥ب.
(٢) انظر المصدر السابق ورقة/ ١٨٠أ.
(٣) المصدر السابق ورقة/ ٩١ب.
(٤) انظر: شرح شذور الذهب، ت: محمد محي الدين، بيروت: ص/١٥٩ .
(٥) المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٢٢ب.
(٦) المصدر السابق ورقة/ ٢٣٧أ.
(٧) انظر المصدر السابق ورقة/ ٢٦٧ب.

وقد يأتي في أسلوب الشارح مايدل بصورة أو بأخرى على موافقة الشارح لمذهب من المذاهب، انظر إلى عبارته في باب الاستثناء وهو يتكلم عن حدِّ الاستثناء ويشرحه فيقول:[١] «والاستثناء... الإخراج بـ(إلاَّ) أو إحدى أخواتها مالولاه لدخل في الكلام السابق، أي الدلالة على خروج شيء مذكور من حكم الكلام، وعدم دخوله بـ(إلا) أو إحدى أخواتها، لولا ذلك الإخراج موجود لدخل ذلك الشيء المخرج، أي لحكم بدخوله...».

فقوله: (لولا ذلك الإخراج موجود لدخل...) أوحى إليَّ أن الشارح قد يوافق المذهب الذي يجيز إظهار الخبر بعد (لولا) وهو قوله (موجود)؛ إذ الجمهور من النحاة يجعلون الاسم المرفوع بعد (لولا) مبتدأ خبره واجب الحذف مطلقاً، وأجاز فريق منهم كالرُّماني والشَلَوْبين حذفه أو ذكره إذا لم يدل عليه دليل.[٢] ولم يتكلم الشارح في مسألة حذف الخبر في باب المبتدأ والخبر ليظهر لنا موقفه صراحة.

وإن جاز لي وأنا أتكلم عن النحاة المغاربة كابن مالك وابن هشام وأبي حيان أن ألحق بهم الدماميني فالشارح يسير في طريقه كثيراً ويترسم خطاه في كثرة ماينقل عنه، ويعبر بعبارته، ويردُّ بردوده، ويتساءل ويجيب بلسانه، وهذا مايتضح أكثر في تخريج أقوال الدماميني الواردة في الشرح.

ولم يقف الشارح عند حدِّ الدماميني بل إن نحاة المدرسة المصرية المتأخرين كان للشارح أخذٌ عنهم، فهو ينقل كثيراً عن شيخه وأستاذه ابن قاسم العبادي، ويعلق بتعليقاته.

وبعد: ففي شواهد الكتاب ونصوصه مايلقي المزيد من الضوء على موقف الشنواني من هذه المذاهب وهو ماحرصت -سعة جهدي- على إيفائه حقه من التخريج في تحقيق الكتاب.

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٣١ب.

(٢) انظر هذه المسألة في: (الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ت: محمد فاضل وفخر الدين قباوة، بيروت/ ١٤٠٣هـ: ص/٦٠٠- مغني اللبيب: ج١/٢٧٣).

الفصل الرابع

التقويم

-اختياراته وترجيحاته.

- اجتهاداته.

-اتجاهه النحوي

- مايُؤخذ عليه

إذا كان لابد من نظرة تقويمية للشارح من خلال كتابه فسيكون هذا الفصل محاولة أبذلها من أجل ذلك.

والحق أن الجوانب التي سأتناولها هي ماأعانني عليه فهمي للشارح وكتابه،وهو رأي يُؤخذ منه ويردُّ عليه، وسيتناول التقويم الجوانب التالية:

١- **اختياراته وترجيحاته.**

لما تهيأ للشنواني الوقوف على التراث النحوي الذي جُمع قبله في نحو عشرة قرون كان من الواجب عليه أن يحاول الإحاطة بأكثر ماقيل في قضايا النحو ومسائله، وقد أشبعت هذه المسائل دراسة وتفصيلاً، وهذا ماتكشفه لنا غزارة المادة النحوية التي حملها الكتاب.

فقد حرص الشارح على جمع مسائل النحو بما أوتي من سعة علم واطلاع، وبين هذا نلمح أثراً لشخصية المؤلف، إذ يمكن القول إنه جمَّاعة كالسيوطي وغيره، ولكنه يبدو مع ذلك ناقلاً متأملاً يقف أمام بعض الآراء ليوازن بينها ليظهر الرأي الذي يختاره أو يرجحه على غيره. فقد يختار رأي البصرة في مسألة ما، ورأي الكوفة في غيرها، أو يميل إلى رأيٍ جاء عند متأخري النحاة كما ظهر لنا في دراسة موقفه من المذاهب النحوية.

ومع ذلك فلا أرى بأساً في التمثيل لشيءٍ مما يكشف عن اختيارات الشارح وترجيحاته. فمن ذلك أنه ذكر مسألة العامل في عطف النسق والخلاف فيه، ثم عبَّر عن اختياره لأحد المذاهب بقوله: "وهو الصحيح"[١]، وكذا في الكلام على فعلية (ليس) أوحرفيته، رجح الشارح القول بأن (ليس) فعل مستدلاً باتصاله بالضمائر (لست ولستما وليسوا....)[٢] ونحو ذلك.

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة/ ١٣٥ب.

(٢) انظر المواهب الرحمانية ورقة/ ١١٧أ.

وفي الكلام على قول الشاعر:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

نقل الأراء في إعراب (غير مأسوف)، ولما ذكر توجيه ابن مالك في إعراب (غير) مبتدأ وما بعده مضاف إليه، واسم المفعول (مأسوف) أغنى عن الخبر لأن المعنى: مامأسوف على زمن. ثم رجح رأى ابن مالك فقال مزكياً:(١) «ومأشار إليه جمال الدين بن مالك... هو عين الصواب ومنحة من الكريم الوهاب، وذلك فضل اللّٰه يؤتيه من يشاء». ورجح في باب الحال نصبه على التشبيه بالمفعول به.(٢)

وقد يأتي اختيار الشارح لرأيٍ أو مذهبٍ ضمناً، ذلك أنه في بعض المواضع وحين يعرض المسألة يعلق عليها بقول أحد النحاة، من ذلك في مسألة نصب الفعل المضارع بعد الفاء قال الشارح:(٣) «وزعم بعضهم أن النصب بعدها على معنى الجواب، وليس بصحيح، نبّه على ذلك المرادي».

وقد يأتي الاختيار على لسان ابن مالك أو أبي حيان أو ابن هشام.

وأكثر الصور وضوحاً أن الشارح ينقل بعض النصوص بما فيها من آراء واختيارات وردود واعتراضات -كأكثر نقوله عن الدماميني- دون نسبة، وظاهر الكلام قد يوهم أنه من عبارة الشارح، وليست له، ولكن لما لم يذكر الشارح اعتراضاً أو تعليقاً على ماينقل فلا مانع من أن نعدّ ذلك موافقة منه على مايقوله غيره.

ومع هذا فأقول -إن جازلي ذلك- إن الشنواني كان يعرض كثيراً من الأراء دون أن يُظهِر شيئاً من الاختيار أوالترجيح، ولاغرابة في ذلك فقد سبقه

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة/ ١٠٣أ ب.

(٢) المصدر السابق ورقة/ ٢٢١ب.

(٣) المصدر السابق ورقة/ ٦٤أ.

إلى ذلك كثيرون، ثم إن أي اختيار له أو ترجيح لابدّ أن يكون نقلاً عن غيره أو موافقة له، ولعله اكتفى بذلك.

اجتهاداته.

إذا كان الاختيار والترجيح يظهر عند الشنواني بين الفينة والأخرى -كما مرّ-، فلا شك أن الاجتهاد سينحسر كثيراً؛ إذ أن الاجتهاد في الخروج بآراء أو توجيهات لم يُسْبَق إليها ينعدم أو يكاد، ولا حيلة له في ذلك فتأخُّره ضيَّقَ أمامه باب الاجتهاد.

ولكنْ أيعني هذا أن الشارح تابع أو مقلد لمن سبقه؟

أقول: إذا كان السير على نهج السابقين يُنْظَر إليه على أنه تبعية أو تقليد فلن يخفى علينا أن الشارح كان تابعاً لكثير من النحاة السابقين يقتفي أثرهم في تقصي المسائل وتحليلها وينهج نهجهم في التأليف والعرض والاستشهاد، وهذا شأن كثير من النحاة قبله يقتفي بعضُهم أَثَرَ بعض.

وأكثر سير الشارح -كما سبق- في إِثْر ابن مالك وأبي حيان وابن هشام، وأظهر من ذلك سيره على خطى الدماميني في شرحه على التسهيل، وقد مرّ ذلك في منهجه في الشرح وأخذه عن العلماء[1]، وستُبْرِز الإحالات في تحقيق الكتاب مدى تأثره بالدماميني وأخذه عنه في المسائل والآراء، بل وفي الاعتراضات والردود ومن ثمَّ في الترجيحات.

وأمام هذا التتبع والسير على خطى السابقين يفرض هذا السؤال نفسه.

ألم يتفرد الشنواني بشيءٍ عمن سبقه؟

الحق أقول إنني لم أستطع أن أميز شيئاً من ذلك خلال دراستي للكتاب

---

(١) انظر ماتقدم في الفصل الأول ص/٩٩ وما بعدها.

لا لعدم وجوده، وإنما تعذر الوقوف على ذلك لاقتضائه الإلمام بكل ماقيل من مذاهب وآراء منذ البدايات الأولى للنحو حتى عصر الشارح ولا يتأتى ذلك لمثلي والتراث النحوي بين مطبوع،ومخطوطٍ بعيد المنال.

ولكن في الشواهد الشعرية التي أوردها الشارح ولم أقف عليها عند غيره[١] ماقد أعدُّه اجتهاداً للشارح. أضف إلى ذلك أن توسع الشنواني في الشرح وجمع المسائل والقضايا والأقوال والشواهد صورة أخرى من صور الاجتهاد. وحرصَه على أن يكون شرحه للأَجُرُّومية متميزاً على غيره من شروحها في الاتساع والشمول اجتهادٌ أخر يُحمَد له.

٣- اتجاهه النحوي.

لم يصرح الشنواني في كتابه بانتمائه إلى المذهب البصري أو الكوفي أوغيرهما مع كثرة ماينقل عنهما ويعرض من مسائل الخلاف بين النحاة، وليس في عباراته مايشير إلى ذلك، كأن يعبر عن طائفة منهم بقوله: (أصحابنا) كما فعل عدد من النحاة السابقين.

والواقع أن محاولة تحديد الاتجاه النحوي عند الشنواني يمكن الوصول إليه من خلال عرض النقاط التالية.

١- نقل الشارح عن البصريين والكوفيين ومن جاء بعدهم حتى معاصريه، ولما كانت سيادة البصرة تفرض نفسها في كثير من مسائل الخلاف، وعند مواقف الاختيار والترجيح فالشارح كغيره يرجح رأي البصرة في مسائل كثيرة، ويصوب رأيهم سواء أصرح بذلك أم فُهم من مضمون كلامه.

ولا يعني هذا أنه بصري المذهب، وإنما يميل في أكثر اختياراته إلى

---

(١) انظر ص/١١٤ وما بعدها.

رأيهم،إلى جانب موافقته الكوفيين أوالبغداديين أو المتأخرين في مسائل أُخَر.

٢- يظهر في الكتاب التأثر الواضح للشارح بابن الحاجب والرضي وابن مالك وابن هشام،ويتجلى هذا في كثرة ماينقل عنهم، ويختار باختيارهم ويوافقهم فيما ذهبوا إليه، حتى إن موافقته لهم قد تصل إلى حدِّ الحكم على النقل بالشذوذ ونحوه، وقد سبق التمثيل على ذلك في الكلام عن موقفه من أصل السماع.[١]

٣- عبر الشارح في عنوانات الأبواب بنفس المصطلحات التي استخدمها ابن آجُرُّوم، وإذا كان المترجمون يجعلون ابن آجُرُّوم كوفي المذهب[٢]؛ لأنه عبر بالخفض وهو من مصطلحات الكوفيين فلا يعني هذا أن الشنواني كوفي المذهب، وإنما جمع في كتابه بين مصطلحات البصرة والكوفة، والسيادة -كما أسلفت- للبصرة حتى في المصطلحات وإن جرى استخدام بعض مصطلحات الكوفيين مثل النعت والخفض وبعض مصطلحات التمييز، وهذا شأن الكتب المتأخرة التي تمزج بين مصطلحات الفريقين، أو تذكرها لمزيد من البيان والتوضيح. وكذلك فعل الشارح.

ثم هو يوافق ابن هشام في اختيار مصطلح (نائب الفاعل) الذي وضعه ابن مالك[٣] وإن كان قد سمَّى الباب بالمصطلح البصري الذي عبربه ابن آجُرُّوم وهو (المفعول الذي لم يسم فاعله).

٤- لما كان متن الآجُرُّومية نحواً خالصاً جاءَ كتاب المواهب كذلك، إلا أن توسع الشارح في تناوله للمتن واستطراده بين تارة وأخرى أمدَّ الكتاب بمسائل متفرقة في التصريف أشرت إليهافي الحديث عن الاستطرادفي الكتاب.[٤]

---

(١) انظر ماتقدم في ص/١٠٧ ومابعدها.

(٢) قاله السيوطي في (بغية الوعاة ج١/٢٣٩).

(٣) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٩١ب.

(٤) انظر ماتقدم في ص/٨٩ ومابعدها.

واستقلال الكتب بالنحو دون التصريف أو العكس منهج متأخرى النحاة، أما بالنسبة للشارح فمتن الأجُرُّومية حدَّد له منهج كتابه ومادته.

وبعد: فإن جاز لي أن أحكم بانتماء الشنواني إلى مذهب نحوي بعينه، فإنه يغلب على ظني أنه يمكن أن يلحق بالمدرسة المصرية التي ينتمي إليها ابن الحاجب والرضي وابن مالك وابن هشام حتى الدماميني والسيوطي. ويقوي هذا الظن -كما سبق في أكثر من موضع- كثرةُ النقل عنهم والتأثر بمؤلفاتهم والتعبيرُ بآرائهم واختياراتهم.

مايؤخذ عليه

إذا تمسكنا بوجود ملحوظات طفيفة فإننا لانعدم العثور على شيء منها. وهي مآخذ لايتأتى لمثلي الحكم بها على مثل الشنواني، وإنما هي من طرق الإنصاف في العلم.

وهذه الملحوظات التي بدت لي تتمثل فيما يلي:

١- ظهر في الكتاب -في أكثر من موضع- إعادةٌ وتكرار في عرض المسائل أو النقول مثل تكرار الكلام على حذف همزة الوصل، وزيادة الواو في كلمة (عمرو)، والكلام على التعبير بـ(لا غير) وغير ذاك مما تقدم التمثيل به في أسلوب الشنواني في الشرح.

ولعل في هذا التكرار حاجة يراها الشارح، ولكني أرى فيها زيادة يمكن الاستغناء عنها.

٢- يفتقر الكتاب في بعض المواضع إلى شيء من الدقة والتنظيم في عرض المادة، من ذلك ماأشرت إليه سابقاً. وهو الإعادة والتكرار.

ومنها عرضه لمادته في أول باب منصوبات الأسماء، فقد سردها ابن آجُرُّوم بجملة ثم فصل كلًا منها في بابه، أما الشارح فقد بدأ في تناول هذه

المنصوبات بين الإجمال في بعضها والتفصيل في بعضها الآخر، وذلك قبل البدء في شرح الأبواب كل على حده، فتكلم عن المفعول به، ومرجع الهاء في (به) وفي أنواع المفاعيل الأخرى، ونقل مانقل من نصوص وآراء كان يمكن إلحاقها بباب المفعول به.

وكذا في باب المصدر تكلم عن مسألة الخلاف في أصل الاشتقاق هل هو الفعل أو المصدر؟ وكان من الأفضل إرجاؤها إلى باب المصدر.

أما باقي المنصوبات فقد اكتفى في بعضها بالتمثيل لها نحو ظرف الزمان وظرف المكان والحال.

هذا من جهة ومن جهة أخرى في الباب نفسه قال الشارح بعد قول ابن آجُرُّوم (**المَفْعُولُ بِهِ**): «والمفعول المطلق. وهو المصدر، والمفعول فيه وهو الظرف بقسميه، وإنما بدأ من المفاعيل بالمفعول به...» فعبارته توحي بأنه سَرَدَ أنواع المفاعيل كلها، ثم أخذ يشرح مايتعلق بالمفعول به في حين قد ترك -أو أَجَّلَ- المفعول له والمفعول معه.

وأرى أنه كان ينبغي له أن يسلك إحدى طريقتين.

أ- أن يكمل سرد باقي أنواع المفاعيل، ثم يبدأ في التعليق على منهج ابن آجُرُّوم في بدئه بالمفعول.

ب- أن يكتفي بعبارة (المفعول به) ويعقب بما ذكره، وهو الأفضل، لأن مسلكه في العرض أحدث فصلاً في الترابط قد يوحي بوجود سقط.

٣- كثرة الاستطرادات في الكتاب.

٤- كثرة النقول التي لم ينسبها الشارح، خاصة فيما ينقل عن الدماميني، إضافة إلى أن الشارح حين ينقل نصاً منسوباً، يذكره بما يشتمل عليه من إحالات قَصَدَها صاحبُ النصِّ المنقول، ولم يشر الشارح إلى ذلك مما قد يلتبس على القارئ، ومن أمثلة ذلك نقله نصاً من المغني قال فيه ابن هشام: «وتخفف (أَنَّ) بالاتفاق فيبقى عملها على الوجه الذي تقدم شرحه في (أنْ)

المخففة...» فالإحالة على ماتقدم من عبارة ابن هشام. ومثل ذلك قد يظهر في نصوص الرضي والدماميني.

٥- الإسراف في الإعراب، فالشارح يعرب كل مثال ورد في متن الآجُرُّومية، على الرغم من تشابه بعض الأمثلة لاسيما في باب الفاعل ونائبه والمفعول به.

٦- بقي أن أشير إلى أن الشارح تابع كثيراً من النحاة(١) في قول الشاعر:

* وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ *

الذي هو شاهد على دخول لام الابتداء على خبر (لكنَّ)، وهو ماالحتج به الكوفيون، ولكن الجمهور ومن تابعهم يقولون: إنه لايعرف له قائل ولاتتمه ولا نظير، وإنه محمول على زيادة اللام فلا شاهد فيه.(٢) وقال ابن الأنباري: هو شاذ لايؤخذ به لقلته وشذوذه، ولكن ابن عقيل في شرحه على الألفية(٣) ذكر له صدراً وهو:

* يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي *

أنشده على لسان الكوفيين، وهو الوحيد الذي تفرد بتكملة هذا الشاهد في شرحه على الألفية وذلك في كل مارجعت إليه من كتب النحو، ولكنه ذكر شطره الثاني فقط في شرحه على التسهيل.(٤)

ومع أن الشنواني قد اطلع على شرح الألفية لابن عقيل ونقل عنه، إلا

---

(١) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ١٢٤أ.

(٢) الشاهد مذكور في: (معاني القرآن للفرّاء ٤٦٥/١- اللامات للزجاجي، ت: مازن المبارك، دمشق/ ١٤٠٥هـ ص/١٥٨ شرح المفصل لابن يعيش، بيروت: ج ٦٢/٨- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري مسألة/ ٢٥- رصف المباني في حروف المعاني للمالقي ت: أحمد الخراط، دمشق/ ١٤٠٥هـ: ص/٣١٠- مغني اللبيب ٢٩٢/١- تعليق الفرائد (خ) ج١/١١١أ- التصريح شرح التوضيح- خالد الأزهري، القاهرة: ج١/١١- همع الهوامع: ١٤٠/١- شرح الأشموني: ٢٨٠/١- خزانة الأدب للبغدادي ت: هارون، القاهرة/ ١٤٠٩هـ: ج ٦٣١/١). اللسان مادة (لكن).

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ت: محمد محي الدين، بيروت: ج٣٦٣/١ .

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ت: محمد كامل بركات، دمشق/ ١٤٠٠هـ: ج٢٢٣/١ .

أنه لم يقف أمام هذا الشاهد، وذلك راجع إلى أنه مقلٌّ في نقله عن ابن عقيل، مكثرٌ عن ابن مالك وابن هشام والدماميني وغيرهم، فسار على نهجهم في كلامه عن هذا الشاهد، وهذا فعل أكثر النحاة الذين ذكروه.

وبعد: فهذه هنات قد لايراها غيري كذلك، وقد يكون غيرها مما أحسبه للشنواني لاعليه. ولكني أرى أنها لاتنقص من قدر الكتاب وصاحبه خاصة أنه يسير على خطى كثير من النحاة المتقدمين عليه، بل إن هذه الملاحظات قد تتلاشى أمام ما انطوى عليه الكتاب من غزارة وسعة علم.

الفصل الخامس

الموازنة بين المواهب الرحمانية للشنواني

واللآلىء الدرية للحرفوشي

أشـرت في حديثي السـابق عـن منزلـة شـرح الشنـواني بين شـروح الآجُرُّومية إلى أن الحكم بذلك سيكون من خلال الشرح نفسـه،، ومما سيظهر من الموازنة بينه وبين غيره.

ويأتي هـذا الفصل موازنة بين شـرح الشنواني وشـرح الحرفـوشي[١] في جوانب محددة أحسـب أنها أبرز مـايميز كلًا من الكتابين، ويلقـي الضـوء على قيمة الكتاب وأهميته.

واختيـار شرح الحرفوشي لقـربه من شرح الشنواني عصـراً، فالشارحان من جيل واحد فكلاهما من نحاة القـرن الحادي عشـر، وبين وفـاة الشنـواني والحرفوشي نحو أربعين سنة.

والتـأليف النحوي في ذلك العصر يمثل اتجاها متقارباً، إذ هـو في أكثره شروح وحواش وتعليقات على المتون النحوية، ولعل الفـارق بينهما سيكـون

---

(١) اللآلىءالـدرية في شـرح الآجُرُّوميـة صنعـة محمد بن علي بن أحمـد، نحوي وأديب بارع، مـن أكـابر شعـراء عصره نسبته الحرفـوشي إلى آل الحرفـوش أمراء بعلبـك، وعـرف بـ(الحريري) لاشتغاله بصناعة الحرير زمناً، من أهل دمشق، وعاش في حلب، أخذ عن بدر الدين البوريني ومحمـد الشيرواني، خرج إلى بلاد العجـم وعظم شأنه فيها حتى صـار رئيـس علمائها، له شعر كثير حلو المعاني مصقول الألفاظ، ومن مؤلفاته: غرر الفوائد على شرح القواعد، حاشية على التهـذيب، شرح الألفية، شرح الصمـدية في النحو، وله ديوان شعـر وله كتب في الأصول، توفي سنة ١٠٥٩هـ.

ترجمتـه في: (خلاصة الأثر ٤/٤٩-٥٤- سلافـة العصر في محاسن الشعـراء بكل مصر، لعلي بن معصوم القاهرة/ ١٣٢٤هـ: ص/١٣٥- هدية العارفين ٦/٢٨٤- الأعلام ٧/١٨٧).

وكتـابه اللآلىءالدرية في شرح الآجُرُّوميـة كما نص على اسمه في مقـدمة الكتاب، سمته بعض التراجم (اللآلىءالسنيـة)، وللكتاب نسخة محفوظة في دار الكتـب الظاهرية برقم/ ١٨٥٣-عام. وتقع في ٢٦٦ ورقة وعدد سطورها ٢٥ سطراً، نسخت عام ١٠٩٧م، مكتوبة بالسـواد بخط نسخي حسـن، وعبارات الأصل والفواصل والإشارات بالحمرة، وفي هامشها تصحيحات. ومن النسخة مصورة في جامعة الإمام محمد بن سعود رقم/ ١٤٨٨ف.

انظر: (فهرس الظاهرية ص/٤٣١) وهي النسـخة التي وقفت عليها.

في منهج الشرح وأسلوبه، وفي انعكاس شخصية المؤلف على كتابه.

وتبرز هذه الموازنة في النقاط التالية، ولست أزعم أنني قد أتيت على كل مايتصل بها، ولكن هو ما أعانني عليه الجهد وفهمي لكلا الكتابين.

أولاً: أسلوبهما في تحليل المتن

قبل الشروع في ذكر أوجه الاتفاق والاختلاف بين الشارحين في تناولهما متن الآجُرُّومية رأيت أن أشير -بإيجاز- إلى مقدمه الحرفوشي في كتابه.(١)

فقد بدأ كتابه بمقدمة(٢) ضمنها الحديث عن شهرة الآجُرُّومية وصاحبها، ثم تكلم في السبب الذي دفعه إلى تأليف الكتاب -رغم تردده في ذلك- والتسمية التي اختارها له، ثم تكلم عن حدِّ النحو وسبب وضعه وواضعه وأهميته، ثم بدأ في تناول متن الآجُرُّومية مبتدئاً بالكلام حده وأقسامه وأعود لأقول: إن الشارحين يلتقيان في أكثر من مظهر من مظاهر تناولهما متن الآجُرُّومية من ذلك:(٣)

- تناول المتن كلمة كلمة أو جملة جملة، ثم يتبعانه بالشرح والتوضيح.
- يدعم الشارحان الكتابين بالنقول والمذاهب وآراء متقدمي النحاة ومتأخريهم.
- يوردان في ثنايا الشرح بعضَ أبياتٍ من المنظومات النحوية.
- أضافا باب (الحروف النافية المشبهة بليس) وهو مما تركه ابن آجُرُّوم، مع اختلافهما في موضع إضافته، فقد تكلم فيه الشنواني بعد عدِّه أنواع

---

(١) سبق الكلام عن مقدمة الشنواني، انظر ص/٦١،٦٢ .

(٢) انظر: اللآلي الدرية ورقة/ ٢ .

(٣) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٩،١٤،٨٠،١١٦،٢٢٤
اللآلي الدرية ورقة/ ٢،٣١،٣٥،٧٧،٤٦،١٠٩

المنصوبات وقبل تفصيل كل باب منها، أما الحرفوشي فذكره عند حديثه عن نواسخ الابتداء.[١]

- أستطيع القول إن الشارحين قد تمسكا بعبارة ابن آجُرُّوم، فهما يذكران المتن ثم يتناولانه بالشرح والتمثيل، وهذا يخالف بعض الشروح التي قد يتخلص فيها الشراح من عبارة المتن فتضيع في كلام الشارح.

ومع ذلك فهما يختلفان في مظاهر أخرى منها:

١- يتناول الحرفوشي المتن في بعض المواضع بطرق لم تظهر عند الشنواني، فقد يذكر من المتن فقرات كاملة تصل أحياناً إلى ذكر مجمل عبارة ابن آجُرُّوم في المسألة أو الباب.

وقد يصنع جداول يعرض فيها شيئاً من تقسيمه مادة كتابه تسهيلاً لدراستها، مثل الضمائر، وأحوال النعت مع المنعوت وغير ذلك.[٢]

وقد يقسم الحرفوشى أبواب كتابه إلى مسائل وتنبيهات وفوائد يعرض فيها كل القضايا والأحكام المتصلة بالباب، وهذا أجده مقابلاً لمافعله الشنواني في آخر كل باب من صنع خاتمة يعرض فيها بعض الأحكام قصد إبرازها.[٣]

٢- تختلف مواضع عرضهما لبعض المسائل خلال تناولهما للمتن، ومثال ذلك شرح حروف الجر أقسامها ومعانيها،وما يتبع ذلك من آراء وشواهد ونقول، عرضه الشنواني في باب مخفوضات الأسماء في آخر الكتاب، في حين تناول الحرفوشى ذلك في بدايات كتابه عند الحديث عن علامات الأسماء.[٤]

٣- يظهر لدى الشنواني تفصيلٌ كثير في شرح عبارات ابن آجُرُّوم، فهو

---

(١) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ١٩٦ب ومابعدها- اللآلئ الدرية ورقة/ ٩٧ب ومابعدها.

(٢) انظر: اللآلئ الدرية ورقة/ ١١١ب، ١١٢أ، ١١٨أ.

(٣) المصدر السابق ورقة/٢، ٢٩، ٣١، ٤٤، ٥٩، ١٥٤، ١٥٩

(٤) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٦٧أ ومابعدها- اللآلئ الدرية ورقة/١٠ب ومابعدها.

يكثر من النقول والآراء والتعليقات، وظني أن مرجع ذلك أنه أكثر مايتناول من المتن كلمة أو جملة فيكثر من ذكر كل مايتصل بها، على خلاف الحرفوشي الذي يختصر كثيراً حتى إنه قد يشرح الكلمة بكلمة.

وأنقل هنا عن الكتابين جزءاً من نصّ كل شارح في تناوله متن ابن آجُرُّوم، ففي باب منصوبات الأسماء يقول ابن آجُرُّوم: (**المنصوبات خمسة عشر وهي: المفعول به، والمصدر، وظرف الزمان وظرف المكان، والحال، والتمييز، والمستثنى، واسم لا، والمنادى، والمفعول من أجله، والمفعول معه، وخبر كان وأخواتها، واسم إنَّ وأخواتها، والتابع للمنصوب وهو أربعة أشياء النعت والعطف والتوكيد والبدل**).

قال الشنواني في تناوله هذا المتن -باختصار بعض الفقرات:[١] «وهي ماشتمل على علم المفعولية والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولاً حقيقة..... **المنصوبات** المتقدمة، وعدل عن الإضمار إلى الإظهار لأنه أوضح للمبتدي المقصود بالذات لهذه المقدمة **خمسة عشر** بالاستقراء والموجود في الكتاب أربعة عشر، فلعل المعنى: المنصوبات خمسة عشر في قصدي، وترك الخامس عشر نسياناً، ويحتمل على بُعدٍ أنه عدَّ المخفوض بالحرف منصوباً وإن كان بواسطة، **وهي** على سبيل الإجمال والعدِّ **المفعول به** والمفعول المطلق وهو المصدر، والمفعول فيه وهو الظرف بقسميه، وإنما بدأ منها بالمفاعيل لأنها الأصل...».

ثم تكلم عن منهج بعض النحاة في ذكر أنواع المفاعيل، وترتيب عرضها وخلافهم في عددها، بما في ذلك من آراء وشواهد ونقول، وتكلم عن موضع الضمير في (به، وفيه، وله ومعه) ونقل رأي الرضي في ذلك ثم بدأ في الكلام

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة/ ١٩٤ب.

المجمل عن المفعول به وانتقل منه إلى المصدر فقال:[١] «**والمصدر** ولفظه مشترك بين المفعول المطلق -وهو المراد هنا- وبين اسم الحدث الجاري على فعله...» ثم عرض مسألة الخلاف في أيهما أصل الفعل أم المصدر؟ وفصل فيها، ثم قال:[٢] «**وظرف الزمان** نحو... **وظرف المكان** نحو... **والحال** نحو... **والتمييز** في بعض أحوال نحو... **والمستثنى** في بعض أحواله نحو... **والمنادى**...».

وهكذا حتى أتى على عدِّ المنصوبات التي سردها ابن آجُرُّوم، ثم فصل في باب الحروف المشبهة بليس[٣] قبل أن يبدأ في عرض أبواب المنصوبات باباً باباً.

أما الحرفوشي فقال في شرح المتن نفسه:[٤] «**باب منصوبات الأسماء. المنصوبات** بالرفع مبتدأ وخبره **خمسة عشر** منصوباً، وهي على سبيل التعداد والحصر الجملي». ثم سرد أنواع المنصوبات الواردة في المتن وقال بعدها: «وستمر بك هذه الأبواب باباً باباً عقيب هذا التعداد».

ومثل ذلك في باب الاستثناء[٥]، وفي شرح حد الإعراب[٦] الذي ذكره ابن آجُرُّوم، وباب المصدر[٧]، ولا شك أن في هذا مايكفي لبيان منهج كل منهما بين الإطالة والتفصيل والإجمال والاختصار.

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة/ ١٩٥ب.

(٢) المصدر السابق ورقة/ ١٩٦أ.

(٣) المصدر السابق ورقة/ ١٩٦ب.

(٤) اللآلي الدرية ورقة/ ١٥٤أ.

(٥) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٢٣ب، واللآلي الدرية ورقة/ ١٨٧أ.

(٦) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ١٤-١٥أ، واللآلي الدرية ورقة/ ٣١ب.

(٧) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٠٨ب، واللآلي الدرية ورقة/ ١٥٩أ ومابعدها.

ثانياً: موقفهما من المؤلف

يقف الشارحان من ابن آجُرُّوم موقفاً متشابهاً في كثير من المواضع، فهما يتعقبانه في عباراته، وأسلوبه ومنهجه إضافة وانتقاداً وتقديراً وتعليلاً.

فقد تقارب الشارحان -أو كادا- في تعليقهما على قول ابن آجُرُّوم (**بدل البعض من الكل**) بتعريف كلمتي (بعض وكل) فقال الشنواني:[١] «واعترض قول المصنف بدل البعض من الكلّ من حيث إن كلًا وبعضاً لايجوز إدخال (أل) عليها عند الجمهور، قال ابن خالويه في كتاب (ليس): يغلط كثير من الخواص بإدخال الألف واللام على (كل وبعض) وليس من لغة العرب لأنهما معرفتان في نية إضافة، وبذلك نزل القرآن... وقال الجوهري: كل وبعض معرفتان، ولم يجيء عن العرب معرفاً باللام لأن فيهما معنى الإضافة...». وقال الحرفوشي:[٢] «..... وأورد عليه إشكالان، أحدهما: تعريف كل وبعض وهما اسمان ملازمان للإضافة لفظاً أو معنى، فلا يدخل عليهما الألف واللام إلا في كلام المتأخرين، نصّ على ذلك ابن مالك وغيره، وقال الجوهري: كل وبعض معرفتان، ولم يجيء عن العرب بالألف واللام هكذا في القاموس».

ولكن يبدو أن الحرفوشي له وقفات أكثر أمام ماقد يفوت ابن آجُرُّوم ذكره، أو أمام منهجه في الترتيب والتقسيم، قال[٣] معقباً على قول ابن آجُرُّوم (**فالاسم يعرف بالخفض والتنوين ودخول الألف واللام**) «... كان ينبغي للمصنف أن يقول: ودخول (أل) لأن الكلمة متى جاوزت الحرف حكيت بلفظها... وكان عليه أن يذكر علامة شاملة وهي الإسناد إليه كما فعل غيره من المحققين».

(١) المواهب الرحمانية ورقة/ ١٨٦أ.

(٢) اللآلي الدرية ورقة/ ١٥١أ.

(٣) المصدر السابق ورقة/ ١٠ب.

ولعلي أستطيع القول: إن الحرفوشي أكثر جرأة على مناقشة ابن آجُرُّوم، والوقوف أمام عباراته وتقسيماته، فهاهو في فصل المعربات يذكر متن ابن آجُرُّوم (فالذي يعرب بالحركات أربعة أنواع) قال الشارح بعدها:[١] «لف ونشر مشوش»، ووصف منهج المصنف في موضع آخر بأنه لف ونشر مرتب.[٢] ومع ذلك فهو أوضح تقديراً له وأبين ثناءً[٣]، قال معلقاً على مايذكره ابن آجُرُّوم من أمثلة تعليمية:[٤] «لقد أجاد رحمه الله حيث أورد بعض الأمثلة تنبيهاً للمتعلم وإرشاداً للطالب.

ثالثاً: عنايتهما بالحدود.

تقدم الكلام عن الشنواني وموقفه من الحدود[٥]، ولا يكاد الحرفوشي يختلف عنه كثيراً في العناية الواضحة بحدود الأبواب والمصطلحات، وفي إبراز التعريف في كونه جامعاً مانعاً وتوضيح ماعليه من محترزات.

وقد تماثلا في نقل الحدود عن النحاة السابقين كابن الحاجب والرضي وابن مالك. وهما يتناولان حدَّ ابن آجُرُّوم بالشرح، وقد يتعقبانه بالإضافة والتعليل، وربما استدركا عليه مافاته من حدود.

ويبدو بينهما شيءٌ من التشابه والاختلاف في تناول الحدود، فمن أمثلة التشابه ماجاء في عرض حدِّ البدل، قال الشنواني:[٦] «هو في اللغة العوض، قال اللّه تعالى: ﴿عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبْدِلَنَا خَيْراً مِنْهَا﴾ [القلم/٣٢]، وفي الاصطلاح

---

(١) اللآلئ الدرية ورقة/ ٥٩أ.

(٢) المصدر السابق ورقة/ ٨٧ب.

(٣) المصدر السابق ورقة/ ٦٦أ، ٢٦أ، ٥٩ب، ٧٥أ، ١٧٩أ.

(٤) المصدر السابق ورقة/ ٩٥أ.

(٥) انظر ماتقدم في ص٨٠ ومابعدها.

(٦) المواهب الرحمانية ورقة/ ١٨٤ب.

كما قال ابن الحاجب: تابع مقصود بما نسب إليه المتبوع دونه...». ثم يشرح مافي الباب من مسائل وآراء.

ويقول الحرفوشي في الحدّ نفسه:[١] «هو في اللغة: العوض قال الله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبْدِلَنَا خَيْراً مِنْهَا ﴾ أي يعوضنا، وفي الاصطلاح: تابع مقصود بالحكم بلا واسطة...» ثم ينقل بعد شرح هذا الحدّ حدَّ ابن الحاجب وابن مالك في البدل.

أما الاختلاف فيمثله باب الحال والاستثناء والتمييز، ففي حدّ الحال ذكر الحرفوشي حدَّ ابن آجُرُّوم وشرحه، ثم أردف بحدّ ابن مالك من التسهيل، ثم حدّ البدر بن مالك، وحدّ ابن خروف، وحدّ ابن الحاجب.[٢]

أما الشنواني فقد اكتفى بحدّ ابن آجُرُّوم شارحاً له كلمة بكل مايعرض له من مسائل وشواهد وردود.[٣]

واختلفا في حدّ التمييز؛ إذ أجمل الحرفوشي، وفصّل الشنواني.[٤]

ولما ترك ابن آجُرُّوم رسم بعض الحدود اختلف موقف الشارحين من ذلك، ففي باب النعت لم يحده ابن آجُرُّوم فعلق الشنواني على ذلك بقوله:[٥] «والمصنف لم يعرِّفه». ثم رسم له حداً دون أن ينسبه أما الحرفوشي فحدّه ثم ذكر حدَّ ابن مالك من الخلاصة وابن الحاجب ولم يشر إلى موقف المصنف.[٦]

ولكنه في باب الاستثناء علق على ترك ابن آجُرُّوم ذكر حدّ للمستثنى فقال:[٧] «لم يعرفه المصنف حذراً من الإيراد، فإن باب المستثنى لايكاد يسلم له

---

(١) اللآلي الدرية ورقة/ ١٥٠أ.

(٢) المصدر السابق ورقة/ ١٧٠ب.

(٣) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٢٠ .

(٤) المصدر السابق ورقة/ ٢٢٧ب، اللآلي الدرية ورقة/ ١٧٩ب.

(٥) المواهب الرحمانية ورقة/ ١٣٥أ.

(٦) اللآلي الدرية ورقة/ ١٠٩ب.

(٧) المصدر السابق ورقة/ ١٨٤أ.

تعريف خال من شبهة». ثم تكلم عن قسمي المستثنى المتصل والمنقطع، واحتياجِ كل منهما إلى تعريف، ثم بدأ في ذكر حدِّ ابن الحاجب لهما، وذكر عبارة الرضي في شرحه، ثم ذكر حدَّ ابن مالك من التسهيل ومن شرحه، وحدَّ البدر بن مالك، وحدَّ شيخه بهاء الدين محمد.(١)

ولا ينبغي أن أغفل هنا أن الحرفوشي تكلم عن الحدود كلاماً عقلياً فقال في باب النعت:(٢) «إن المقصود في الحدِّ بيان الماهية لا حصر جميع الأفراد». وذكر أن الحدَّ إذا ابتدئ في رسمه بلفظ (كلّ) فإن ذلك ينافي التعريف، ثم علق هذا الرأي بقوله:(٣) «الحدُّ أولي أصولي لا ميزاني، وإدخال (كلّ) لإفادة صدق المحدود على كل أفراد الحدِّ فيكون مانعاً، ولأنه بدونها يفيد التعريف أن الظاهر انحصار المحدود في كل أفراد الحدِّ لعدم ذكر غيرها فيكون جامعاً، فبإدخالها صار كالمنصوص عليه في كونه جامعاً مانعاً».

رابعاً: شواهدهما

جاءت شواهد الكتابين متنوعة من القرآن الكريم والقراءات القرآنية والحديث وكلام العرب شعره ونثره، واشترك الكتابان في عدد الشواهد- على تنوعها- مروية أو منقولة عن مصادرهما (رجالاً وكتباً) وإن كان كتاب المواهب أغزر شواهدَ من اللآلي، فالشنواني يورد على المسأله الواحدة عدداً من الشواهد المتنوعة، في حين قد يكتفي الحرفوشي بشاهد أو اثنين على المسألة نفسها.

وقد تنوع منهجهما في عرض الشواهد بين منسوب وغير منسوب، وقد يذكر

---

(١) أنظر اللآلي الدرية ورقة/ ١٨٤ب.

(٢) المصدر السابق ورقة/ ١٠٨ب.

(٣) المصدر السابق ورقة/ ١٠٩ب.

الشارح في عرض بعض الشواهد تعليقاً أو رأياً، وقلَّ أن يشار إلى مناسبة الشاهد كما فعل الحرفوشي.

وللتمثيل على الاستشهاد عند كلٍّ منهما رأيت أن استقرئ باباً من أبواب الكتاب ليتضح التشابه والاختلاف، ولما كان باب المخفوض بالحرف -في نظري- أوسع هذه الأبواب مجالاً للاستشهاد فقد اتخذته موضعاً للاستقراء مع اختلاف الشارحين في موضع عرض مادة هذا الباب.(١)

وكان من نتائج هذا الاستقراء مايلي:(٢)

١- فاق الشنواني الحرفوشي في غزارة الشواهد وتنوعها، فالآيات القرآنية والقراءات كثيرة في المواهب، فقد يستشهد الشارح على المسألة الواحدة، أو المعنى الواحد لحرف الخفض بأكثر من آية.
أما الحرفوشي فيتراوح استشهاده بين الكثرة والقلة والندرة.

٢- برز الشنواني أيضاً في الاستشهاد بالحديث الشريف، فقد استشهد في هذا الباب بعشرين حديثاً، أما الحرفوشي فلم يتعد استشهاده بالحديث سبعة أحاديث فقط اشتركا في أربعة منها.

٣- تقارب الشارحان -أو كادا- في الاستشهاد بالكلام المنثور في هذه المسألة، فلم يفترقا إلا في قول أو اثنين.

٤- الشواهد الشعرية هي التي أبرزت الفرق بين الشارحين واضحاً؛ إذ أنه مما يميز شرح الشنواني غزارة الأشعار، فلا تكاد جزئية تخلو من شاهد يدعمها أو يثبتها، حتى بلغت شواهده مائة وخمسة وثلاثين شاهداً، شاركه الحرفوشي في ثمانية وثلاثين منها، واختلف عنه في اثنين وثلاثين شاهداً.

---

(١) انظر ماتقدم من الكلام على ذلك في أسلوبهما في تحليل المتن ص/ ١٤٠ .

(٢) انظر الكلام على حروف الخفض في: المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٦٥ب-٢٨١أ- اللآلئ الدرية ورقة /١٠ب-٢٩ب.

ولعل مرجع هذا الاختلاف الواضح في كثرة الشواهد أن الشنواني حرص على إيراد معظم ماعرف من معاني حروف الخفض، أما الحرفوشي فاقتصر على بعضها دون الآخر بما يوافق اتجاهاته واختياراته النحوية.

بقي أن أذكر أن الشنواني قد يكرر الشاهد في أكثر من موضع، أياً كان نوع الشاهد، وقلَّ أن يحدث ذلك عند الحرفوشي.

خامساً: موقفهما من العامل

اهتم الشارحان بمسألة العامل النحوي اهتماماً واضحاً، فهما يذكران العامل في أغلب المسائل إن لم تكن جميعها وينقلان مذاهب النحاة في ذلك وخاصة مابين نحاة البلدين من خلاف، ومن سار على مذهب كلٍّ منهما، وقد يرجح كلٌّ منهما مذهباً يختاره سواء اتفقا في هذا الاختيار أو اختلفا.

ومن أمثلة اتفاقهما الكلام على عامل النصب في المفعول معه، فقد ذكرا آراء النحاة وصرحا باختيارهما. قال الشنواني:[١] «والصحيح أن ناصبه ماتقدم من فعل وشبهه بواسطة الواو، وبه قال جمهور البصريين والكوفيين...» وقال الحرفوشي:[٢] «اختلف في عامل المفعول معه على خمسة أقوال، فذهب الجمهور -وهو الحق- إلى أن العامل ماتقدمه من فعل أو مما فيه معنى الفعل وحروفه بواسطة الواو...». واتفقا كذلك في مسألة العامل في المضاف إليه.[٣]

وربما اختلف اتجاه كلٍّ منهما فيما يرجحه، ففي مسألة العامل في المبتدأ والخبر قال الحرفوشي مرجحا:[٤] «والذي يترجح عندي ماذهب إليه الرضي

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٦١ب.

(٢) اللآلئ الدرية ورقة/ ٢١٠ب.

(٣) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٦٥ب، اللآلئ الدرية ورقة/ ٢١٩ب- ٢٢٠أ.

(٤) اللآلئ الدرية ورقة/ ٨٢أ.

والمحققون من أن الابتداء عامل فيهما، لأنه طالب لهما على السواء، بل إذا تدبرت رأيت أن طلبه للثاني أشد لكونه محط الفائدة»، ويقول الشنواني مختاراً رأياً آخر:(١) «والصحيح أنه [أي المبتدأ] مرفوع بالابتداء وهذا مذهب الجمهور وسيبويه» وقال عن عامل الخبر: «إنه مرفوع بالمبتدأ على الصحيح» هذا إلى جانب اختلافهما في عرض هذا المسألة، فالشنواني تكلم عن عامل المبتدأ وما فيه من آراء وما عليها من ردود، ولما عرّف الخبر ذكر الخلاف في عامله(٢)، أما الحرفوشي فقد ذكر الخلاف في عاملهما جملة واحدة.(٣) ولما كان متن ابن آجُرُّوم خلواً من التطرق لمسائل العامل، فقد ألزم الشنواني نفسه أن يتخذ من مسلك ابن آجُرُّوم دليلاً على أنه قصد ذلك لما بين النحاة من خلاف في مسائل العامل كلها، فحين يقصد الكلام عن العامل يقول الشنواني مشيراً إلى ابن آجُرُّوم:(٤) «وأبهم المصنف رافعه [أو ناصبه] ليكون الكلام جارياً على كل الأقوال [في ذلك]...».

واكتفى الحرفوشي في الكلام عن العامل بأن يذكره ضمن المسائل أو التنبيهات التي نظّم عليها عرض أبواب كتابه.

سادساً: التوسع والاستطراد عندهما.

تكلمت عند دراسة منهج الشنواني في شرحه عن مظهر التوسع والاستطراد في عرض المسائل والقضايا، وإيراد مسائل الخلاف بين النحاة، فكثيراً مايستطرد إلى مسائل تعرض له شارحاً ومفصلاً، وقد مثلت لذلك بما

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة/ ٩٠٩أ-١٠٤أ.
(٢) المصدر السابق ورقة/ ٩٩أ، ١٠٤أ.
(٣) انظر: اللآلىءالدرية ورقة/ ٨١-٨٢أ.
(٤) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٥٢أ، ٩٩أ، ٢٦١ب...

يغني عن إعادته هنا.[١]

أما الحرفوشي فقد جاء توسعه -فيما أرى- معتدلاً، واستطراده نادراً، فهو يماثل الشنواني في إجابته عن التساؤلات العارضة بما قد يخرجه عن الفكرة التي يتناولها، ولكنه ما يلبث أن يعود إلى متن الآجُرُّومية، والاستطراد عنده -على ندرته- كما قال:[٢] «تتميماً للفائدة وتعميماً للعائدة».

ومن مظاهر التوسع في شرح الحرفوشي أنه زاد أبواباً ليست في متن ابن آجُرُّوم، ففي نواسخ الابتداء تكلم عما يعمل عمل كان من (أفعال المقاربة، والحروف المشبهة بليس)[٣]، وفي باب المنادى تكلم عن أربعة فصول هي: الاستغاثة والندبة والترخيم والاختصاص.[٤]

ولما فرغ من متن الآجُرُّومية توسع بإضافة أبواب لم يذكرها ابن آجُرُّوم فقال:[٥] «وقد بقيت أبواب لم يذكرها [ابن آجُرُّوم] تدعو الحاجة إليها، فلا ضير علينا في ذكرها... وهي على سبيل الاقتصار أحد عشر باباً، الباب الأول: فيما يعمل عمل الفعل، الباب الثاني: التعجب، الباب الثالث: في أسماء الأفعال والأصوات، الباب الرابع: في الاخبار بالذي والألف واللام، الباب الخامس: في العدد، الباب السادس: في الحكاية، الباب السابع: في التأنيث، الباب الثامن: في جمع التكسير، الباب التاسع: في التصغير، الباب العاشر: في النسب، الباب الحادي عشر: في الوقف». ثم تناول كل باب منها بالشرح والتفصيل.

---

(١) انظر ماتقدم في ص/٨٩ ومابعدها.

(٢) اللآلىءالدرية ورقة/ ٨٧أ

(٣) المصدر السابق ورقة/ ١٩٥أ.

(٤) المصدر السابق ورقة/ ٢٠٤ب- ٢٠٩أ

(٥) المصدر السابق ورقة/ ٢٢٠أ.

ولم يرد عند الشنواني شيء من هذه الأبواب، وفي المقابل تجد الشنواني يعقد مبحثاً عن قواعد الخط وأصوله.

والكلام عن التوسع والاستطراد مقارنة بين الشرحين يتمثل في الصور التالية:

١- أطنب الشنواني كثيراً في باب المخفوض بالحرف وتوسع في إحصاء معاني حروف الخفض، والاستشهاد الغزير على ذلك.
أما الحرفوشي فقد أوجز فيها خاصة في ذكر معاني الحرفين (على، وفي).[١]

٢- أطال الشنواني في باب الاستثناء قياساً بعرض الحرفوشي له، ولعل من أسباب ذلك تكراره لبعض المسائل كالكلام عن غير وسوى وحاشا وعدا وخلا.

٣- لم يتعرض الشنواني لأفعال المقاربة والرجاء والشروع عند حديثه عن النواسخ لاجملة ولاتفصيلاً، وتكلم الحرفوشي عنها كلاماً مفصلاً.[٢]

٤- فصل الحرفوشي في مسألة (أيهما أصل؟ الفعل أم المصدر)، وإن كان الشارحان يلتقيان في الرأي الذي يرجحانه، إلا أن الحرفوشي فصل كثيراً في ذكر احتجاجات البصريين والكوفيين والرد عليها، وهذا ماأجمله الشنواني.[٣]

٥- تكلم الحرفوشي في باب الإضافة عن المضاف إلى ياء المتكلم أحواله وأحكامه، ولم يرد ذلك عند الشنواني إلا عَرَضاً.[٤]

---

(١) انظر: اللآلي الدرية ورقة/ ١٤ .

(٢) المصدر السابق ورقة/ ٩٥أ- ٩٧ب.

(٣) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ١٩٦أ ومابعدها.
اللآلي الدرية ورقة/ ١٥٧ب ومابعدها.

(٤) انظر: اللآلى الدرية ورقة /٢١٨ب.

٦- فصل الحرفوشي في باب المبتدأ والخبر الحديثَ عن حكم المبتدأ والخبر من حيث التقديم والتأخير ومواضع حذف كل منهما.(١)

٧- ظهر في شرح الحرفوشي لبعض أبواب الآجُرُّومية الإجمالُ والاختصار قياساً بما هو عند الشنواني مثل: باب ظروف الزمان والمكان، باب المفعول من أجله، باب الاستثناء.(٢)

ومما تجدر الإشارة إليه أن في شرح الحرفوشي مسائل فقهية متفرقة(٣)، مثال ذلك عرضه مذهب الإمام الشافعي وأبي حنيفة في مسح الرأس عند الوضوء، وذلك انطلاقاً من الاستشهاد بقوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ...﴾ [المائدة/٦] وهل الباء في الآية للتبعيض أم للاستعانة.(٤)

ولا يعني ورود مثل هذه الوقفات الفقهية عند الحرفوشي، وما يقابلها من وقفات للشنواني عند بعض نقول في الأصول أن الشرحين ليسا نحواً خالصاً، بل هما كذلك، وإنما ذلك من نتائج تأثر النحو وعلمائه بالفقه وأصوله وعلمائهما.

سابعاً: الاستقصاء

وأعني به الدقة والتعمق والشمول في عرض المسائل ومناقشتها ومحاولة الوقوف على كل جزئية فيها.

وقد وجدت هذا الجانب وثيق الارتباط بالجانب السابق وهو التوسع والاستطراد؛ ذلك أن التوسع في عرض المسألة يسهم في تقصي أكثر جوانبها.

---

(١) انظر: اللآلي الدرية ورقة/ ٨٤أ-٨٦ب.

(٢) المصدر السابق ورقة/ ١٦١ب، ٢٠٩أ، ١٩٦أ.

(٣) المصدر السابق ورقة/ ١٧أ، ١٩٣أ، ٦٧أ.

(٤) المصدر السابق ورقة/ ١٧ب- ١٨أ.

وقد ظهر في الكلام على التوسع والاستطراد عند الشارحين أنهما بين مطيل وموجز في عرض المسائل وتفصيلاتها، ولا يعني الإيجاز أن الشارح أخلّ بعرض المسألة، كما أن التفصيل لايعني الإتيان على كل جوانب المسألة وتفريعاتها.

وبالجملة فالشنواني يفصل غالباً في عرض المسائل ويذكر مافيها من خلاف، وما عليها من ردود وتضعيفات أو ترجيحات، أما الحرفوشي فقد تنوع منهجه في استقصاء المسائل، فهو يماثل الشنواني في بعضها شرحاً وتوسعاً، ويوجز في أكثرها.

ففي الكلام عن حروف الخفض، ذكر الحرفوشي معاني الحروف ولكنه لم يحصر كل المعاني التي تناقلتها كتب النحو، والشنواني حريص على الإتيان بأكثرها إن لم تكن جميعها.

مثال ذلك أن الشنواني حصر معاني الحرف (إلى) في ثمانية معانٍ مثّل لها واستشهد على كل معنى بشاهد أو أكثر[١]، أما الحرفوشي فقد ذكر لها معنى واحداً وهو (الانتهاء)، ثم قال بعد إيراد الأمثلة والشواهد عليه:[٢] «وذكر بعضهم أن (إلى) تستعمل بمعنى (في) وبمعنى (مع) والحق عندي رجوعها إلى الانتهاء» هذا مذهبه. أما باقي الحروف فقد تقاربا في حصر معانيها وإن تفاوتا في كثرة الشواهد.

ومن أمثلة ذلك أيضاً في باب الفاعل أن ابن آجُرُّوم قال عن الفاعل: **(وهو على قسمين: ظاهر ومضمر..... والمضمر اثنا عشر نحو قولك: ضربْتُ، وضربْنَا، وضربْتَ، وضربْتِ، وضربْتُما، وضربْتُم، وضربْتُنَّ، وضربَ، وضربَتْ، وضربَا، وضربُوا، وضربْن).**

فالحرفوشي في شرحه هذا المتن أجملَ، فلا يكاد كلامه يتعدى تحديد

(١) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٦٨ب- ٢٦٩ب.

(٢) اللآلئ الدرية ورقة/ ١٣أ.

المقصود بالضمير في المثال كأن يقول: «ضربْتُ: بضم التاء للمتكلم وحده، وضربْنَا: للمتكلم وغيره...» ونحو ذلك.[١]

أما الشنواني -وعادته التفصيل- فقد حرص على استيفاء كل مايتصل بعرض هذه الضمائر من تعريف وضبط، وبيان الفرق بين ضمير وآخر، ورواية مافيه من لغات وما عليها من قراءات وشواهد مدعماً مايذكر بالآراء والنقول.[٢]

ومثل ذلك في المخفوض بالإضافة وصحة تقدير اللام، أو مِنْ، أو في، وما نقله الشنواني من صحة تقدير (عِنْد) نقلاً عن بعض النحاة.[٣]

وبعد فإن جاز لي أن أقول بتفوق أحدهما على الآخر، فإني أرى -والله أعلم- أن الحرفوشي قدم مادة نحوية محددة المعالم بعيداً عن الإطالة أو الإخلال، فكثيراً مايصرح بترك الإطالة اكتفاء بما قدم، أو إحالة على كتاب آخر له، أو توجيهاً إلى مصدر آخر يبسط المسألة أكثر.[٤] وكأنه قد رسم لنفسه منهجاً يقضي عرض مايراه ضرورياً -وقد فعل- وإذا رأى أهميةالزيادة والتفصيل فعل ذلك، وقد ألمح الشارح في مقدمته إلى أن ماوقف عليه من شروح بين مُوجَزٍ مُخلٍّ، ومُفَصَّلٍ مُمِلٍّ، فقصد في شرحه التوسط والاعتدال.[٥]

وفي الشرح تنظيم في عرض المادة، ودقة في أسلوب هذا العرض، وتكاد شخصيته تنطق من خلال اختياراته وترجيحاته فمن عباراته:[٦] (ونحن نقول: الحق أنها كذا، والذي أراه، وهو كلام أنيق وبالقبول حقيق، وهو في غاية

---

(١) انظر: اللآلئ الدرية ورقة/٧٧أ.

(٢) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٨٨ب- ٩٠أ.

(٣) المصدر السابق ورقة/ ٢٨٩ب- ٢٩١أ، اللآلئ الدرية ورقة/ ٢١٩ب - ٢٢٠ب.

(٤) انظر: اللآلئ الدرية ورقة/ ٢٠ب، ٢٦أ، ٤٦أ، ١٢١ب، ١٨٧أ، ١٩٤أ.

(٥) المصدر السابق مقدمة المؤلف ورقة/ ٢أ.

(٦) المصدر السابق ورقة ٤ب، ٧ب، ٦٢أ، ٦٥ب، ١٧٢ب. وانظر: ٣٠ب، ١٩١ب، ١٤٧أ، ٩١أ.

الجودة، وهذا هو الحق عند الرضي وعند من اتصف بالإنصاف...) وغير ذلك كثير. مما جعل الحرفوشي أكثر وضوحاً وتحديداً.

ثامناً: عنايتهما بالخلاف.

تبيَّن في الكلام سابقاً[١] أن الشنواني فصل في عرض المسائل الخلافية وعني بإثراء كتابه بها.

وفي الاتجاه نفسه سار الحرفوشي؛ حيث اهتم بمسائل الخلاف النحوي ونقل كثيراً من مسائله وناقش هذه المسائل وذكر الردود والاعتراضات والاختيارات فيها.

والذي ظهر لي من المقارنة بين الشرحين في هذا الجانب أجمله فيما يلي:

١- اتفق الشارحان في كثير من المسائل الخلافية التي أورداها مثل: الخلاف في إعراب الأسماء الستة[٢]، عمل (إذن) النصب في الفعل المضارع[٣]، أصل كلمة (أشياء) ووزنها[٤]، أنواع المعارف ورتبتها[٥]، العامل في المفعول معه[٦]، أيهما أصل الفعل أم المصدر؟[٧] ناصب المفعول به[٨]، أحوال الاسم الواقع بعد مذ ومنذ.[٩] وغير ذلك، مع اختلاف منهج كل منهما في عرض هذه المسائل بين الإجمال والتفصيل.

---

(١) انظر: ماتقدم في الفصل الأول ص/ ٩٤ ومابعدها.

(٢) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٣٩ب- ٤٠أ، واللآلئ الدرية ورقة/ ٣٧أ.

(٣) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٥٧ب- ٥٨، واللآلئ الدرية ورقة/ ٦٤أ.

(٤) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٣٦أ، واللآلئ الدرية ورقة/ ٥٩ .

(٥) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ١٤١أ، واللآلئ الدرية ورقة/ ١١٦أ.

(٦) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٦١ب، واللآلئ الدرية ورقة/ ٢١٠ب.

(٧) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ١٩٦أ، واللآلئ الدرية ورقة/ ١٥٧ب.

(٨) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ١٩٨أ، واللآلئ الدرية ورقة/ ١٥٦أ.

(٩) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٨٤ب، واللآلئ الدرية ورقة/ ٢٨أ.

ففي مسألة أيهما أصل؟ الفعل أم المصدر ذكر الشنواني آراء البصريين والكوفيين، ورجح رأي البصرة وأجمل في الردود التي ذكرت على بعض الآراء، أما الحرفوشي فقد فصل، ونقل أدلة كل فريق، وماتبعها من ردود واعتراضات ورجح رأي البصرة أيضا.(١)

وفيما يلي أنقل نص كل منهما في عرض مسألة الخلاف في عامل النصب في المفعول معه مع التصرف بالحذف في بعضه إن اقتضى الأمر ذلك ليتضح لنا منهج وعبارة كل منهما.

قال الشنواني:(٢) «... والصحيح أن ناصبه ماتقدمه من فعل وشبهه بواسطة الواو، وبه قال جمهور البصريين والكوفيين، ثم اختلفوا، فقال سيبويه والفارسي وجماعة: إنه كالمفعول به في المعنى، فمعنى (ماصنعْتَ وأباكَ): ماصنعت بأبيك، ومعنى (جاءَ البردُ والطيالسةَ): جاء البردُ بالطيالسةِ، وزعم الأخفش ومعظم الكوفيين أنه نصب على الظرفية..............................

وذهب الجرجاني إلى أن الناصب له الواو، وشبهته أنها مختصة بالاسم، ورُدَّ بأنها لو كانت ناصبةلاتصل بهاالضمير ولم يقع بعدها منفصلاً،... ورُدَّ أيضاً بأن الواو لوكانت ناصبة لما احتيج إلى اشتراط تقدم فعل أو مايجرى مجراه...

وزعم الزجّاج أن عامله فعل مضمر فإذا قلت: (جاءَ البردُ والطيالسةَ) فكأنك قلت: جاءَ البردَ ولابسَ الطيالسةَ... ويلزم على هذا القول نفي المفعول معه أصلاً ورأساً... وذهب بعض الكوفيين إلى أنه منصوب بالخلاف فيكون العامل معنوياً على هذا الرأي، والأولى إحالة العمل على العامل اللفظي مالم يضطر إلى المعنوي، ورُدَّ أيضاً بأنه لو كان الخلاف ناصباً لنصب (عمرو) في مثل: (قامَ زيدٌ لكن عمروٌ، ويقومُ زيدٌ لا عمروٌ).....».

هذه عبارة الشنواني، أما الحرفوشي فقال في عرض المسألة نفسها:(٣)

---

(١) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ١٩٦أ، واللآلىءالدرية ورقة/ ١٥٧ب.
(٢) المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٦١ .
(٣) اللآلئ الدرية ورقة/ ٢١٠ب .

«اختلف في عامل المفعول معه على خمسة أقوال، فذهب الجمهور -وهو الحق- إلى أن العامل ماتقدمه من فعل أو مما فيه معنى الفعل وحروفه بواسطة الواو، وذهب الزجاج إلى أنه منصوب بإضمار فعل قبل الواو... وهو مردود لكون الإضمار خلاف الأصل، وقال الكوفيون: هو منصوب بالخلاف فيكون العامل معنوياً، وهو مردود بأن العامل المعنوي إنما يضطر إليه عند عدم اللفظي، وقال الشيخ عبدالقاهر الجرجاني في جُمَلِهِ: هو منصوب بنفس الواو، وهو مردود بأنها غير عاملة،...، وقال الأخفش: نصب الظرف... وهو مردود بأنه لو كان كما ذكر لجاز النصب في كل واو بمعنى (مع) مطرداً...» ومِثْلُ هذا المنهج في الإجمال والتفصيل عرضهما لمسألة الخلاف في (إياك) وأخواتها.(١)

٢- اتفق الحرفوشي مع الشنواني في تناول المسائل المشهورة في الخلاف بين البصريين والكوفيين مع ميل الحرفوشي إلى الإيجاز في عرضها.

٣- تفرد الشنواني بعرض مسائل جرى الخلاف فيها، وتركها الحرفوشي مثل: مسألة عود الضمير المستتر في (خلا، وعدا، وحاشا) في الاستثناء(٢)، محل (أَنَّ وأَنْ) وصلتهما بعد حذف الجارّ(٣)، إلى جانب المسائل المختلف فيها في مبحث الخط. ومثل ذلك يقال عن الحرفوشي في المسائل التي أوردها في الأبواب الأحد عشر التي زادها على أبواب الآجُرُّومية، وغيرها من مثل: الخلاف في (عسى) هل هو فعل أو حرف؟(٤) هل لأسماء الأفعال محل من الإعراب؟(٥) عمل اسم الفاعل.(٦)

---

(١) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٠٥، واللآلِيء الدرية ورقة/ ١١٨ب-١١٩أ.
(٢) انظر: المواهب الرحمانية ورقة/ ٢٤٦ .
(٣) المصدر السابق ورقة/ ٢٠٢ب.
(٤) انظر: اللآلِيء الدرية ورقة/ ٩٥ .
(٥) انظر: اللآلِيء الدرية ورقة/ ٢٣٣أ .
(٦) المصدر السابق ورقة/ ٢٢٢أ.

٤- عني الحرفوشي بالتوسع في عرض الخلاف النحوي في توجيه قوله تعالى: ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الحج/١] فتكلم عن الخلاف في اللام هل هي صلة للفعل أو تأكيد لمعنى الإضافة؟ ونقل عن الكشاف، وعن تفسير البيضاوي، وعن بعض حواشي الكشاف مثل: حاشية الطيبي وحاشية الجاربردي، ثم نقل عن المغني، وقولاً لأبي حيان ثم للرضي ثم للشُمُنِّي في المسألة نفسها حتى رجح ماراه صوابا.[١]

٥- تبرز عند الحرفوشي صورة مناقشة الآراء والتعليق عليها، ويعلو صوته في الاختيار والترجيح، فلا نكاد نجد مسألة عرض فيها الخلاف بين النحاة إلا وعلق عليها مرجحاً كأن يقول:[٢] (والذي أراه... والحق عندي.... والحق معهم... والأولى عندي... وأقول الذي يترجح...) وغير ذلك من عبارات الموافقة، وقد يردُّ رأياً بقوله:[٣] (وهذا المذهب أبعدها عن التحقيق... وجميع ماذكر ساقط عن درجة الاعتبار...، ولا يخفى ضعفه، وفيه ضعف)، وقد وقفت على شيءٍ من هذا القبيل عند الشنواني[٤] ولكنه عند الحرفوشي أبينُ وأبرز لشخصيته في حين كان عند الشنواني رأي خاص له، أو منقولٌ عن غيره في ثنايا ماينقل من نصوص.

بقي في معالم الموازنةبين الشرحين غير مامضى أن أشيرإلىالنقاط التالية:

أولاً: تشابهت المصادر التي اعتمد عليها كل منهما بين رجال وكتب، فهي تتنوع بين كتب النحو ورجاله وهم الكثرة، وبين كتب اللغة والتفسير والأصول. وزاد الحرفوشي أسماء بعض الفقهاء الذين ذكر مسائل لهم،

---

(١) اللآلىء الدرية ورقة/ ٢٢ب- ٢٤أ.

(٢) المصدر السابق ورقة/ ٧ب، ٣ب، ٥٨أ، ١٠ب...

(٣) المصدر السابق ورقة/ ٥٩أ، ٢٣ب، ٣٩ب، ١٠٣ب.

(٤) انظر ماتقدم في ص/ ٩٤ ومابعدها.

واختلفت الأسماء والعناوين في الظهور بين الشرحين ويبرز في هذا الجانب أن كل شارح كان له مصادر معينة اعتمد عليها أكثر من غيرها في بناء مادة كتابه، فكما عرضت سابقاً اعتمد الشنواني على ابن الحاجب والرضي وابن مالك وأبي حيان وابن هشام والدماميني وصرح بكتبهم أكثر من غيرهم، وكذا أكثر الحرفوشي من الاعتماد على ابن الحاجب والرضي وابن مالك وابنه بدرالدين، ويظهر تأثره بابن الناظم في مواضع كثيرة حتى إن كثيراً من اختياراته وترجيحاته يتابع فيها ابنَ الناظم، أو يزكي رأيه، أو يأخذ به في كثير من المسائل مصرحاً بذلك.

والحرفوشى مقلٌّ جداً في الأخذ عن أبي حيان مع شهرته وشهرة كتبه، ويغلب على ظني أن مرجع ذلك انتقاله إلى بلاد العجم واشتهاره هناك مما لم ييسر له الوقوف على كتب أبي حيان والإفادة منها، وكذا لم ينقل عن السيوطي وهو سابق عليه بنحو قرن ونصف ومؤلفاته مشهورة متداولة، ولعل مرجع ذلك السبب نفسه.

ثانياً: الأسلوب الذي جرى به قلم الحرفوشي أكثر سهولة ووضوحاً من الشنواني، إذ أن عبارته طيعة ومنهجه منظم ودقيق، يتجنب الإطالة، ويعمد غالباً إلى الحصر في عرض المسائل.

ثالثاً: يتردد في كلا الكتابين أسلوب عرض التساؤلات والإجابة عليها، وهذا مسلك مألوف في كتب النحو.

رابعاً: بقي أن أذكر أن بين الشنواني والحرفوشي نحو أربعين عاماً، والأول منهما عاش في مصر، والآخر بين حلب وبلاد العجم، وهذا لم يجعل له فرصة للاطلاع على شرح الشنواني؛ إذ يخلو الكتاب من أي ذكر للشنواني أو كتبه، بل إن شرح الحرفوشي يخلو من أي عنوان لشرح من شروح الآجُرُّومية على كثرتها.

القسم الثاني

التحقيق

وفيه:

أولاً: مقدمة التحقيق.

ثانياً: منهج التحقيق.

أولاً: مقدمة التحقيق

أ- توثيق نسبة الكتاب إلى صاحبه.

اتفقت جميع الكتب التي ترجمت للشنواني، أو التي تكلمت عن الآجُرُّومية وشروحها -مما وقفت عليه- على أن للشنواني شروحاً وحواشي على الآجُرُّومية.

فالمُحِبِّي يذكر أن له شرحاً على الآجُرُّومية مطولاً جمع فيه نفائس الفوائد، وأن له حاشيتين على شرح الأزهري على الآجُرُّومية.(١) وفي هدية العارفين أن المواهب الرحمانية حاشية على شرح الآجُرُّومية، وأن له شرحاً على الآجُرُّومية(٢)، وجاء في كشف الظنون أن للشنواني على الآجُرُّومية شرحاً مطولاً.(٣)

فهذه الأقوال كلها تتفق على أن للشنواني شرحاً مطولاً على الآجُرُّومية، وأن له كتاباً يحمل اسم المواهب الرحمانية. وليس في عنوان الكتاب مايشير إلى أنه شرح أو حاشية، وقد ذكر فيما سبق أنه حاشية على شرح الآجُرُّومية.

وبالنظر في الكتاب مقدمته ومنهجه يظهر أنه قد يكون الشرح المطول الذي ذكرته التراجم، ويؤكد ذلك أن عبارة الشارح في الكتاب سمته شرحاً، إذ قال في المقدمة مبيناً دواعي تأليف الكتاب:(٤) «هذا مادعت إليه حاجة المتفهمين..... [للمقدمة] الآجُرُّومية في علم العربية من شرح يحلُّ ألفاظها ويبين بحسب الطاقة مرادها...». وقال في ختام الكتاب:(٥) «... وهذا آخر مايسره

---

(١) خلاصة الأثر ج١/٨٠ .

(٢) هدية العارفين ج٥/٢٣٩ .

(٣) كشف الظنون ج٢/١٧٩٧ .

(٤) المواهب الرحمانية مقدمة المؤلف ورقة /٢أ.

(٥) المصدر السابق الورقة الأخيرة.

الله تعالى من هذا الشرح... ودونكه شرحاً احتوى على مابه العيون تقرّ...»
ويؤكده أيضاً أن منهج الكتاب هو منهج شروح المتون، وليس في عباراته مايدل على أنه حاشية أو تعليق على شرح سابق.

أضف إلى ذلك أن الشارح ذكر في (المواهب) أن له حواشي على شروح الآجُرُّومية للشيخ خالد الأزهري.[١]

ولم أقف في كتب الشنواني الأخرى -التي بين يدي- على ذكر لهذا الشرح، ولعل ذلك كونه متأخراً عنها تأليفاً.

وعنوان الكتاب (المواهب الرحمانية لطلاب الآجُرُّومية) كما نصّ عليه الشارح في مقدمته، وذكرته بعض كتب التراجم.

---

(١) المواهب الرحمانية ورقة /٢٤ب.

ب- نسخ المخطوط.

لكتاب المواهب الرحمانيَّة أربع نسخ -في حدود ماوقفت عليه- وقد رتبتها على النحو التالي:

١- النسخة الأولى:

وهي محفوظة في المكتبة الأحمدية من جامع الزيتونة في تونس برقم (٤٢٠٧)، ثم ضُمَّت المكتبة الأحمدية إلى دار الكتب الوطنية،وحفظت فيها برقم (٦٠٨).

وتقع في ثلاثمائة وتسع ورقات، في كل صفحة منها واحد وثلاثون سطراً قد تقل عن ذلك في بعض الصفحات، ومتوسط كلمات كل سطر اثنتا عشرة كلمة.

والنسخة مكتوبة بخط مشرقي مقروء مضبوطة بعض كلماتها، اهتم ناسخها بنقط الكلمات دون الهمزات. وهي نسخة تامة بها صفحة العنوان [المواهب الرحمانيَّة لطلاب الآجُرُّوميَّة لمولانا شيخ الإسلام... أبي بكر الشنواني]، وتحمل النسخة الورقة الأولى المتضمنة مقدمة المؤلف ونصه على اسم الكتاب، وعليها تملكات متعددة، يبدو أن آخرها إهداء آخر ملاكها نسخته هذه إلى جامع الزيتونة سنة ١٢٧٤هـ.

ويبدو أن المتن مكتوب بالحمرة، يظهر في بعض المواضع ويختفي في بعضها الآخر من أثر التصوير. وفي النسخة بعض آثار طمس لعله أثر الرطوبة، وتتوزع في حواشيها إضافات هي من صلب الكتاب مما قد يوحي بأنها قوبلت على أصلٍ. فهي بخط الناسخ وكتبت بعد الإضافات كلمة (صح) مع وجود علامة الإلحاق في المتن.

وهي قليلة السقط، إذ سقط منها نحو ورقة ونصف -مقارنة بالنسخ الأُخَر- وفيها تكرار لعدة أسطر لعله من سهو الناسخ، إلى جانب ماقد يحدث

من سقط شاهد أو آية أو كلمة ونحو ذلك.

ولم تخلُ النسخة من تصحيف أو تحريف، ومثال ذلك قول الشارح: في الآية ﴿وَأُزْلِفَتِ الجَنَّةُ لِلمُتَقِينَ غَيرَ بَعِيدٍ﴾ [سورة ق/٣١]: «لأنَّ الإزلاف هو التقريب» كتبت (... هو التعريف)[١]، و﴿عَالِمُ الغَيْبِ...﴾ [الأنعام/ ٧٣] كتبت (غالب...)[٢] وكلمة (سورة)[٣] كتبت (صورة) وغير ذلك.[٤]

والنسخة كاملة من آخرها تحمل الورقة الأخيرة وفيها خاتمة المؤلف، وعبارة الناسخ. وقد نسخت سنة ١٠٧٣هـ وناسخها هو: عبدالله بن محمد العامري.

وقد رمزت لها بالرمز (أ).

٢-النسخة الثانية:

وهي نسخة مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، وتحمل الرقم (٥٠٢) وتقع في أربعمائة وسبع وعشرين ورقة، في كل صفحة منها خمسة وعشرون سطراً، ومتوسط كلمات كل سطر تسع كلمات، ومقاسها (٢١ X ١٦سم).

والنسخة غير مرقمة، مكتوبة بخط واضح، مضبوطة بعض كلماتها، عني ناسخها بالنقط والهمز إلى حدٍّ طيب. والمتن مكتوب بالحمرة بخط أغلظ، وقد خلت النسخة من صفحة العنوان وتحمل الورقة الأولى، وتبدو في النسخة آثار الرطوبة مما أدى إلى طمس بعض الكلمات، وقد يصل الطمس إلى سطر أو أكثر.

---

(١) المواهب الرحمانية نسخة أ ورقة /٢٢٢ب.

(٢) المصدر السابق ورقة/ ١٩٤أ.

(٣) المواهب الرحمانية نسخة أ ورقة/ ١٩٣ب.

(٤) انظر: المصدر السابق ورقة/ ٧٠ب، ١٨٤أ، ١٩٣أ.

وفي الحواشي تعليقات وإضافات بعضها بخط الناسخ استدراكاً لما سقط من المتن، وقد يسهو الناسخ في بعض الصفحات فيكرر سطراً ثم يشطبه وهذا واضح متعدد.

وبعض التعليقات بغير خط الناسخ منها: توجيه إعراب، أو إضافة صدر شاهد أو عجزه، أو شرح وتعليق لما ورد في المتن.

وفي النسخة سقط متعدد في أكثر من موضع قدرت مجموعه بنحو اثنتي عشرة ورقة، وذلك في باب الأفعال، ونواصب الفعل المضارع، وسقط في باب الاستثناء، بالإضافة إلى ماتفرق من سقط كلمة أو بضع كلمات، أو شاهد، أو اسم، أو عدة أسطر.

وفي النسخة أمثلة للتصحيف والتحريف وأخطاء النسخ من ذلك قول الشارح عن النواسخ:[١] «وسميت كذلك لأن النسخ في اللغة الإزالة» كتبت (... لأن الفتح ...) ومثاله في شواهد القرآن في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ﴾ [آل عمران/١٠٦] كتبت كلمة (أكفرتم): الكريم، ولكن في التعليق على الآية جاءت صحيحة.[٢]

والنسخة ناقصة الآخر بنحو صفحة أو أقل، فهي تنتهي عند قول الشارح: (... وإنما امتنع نقط الياء في ذلك لأن تصحيحَ إبدال الهمزة فيه (ياء) محضة لحنٌ كما نصوا عليه، وكذلك...) والنسخة مجهولة الناسخ والتاريخ، فليس فيها مايشير إلى تاريخ نسخ أو مقابلة أو اسم ناسخ.

ورمزت لها بالرمز (ب).

---

(١) المواهب الرحمانية نسخة/ب ص/٢٧٦ .

(٢) المصدر السابق ص/٣٤٦ .

٣- **النسخة الثالثة:**

وهي -أيضاً- نسخة مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، وتحمل الرقم (٥٠٣) وتقع في ثلاثمائة وسبع عشرة ورقة، في كل صفحة منها خمسة وعشرون سطراً، ومتوسط كلمات كل سطر عشر كلمات، ومقاسها (٢١X١٥سم).

والنسخة غير مرقمة، ومكتوبة بخط مقروء، غير مضبوطة ولكن نقطها جيد. ولا أجزم أن المتن بالحمرة فلا يكاد يختلف لونه وحجم خطه عن باقي خط النسخة، وقد خلت من صفحة العنوان والمقدمة.

وآثار الرطوبة والقدم في النسخة كثيرة جداً، خاصة في أولها، حيث طمست الورقة الأولى وما بعدها بنحو عشر ورقات فلا يكاد يقرأ منها إلا بضع كلمات.

وتحمل النسخة الكثير من التعليقات والشروح بخط أحدث من خط الناسخ وأوضح منه، ومن هذه التعليقات ماهو بسط لأراء نحوية منسوبة إلى مصدرها (شرح الأشموني على الألفية) ومنها ماهو إكمال شاهد، أو ذكر رواية أخرى له، أو إضافة شاهد آخر في مسألة من المسائل، أو إكمال آية ونحو ذلك.

وقد سقط من هذه النسخة كثير، إذ يصل في مجمله نحو خمس وسبعين ورقة، تشغل جزءاً من باب علامات الإعراب، وما يعرب بالحركات والحروف، وباب الأفعال، ونواصب الفعل المضارع، وجوازمه، وباب مرفوعات الأسماء، وجزءاً من باب الفاعل. إلى جانب سقط في باب ظروف الزمان والمكان قدرته بنحو ثلاث ورقات.

والنسخة حسنة المتن -على مافيها من سقط- حيث قلت فيها الإضافات التي تدل على سقط من صلب الكتاب، ومع ذلك ففيها مايدل على مقابلتها

وتصحيحها على أخرى.

وأخطاء النسخ والتصحيف والتحريف تكاد تكون معدومة. ويبدو على النسخة القدم، بل أظنها أكثر قرباً من عصر المؤلف، إلا أنها مجهولة التاريخ نسخاً وتملكاً.

وهي كاملة من آخرها، تنتهي بعبارة الناسخ بعد خاتمة المؤلف:[(١)] «... قال مؤلفه -حفظه اللَّهُ- فرغت من تأليفه يوم الأحد ثاني عيد الفطر سنة ثمان وألف...» ولعل في هذا مايفيد أنها منقولة عن أصل المؤلف، أو أصلٍ أخذ عنه، بل هي مكتوبة في عصر المؤلف لقول الناسخ عنه (حفظه اللَّهُ) ولكن لم يُثبَت عليها شيءٌ من ذلك.

وفي الورقة الأخيرة اسم (الشيخ زيد شقير الشرنبابلي) ولكن طُمِسَ ماقبله فقد يكون فيه مايفيد أنه اسم الناسخ، إذ هو بنفس خط النسخة كلها.

وقد رمزت لها بالرمز (ج).

٤- **النسخة الرابعة:**

وهي نسخة حديثة في مكتبة باريس الوطنية ورقمها (٤١٣٧) وعدد أوراقها أربعمائة ورقة، في كل صفحة واحد وعشرون سطراً، ومتوسط كلماتها اثنتا عشرة كلمة.

والنسخة مرقمة، ومكتوبة بخط نسخ حديث وجميل، روعي في نسخها كثير من علامات الترقيم، ومتن الآجُرُّومية مضبوط بالشكل ضبطاً جيداً، ولعله بالحمرة، إلا أن الناسخ ترك نقط كثير من الكلمات، وهو أمر واضح جداً في النسخة مما يلبس قراءة الكلمات إلا بالرجوع إلى النسخ الأخرى.

---

(١) المواهب الرحمانية، نسخة/ج الورقة الأخيرة.

ولحداثة النسخة فالشعر فيها مكتوب في سطر مستقل غالباً، مضبوطة بعض كلماته ضبطاً يسيراً.

وتحمل النسخة صفحة العنوان، وعليها عدة تملكات،وفيها الورقة الأولى، وآثار الرطوبة قليلة، ولكنها واضحة حيث طمست بعض الكلمات. وفي عددٍ من الصفحات يزدوج الخط فلا تكاد تُقْرَأ كثيرٌ من الكلمات، فقد يكون أثراً للرطوبة أو التصوير، وإن كنت أرجح السبب الأول، ويقع هذا في نحو ثمانٍ وثلاثين ورقة.

وحواشي النسخة قليلة جداً، وهي إضافات لما سقط من الصلب بخط الناسخ.

والنسخة ناقصة الآخر، تنتهي عند قول الشارح: «... وأعلم أن الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة أحد عشر. أحدها: التعريف إن كانت الإضافة محضة وكان.....) وهو جزء من باب الإضافة، وسقط باقي الباب ومبحث الخط، وقدرت السقط بنحو سبع عشرة ورقة. ومع ذلك فالنسخة حسنة المتن مع أنها مجهولة التاريخ والناسخ.

ورمزت لها بالرمز (د).

ثانياً: منهج التحقيق

سيقوم منهجي في تحقيق الكتاب على الأسس التالية:

١- المقابلة بين النسخ وعدم اتخاذ أصل معين، للخروج منها بنصٍّ سليم، ذلك أن النسخ كلها لاتخلو من تصحيف أو تحريف أو سقط مع مابينها من تفاوت في ذلك، وليس بينها نسخة المؤلف، ولا مايثبت قراءتها أو سماعها منه، لذا رأيت أن أعمد إلى طريقة التلفيق بين النسخ للوصول إلى أقرب نصٍّ يريده المؤلف، على أنني اخترت الاستئناس بنسخة (أ) والاعتماد عليها أكثر من الأُخْريات في المقابلة وفي النقول والنصوص -كما مرَّ في الدراسة- للسببين التاليين:

أ- أنها تحمل اسم الناسخ وتاريخ النسخ، وهي قريبه من عصر المؤلف، فبين نسخها والفراغ من تأليف الكتاب بضع وستون سنة، في مقابل النسخ الأُخَر مجهولة التاريخ.

ب- أنها أتمُّ النسخ فيما عدا ماأشرت إليه من سقط.

٢- تسجيل مابين النسخ من اختلافات في الهامش، وقد رأيت أن أترك تسجيل الاختلاف الذي سببه ترك نقط بعض الكلمات لاحتمال اختفاء النقط عند التصوير، خاصة في نسخة (د) التى كثر فيها ترك النقط، إلا مانتج عنه تغيير غير مقبول في المعنى.

كما تركت الإشارة إلى ماتكرر من كلمات أو جمل مرجعه انتقال النظر عند النسخ خاصة في نسخة(ب)، وكذا تركت الإشارةإلى اختلاف النسخ فيما لايمثل وجهاً أو ماسببه خطأ من الناسخ نحو كتابه (أبو): (أبوا) وهذا كثير و(ابن) بإثبات الألف أو إسقاطها، ونحو ذلك.

وإذا وجدت زيادة أو نقصاً ذكرت ذلك في الهامش، وعند الاضطرار إلى زيادة لفظ أو تصحيح لفظ اتفقت عليه جميع النسخ ورأيت خلافه

أضعه بين معقوفين وأشير إلى ذلك في الهامش، وإن كان في النص سقط أكثر من كلمة أضعه بين معقوفين وأبينه في الهامش، وكذا عند نهاية النسخ الناقصة.

٣- إخراج النص إخراجاًصحيحاً، ومراعاةقواعدالإملاء الحديثةعند الكتابة. وسيتميز المتن عن الشرح بكتابته بحرف كبير، ووضع خط تحته. أما الآيات والأحاديث والأمثال والشواهد الشعرية فيختلف حجم حرفها عن سائر الشرح تسهيلاً للرجوع إليها.

٤- وضع النص القرآني بين قوسين مزهرين، وضبطه، وذكر اسم السورة ورقم الآية، وإكمال مايتم به المعنى في الحاشية.

٥- تخريج القراءات القرآنية، وذكر القراءات الأُخَر إن اقتصر الشارح على بعضها.

٦- تخريج الأحاديث النبوية من كتب الحديث.

٧- تخريج الأمثال وأقوال العرب من كتب الأمثال والنحو.

٨- خدمة الشواهد الشعرية من حيث: ضبط الشاهد، وإكمال الناقص منه، ومحاولة نسبته إن لم ينسبه الشارح، وذكر مافيه من روايات، وتخريجه من ديوان صاحبه إن كان منسوباً وله ديوان، ومن كتب الشعر والمجموعات إن لم يكن كذلك، ثم بيان الشاهد إن لم يذكره الشارح، وذكر مافي البيت من شواهد أخرى -إن وجدت- وشرح مافيه من مفردات غامضة، وبيان معناه إن احتاج الأمر ذلك، وتخريجه من الكتب النحوية التي ذكرته ومحاولة حصر أكثر مصادره، إضافة إلى ذكره في بعض كتب اللغة كالصحاح واللسان، هذا مع ترقيم الشواهد كلها وإن تكررت تسهيلاً للرجوع إليها.

٩- شرح المفردات اللغوية الغامضة، أو التي أرى ضرورة بيان معناها مما

ورد في عبارة الشارح أو أمثلته أو نقوله، وكذا شرح عبارة الشارح إن رأيت فيها شيئاً من الضيق أو الصعوبة.

١٠- ترجمة موجزة لجميع الأعلام الواردة في الكتاب عند أول ذكر للعلم.

١١- توثيق الآراء والنقول التي يذكرها الشارح، وتخريج النصوص وذلك على النحو التالي:

أ- إن ذكر الشارحُ العالمَ الذي ينقل عنه وكان له كتاب مطبوع متداول،أوكان مخطوطاًيمكن الوصول إليه سأعمل على تخريج النص منه، وإن لم يكن فسأقصد مَنْ نقل عن هذا العالم -ما أمكنني الجهد- وإلافسيكون توثيق النصّ من المصادرالنحويةالتي ذكرت المسألة.

ب- إذا ذكر الرأي بمعناه، وكان في مصدره موجزاً فسأنقل النص وإلا أحلت إلى موضعه.

ج- إذا نقل الشارح نصاً دون أن ينسبه، أحاول نسبته، وإن نقل عن نحوي عبارته دون إشارة لهذا النقل أحدد في الهامش بداية النص ونهايته والمصدر الذي نقل عنه الشارح ماأمكنني ذلك.

١٢- دراسة المسائل النحوية والصرفية المختلف فيها وفق المنهج التالي:

أ- تخريج المسألة من كتب النحو الرئيسة.

ب- إذا ذكر الشارح بعض المسألة اعلق على ذلك وأذكر الجوانب التي تركها منها مع الإحالة إلى مصادرها.

ج- الإحالة على المصادر القديمة أو السابقة على الشارح التي ذكرت المسألة، والتعليق على مايحتاج إلى تعليق من هذه المسائل.

د- قد أضع عنواناً إذا فصل الشارح في مسألةأو قضية لم يعنون لها، وذلك نحو ماجاء في باب منصوبات الأسماء حين فصل الشارح في الحروف المشبهة بليس التي لم يذكرها ابن آجُرُّوم، وفي مبحث الخط فآثرت أن أضع لها عنواناً بين معقوفين.

١٣- عند ذكر المصادر أو المراجع في الهامش أقوم بذكر بيانات المصدر كاملة على النحو التالي (اسم الكتاب، اسم المؤلف، المحقق -إن وجد- مكان النشر وتاريخه) ثم الجزء والصفحة، هذا عند أول ذكر للمصدر، واكتفي باسمه وحده كلما تكرر، أما إذا كان مما يتشابه مع مصادر أخرى فأذكر اسم الكتاب والمؤلف كلما تكرر،كما في كتب معاني القرآن وإعراب القرآن وشروح التسهيل وغير ذلك.

فإن كان الكتاب مخطوطاً أذكر اسم الكتاب والمؤلف، وأرمز لكونه مخطوطاً بالحرف (خ).

وفي الرسائل أذكر عنوان الرسالة (اسم الكتاب ومؤلفه) عند أول ذكر، واسم الكلية أو الجامعة ومكانها.

ثم أعيد هذا المنهج في عرض بيانات المصادر مع بداية الجزء الثاني ومبحث الخط.

١٤- إعداد الفهارس التفصيلية في آخر الكتاب وهي:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية والآثار.
- فهرس الأمثال والأقوال.
- فهرس الشعر والرجز.
- فهرس الأعلام.
- فهرس القبائل والطوائف.
- فهرس الأماكن والبلدان.
- فهرس الكتب الواردة في المتن.
- مصادر ومراجع الدراسة والتحقيق.
- فهرس أبواب الكتاب.

فهـــرس
موضـوعـات الـدراســـــة

فهرس موضوعات الدراسة

القسم الثاني - التحقيق

نماذج من نسخ الكتاب
المعتمدة في التحقيق

كتاب المواهب الرحمانية

لطلاب الأجرومية

لمولانا شيخ الإسلام

خاتمة المحققين

وللشيخ العلامة سيدي محمد سعادة

صفحة العنوان من نسخة (أ)

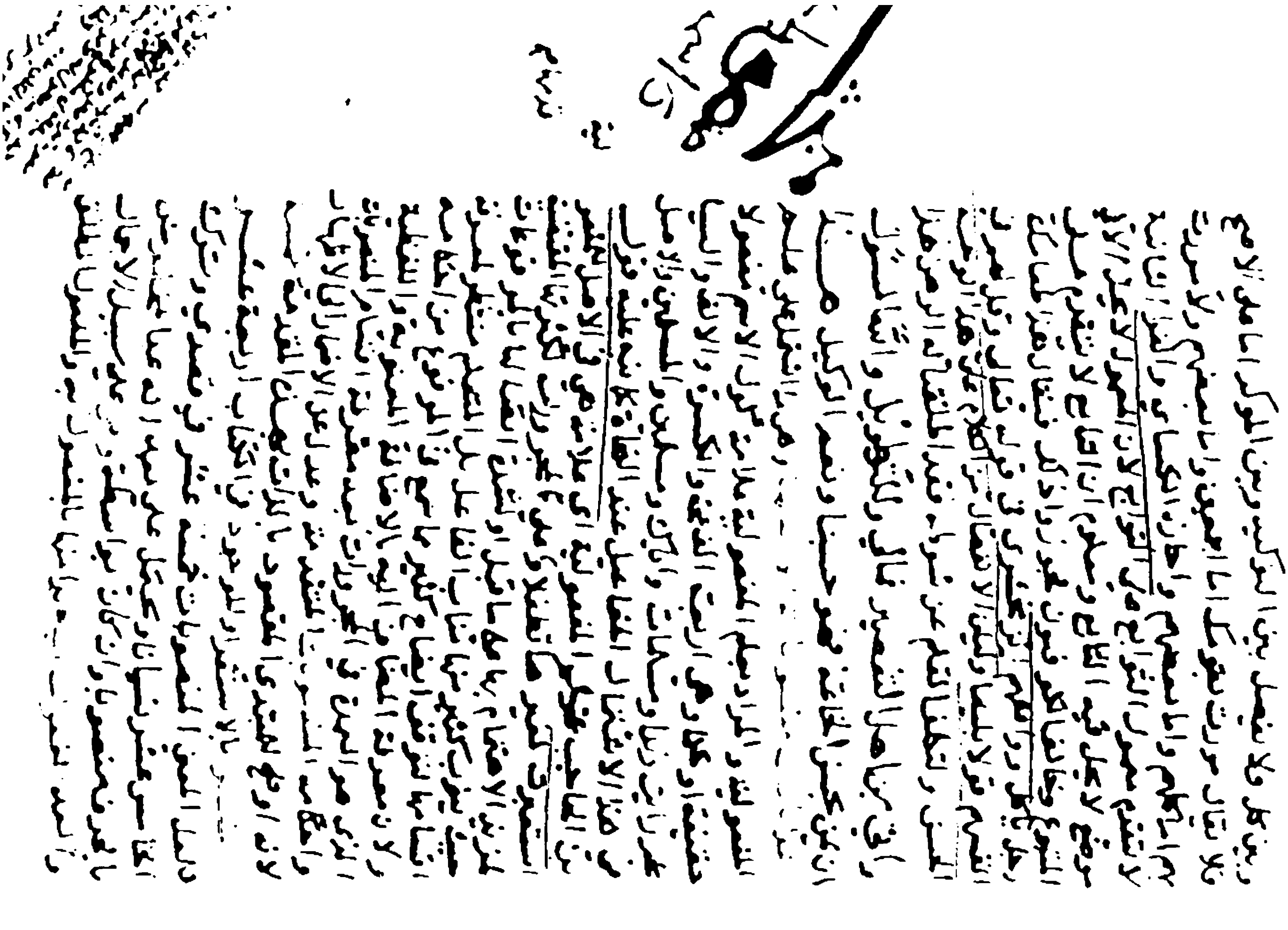
بسم الله الرحمن الرحيم

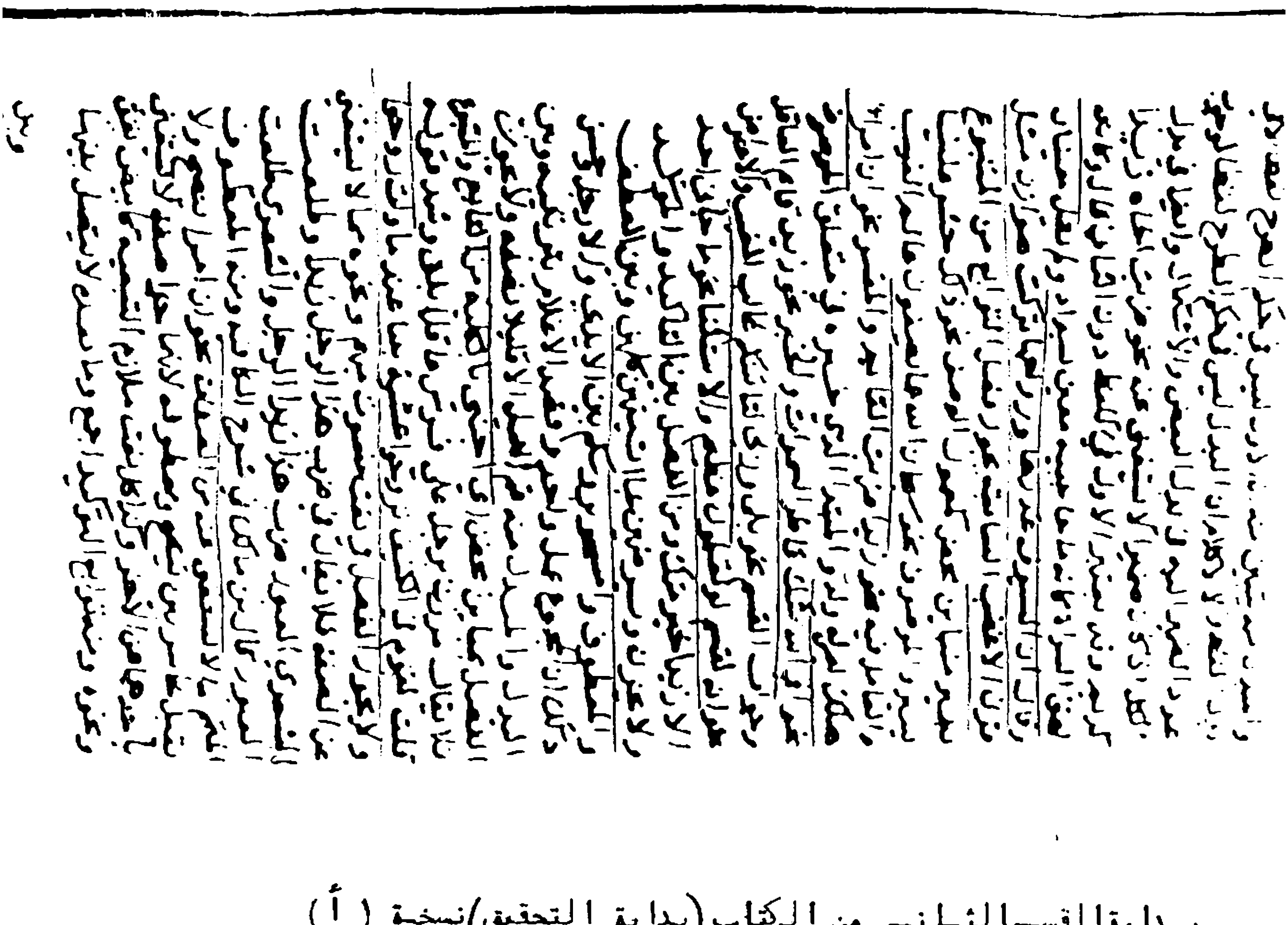
الحمد لله الذي جعل ملح العلوم علم النحو من العربية وصيره وسيلة لاكتساب الفضائل البشرية وسببا مؤديا إلى معرفة السعادة الشرعية والصلاة والسلام على سيدنا محمد صاحب الشيم المرضية المبعوث بالآيات والحجج البهية وعلى آله وأصحابه الموصوفين بالصفات السنية أما بعد فيقول الفقير الحقير المعترف بالعجز والتقصير أبو بكر بن إسماعيل الشنواني عفا الله تعالى عنه ونور بصره بنور الإيمان وبصره بعيوب نفسه وحماه من آفة الزيغ والعلل وعزله ولذريته ولأهله ولوالديه ولمن إليهم وإلى جميع المؤمنين والمؤمنات هذا ما دعت إليه حاجة المتفهمين لما صنفه الشيخ الإمام والحبر الهمام أبو عبد الله محمد ابن محمد ابن داود الصنهاجي الشهير بابن آجروم بهمزة مفتوحة ممدودة بعدها ألف ثم جيم مضمومة ثم راء مشددة مضمومة أيضا ثم واو ساكنة ثم ميم ومعناها بلسان البربر الفقير الصوفي وكان رحمه الله صالحا يحكى عنه أنه صنف هذه المقدمة تجاه البيت الشريف من المقدمة الآجرومية في علم العربية من شرح يحل ألفاظها ويبين نكت الطائفة ومرادها ويتمم مفادها ويذلل صعابها ويكشف عن وجوه المخدرات نقابها ويرد الشبه ويبددها بواضح كلام ويحقق المرام ويؤدي حق المقام بتمييز القشر من اللباب وتخليص الصواب ويطوي أعرابها للإفهام عند أولي الألباب من ذوي الأفهام مخدراتها بعد لم يكشف في شرح عنها القناع فلينظر في شرح مواضعها المشكلة من بدر رحمه الله أفكار وتراع ومستترات لم يبرز من شارح إلى هذا الأوان لم يطمثهن إنس قبلهم ولا جان مع ما أنا فيه من كثرة البلايا وتفرق الخاطر وهجوم الأمراض الجسمانية والأغراض النفسانية والعروض المتراكمة والشواغل المتزاحمة سميته المواهب الرحمانية على مطالب الآجرومية وهديته إلى طلاب علم العربية أهدي النملة رجل الجراد إلى سليمان وأتحف بقطرة المرتفعة في محيط عمان ومالي بالطالع من قال أنت سليمان يوم العرض قنبرة

إذا كان لي فيها وأنشدت بلسان الحال قائلة
إن الهدايا على مقدار هاديها لو كان يهدى إلى الإنسان قيمته
... والبدء بما ذكرته ... وحسبي عليه ... وازدحم ...

[illegible]

ونوبت وعرضت إنما ذكرها مع أن سماعه غرضه مبرزه عن الانعكاس وأثارت فيه حروفه بالالتباس وجعل ... دونه رفعه وبأن نصره ... وبأي نشره ... ملحيا ... الأمر على ما أردت خفيرا ... على نصره ... ومن ... فيه ... وباب ... المعنى ... لما رأيناه القليل واشتمل الراس ... فهم ... من التعويل لا القليل وفضيلة هذا العلم فضيلة أي فضيلة إذ له دخل في معرفة كلام الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم لأنهما بالعربية وقد اتفق العلماء على أن النحو يحتاج إليه في كل فن من فنون العلم ... عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال النحو ملح يصلح من لسان الأعجمي والمرء تعظمه إذا لم يلحن وإذا أردت من العلوم أجلها فأجلها منها مقيم الألسن وعن عمر رضي الله تعالى عنه تعلموا العربية فإنها تزيد في العقل والمروءة وقال رجل لبنيه يا بني أصلحوا من ألسنتكم فإن الرجل تنوبه النائبة يجب أن يتجمل فيها فيستعير من أخيه دابته وثوبه ولا يجد من يعيره لسانه ... واجبة على الكفاية لأنا مكلفون بالعمل بالأحكام الشرعية وهو متوقف على معرفتها وهي متوقفة على معرفة النحو فمعرفته واجبة لأن ما لا يتم الواجب المطلق إلا به وكان مقدورا عليه فهو واجب بوجوب الواجب وأسأله أن يسهله وأن يسدد فيه وأن ينفع به أنه خير مسؤول وأكرم مأمول وهو حسبي ونعم الوكيل وإن كان ذو عيب في ريب فليات بخير منه أو كيت ... في جمله فإن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم وإلى الله أضرع أن يحميني وقلمي عن الزلل والفهم عن الزيغ والخلل إنه بعيد ... عليه توكلت وإليه أنيب وها أنا أشرع في هذا المقصود بعون الملك المعبود ... لما كان ... هذا الكتاب أمرا ذا بال وكل أمر كذلك تطلب فيه البداءة بالبسملة بدأ المصنف كتابه بالبسملة فقال بسم الله الجامع لصفات الألوهية المنعوت بنعوت الربوبية أي بكل اسم من أسماء الذات الأقدس ... هذا الاسم لا نفس لا شيء ... مضمنا ... مستعينا أو ملابسا ... بحسب المقام ... أي للموصوف بكمال الإنعام ... وبإرادة ذلك ... لفظ الاسم إشعارا بأنه تعالى بلغ غاية الجمال في رجحان الجلال حيث نتبرك باسمه ... تعالى ورسوله صلى الله عليه

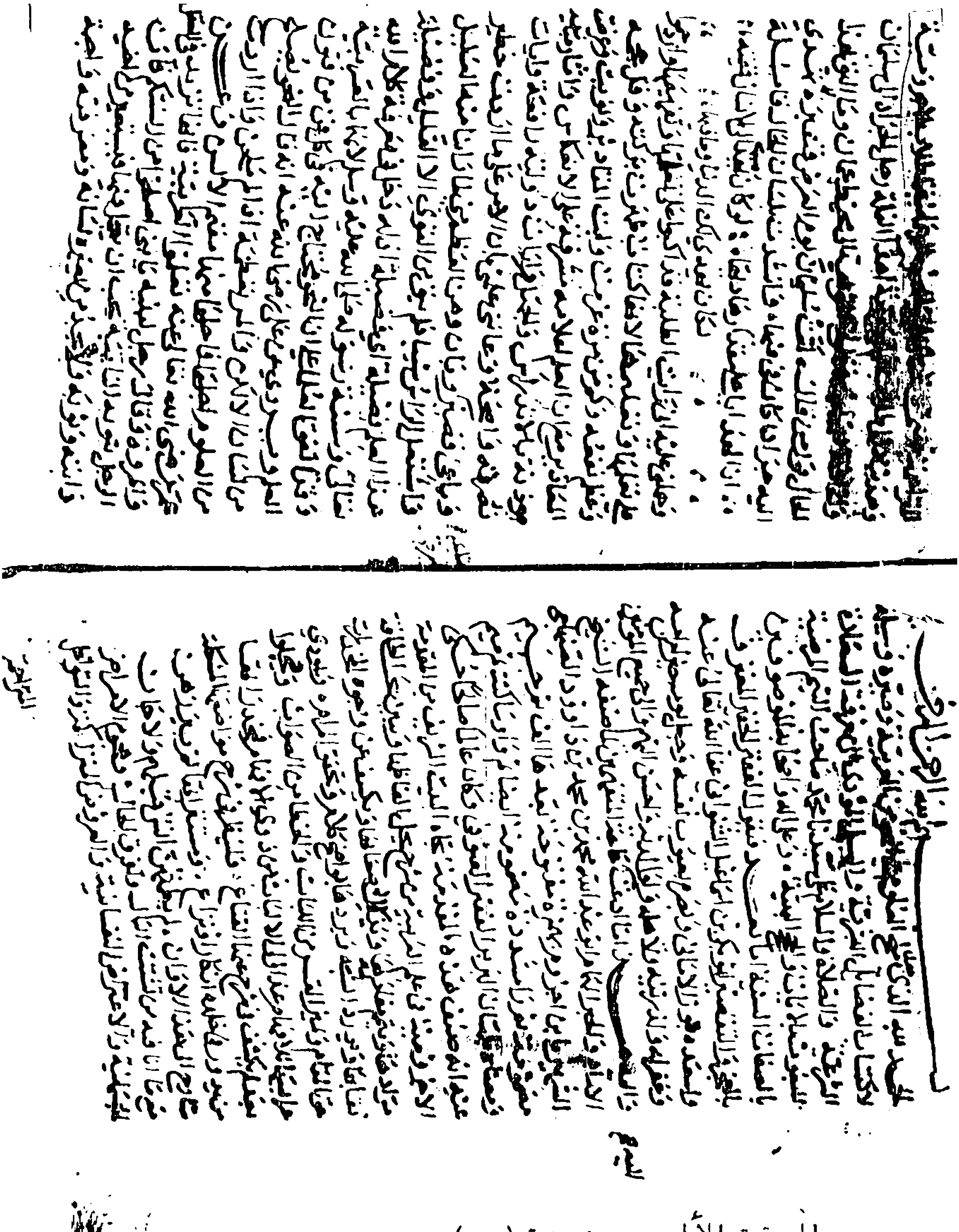




بداية القسم الثاني من الكتاب (بداية التحقيق) نسخة (أ)



الورقة الأخيرة من نسخة (أ)

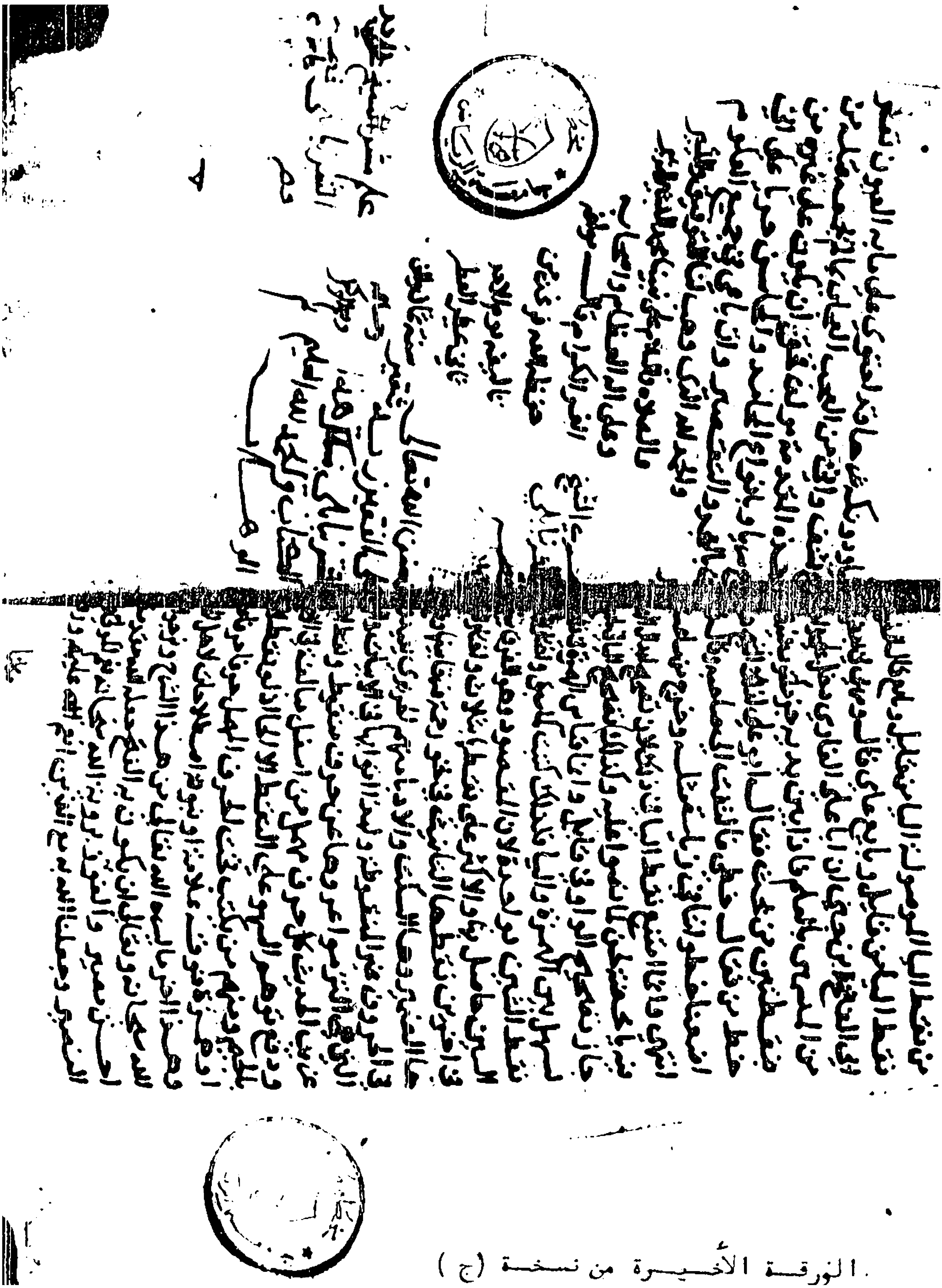


الورقة الأولى من نسخة (ب)

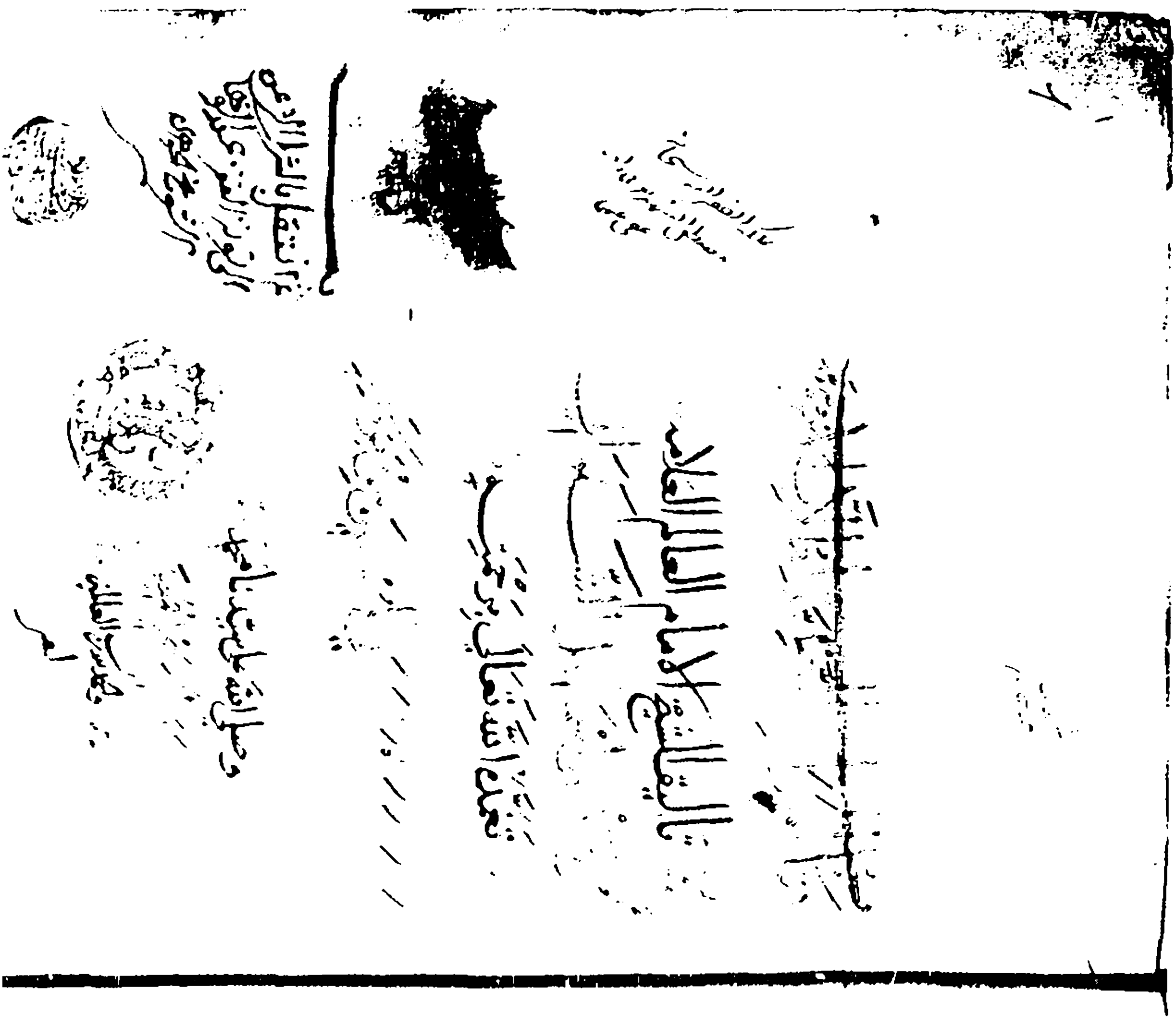
الحروف في اصطلاح المصحف واصطلاح الكاتبين في غير …
قال وعلم الخط ويقال له الهجا ليس من علم النحو وانما ذكره …
في كتبهم لضرورة ما يحتاج اليه المبتدئ في لفظه وفي كتا…
ولان كثيرا من الكتابة مبني على اصول نحوية ففي بيانها بيان
تلك الاصول ككتابة الهمزة على نحو ما يسهل به وهو باب
من النحو كبير انتهى وليعلم ايضا ان وضع النقط لرفع الاشتراك
قال ابو حيان من الحروف ما ينفرد بصورة ومنها ما هو مشترك
وقصد في اشتراك الصورة الاختصار فكان في اللفظ …
كالعين فكذلك فعلوا في الصور جعلوا فيها المشترك قال
هذا قالوا وقال بعض شيوخنا ليس كذلك لانهم وضعوا
فارقا وهو النقطة الواحدة والاثنين والاهمال فليس اذا
من المشترك فالصورة واللفظ مجموعهما دل على اشكال
الحروف قال ومن الحروف ما يلبس بالخط اذا وصل
بغيره كالنون والقاف والبا فيزول الاشتراك بالنقط
ولذلك ينبغي ان لا ينقط في الفصل اذ لا يحصل الاشتراك
لان لها صورة خاصة بها فيكون اذ ذاك كالكاف
انتهى ويستثنى من نقط البا الموصولة الياء من قابل
وبالغ قال المطرزي لفظ الياء من قابل وبالغ عامي
قال ومن ذلك في بعض تصانيف ابي الفتح ابن جني ان
ابا علي الفارسي دخل على واحد من المتسمين بالعلم فاذا
بين يديه جزء مكتوب فيه قابل بنقطتين من تحت
فقال ابو علي كذلك لهذا الخط من قال حتى يا النقط …
لصاحبه وقال فما ضاع حظوتنا في زيادة مثله
وخرج من ساعته انتهى وانما امتنع نقط البا في ذلك
لان ابدال الهمزة فيه ياء محضة لحن كما نص عليه ولذلك

نهاية نسخة (ب)

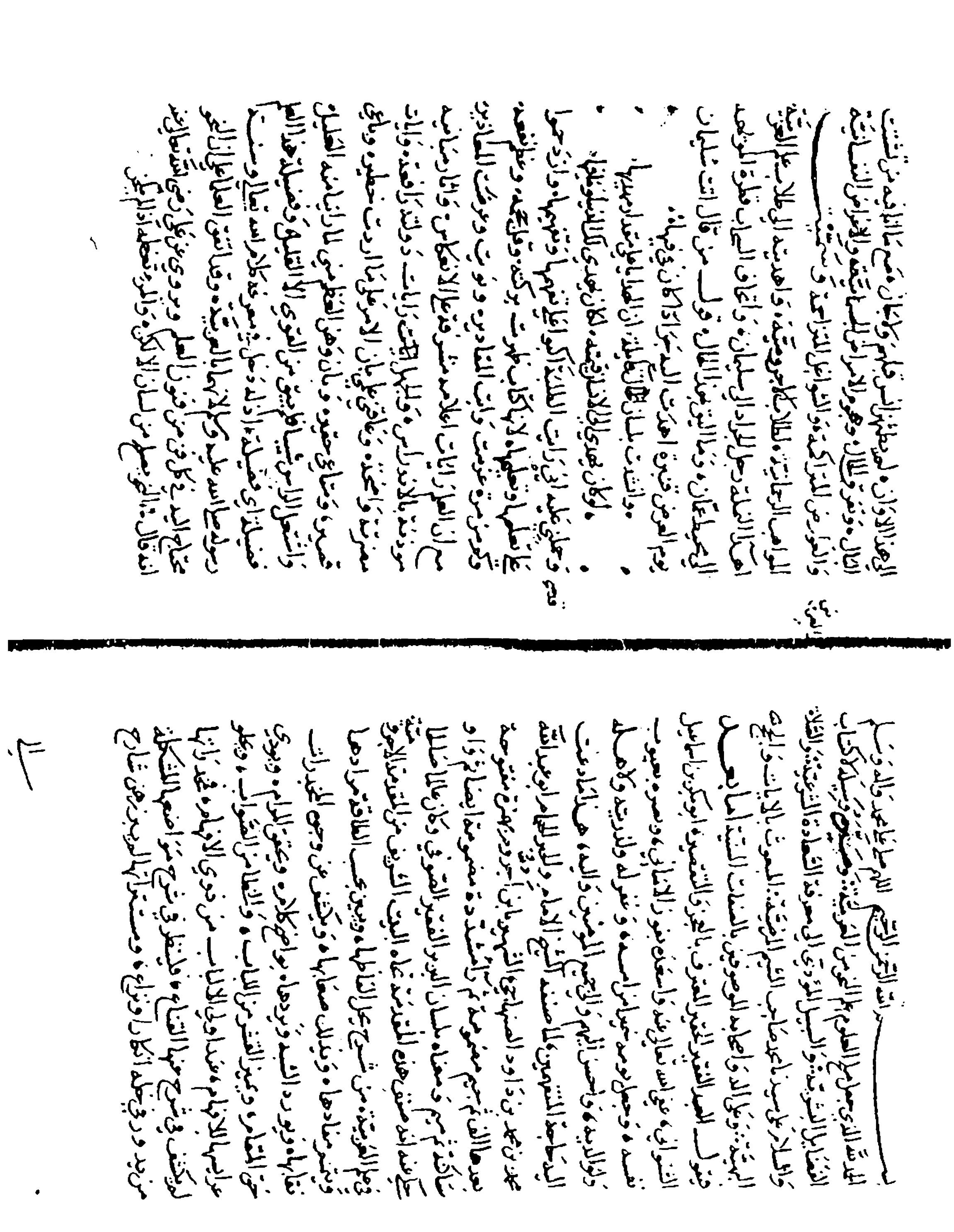
[illegible]



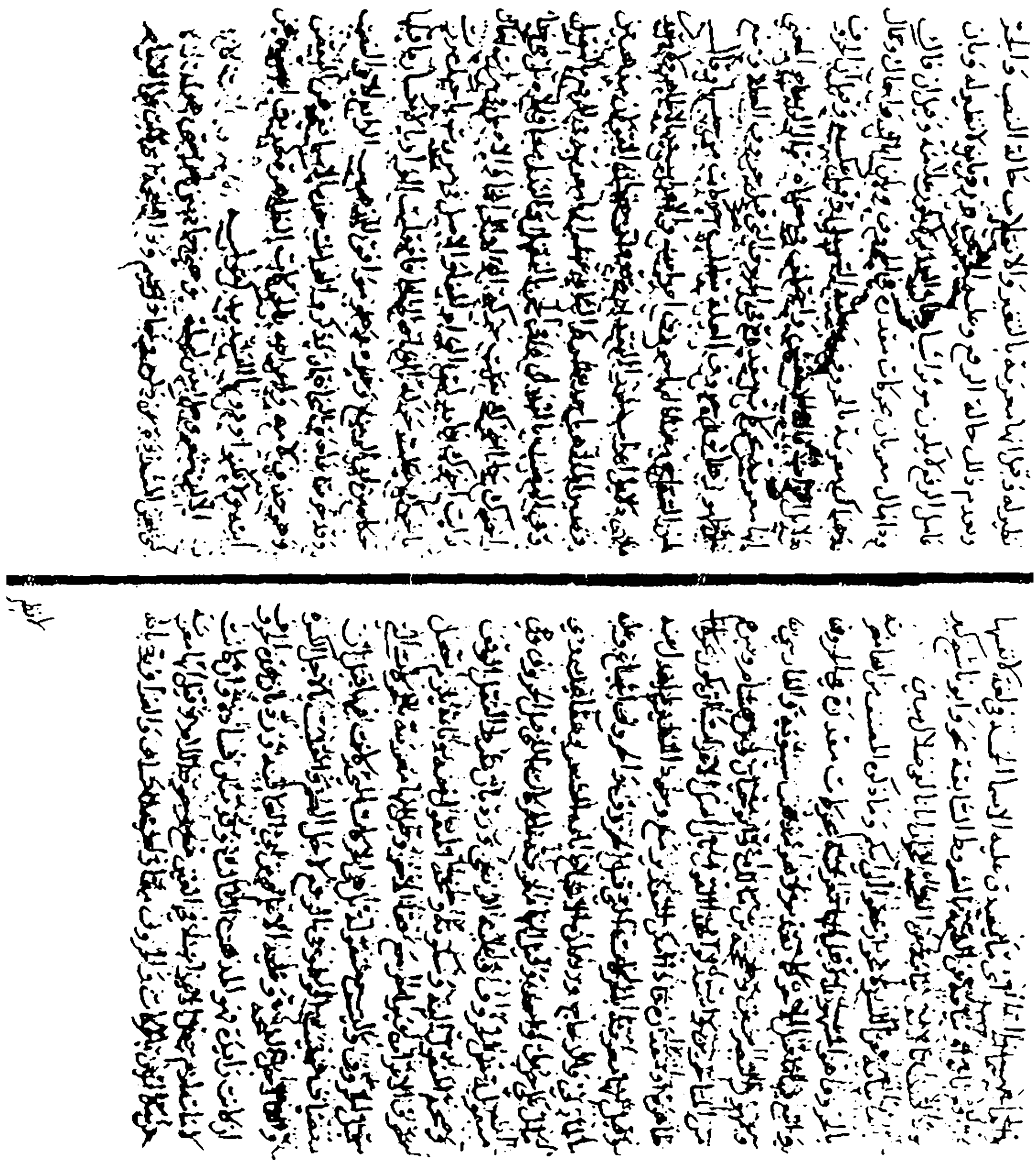
الورقة الأخيرة من نسخة (ج)



صفحة العنوان من نسخة (د)



الورقة الأولى من نسخة (د)



الورقة رقم (٦٢) من نسخة (د)